إِتْحَافُ الْوُفُودِ

بِشَرْحِ نَظْمِ الْمَقْصُودِ

فِي عِلْمِ الصَّرْفِ

كَتَبَهُ

مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْبُحَيْرِيُّ

مُقَدِّمَةٌ

الحَمْدُ لِلَّهِ مُصَرِّفِ القُلُوبِ لِطَاعَتِهِ، وَصَارِفِ قُلُوبِ أَعْدَاءِهِ عَنْ مَحَبَّتِهِ، وَمُضَعِّفِ الأَجْرِ لِأَوْلِيَاءِهِ وَشِيعَتِهِ.

أَحْمَدُهُ حَمْدًا يَلِيقُ بِنَعْمَائِهِ، وأَشْكُرُهُ عَلَى وَافِرِ فَضْلِهِ وعَطَاءِهِ.

وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ عَلَى عَبْدِهِ وَنَبِيِّهِ، وَصَفْوَةِ الصَّفْوَةِ مِنْ رُسُلِهِ، الدَّاعِي إِلَى أَشْرَفِ مَقْصُودٍ، والمُفَضَّلِ عَلَى الرُّسُلِ بِالمَقَامِ المَحْمُودِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَمَنْ نَهَجَ شَرْعَهُ، وَمَنْ اسْتَنَّ بِسُنَّتِهِ، واقْتَفي أَثَرَهُ إلى يَوْمِ الدِّين.

أما بعد،

فقد طَلَبَ مِنِّي أحد الإخوة الفُضلاء، أنْ أَضَعَ شَرْحًا على نَظْمِ المَقْصُودِ في علم الصَّرْفِ، فلم أجد بُدًّا مِنْ سؤاله، وقد وعدتُّه بذلك، وها أنا وَفَّيْتُ بِوَعْدِي، عَسَى الله أن ينفع به الطلاب، ويكتب لنا الأجر والثواب.

وعِلْمُ الصَّرف عِلْمٌ صَعْبٌ، لا أعلم في العلوم أصْعَبَ منه، وهو كغيره من العلوم-لا سيما عُلَومَ الآلَةِ-لا يَنَالُها إلا من استعان بمولاه، وبَذَلَ نَفْسَهُ وجَهْدَهُ لتحصيل رضاه.

وإنَّ مِنْ أَسْهَلِ المَنْظُومَاتِ التي وُضعتْ في هذا الفَنِّ (**نَظْمَ المقْصُودِ لأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَهْطَاوِيِّ**)، وهي منظومة لكتاب (**المقْصُودِ**) المنسوب خَطَأً لأبي حنيفة-رحمه الله- والصحيح أن صاحبه مجهول، فإن اللُغَةَ التي كُتب بها وأُسْلُوبَهُ يدلان على أن الكاتب متأخر، لَكِنْ لا يضر الجهل بصاحبه ما دام أن الكتاب قد اشْتَهَرَ وتَقَبَّلَهُ أهل العلم.

وكتاب المَقْصُودِ قد طُبع في (**مطبعة مصطفي الحلبي**) ومعه شرحه، وهو (**المَطْلُوبُ شَرْحُ المَقْصُودِ في التَّصْرِيفِ**)، وصاحبه مجهول كذلك.

وبهامشه شرحان آخران، وهما (**رُوحُ الشُّرُوحِ**)، لعيسى السيروي، (**وإِمْعَانُ الأَنْظَارِ**)، لمحمد بن بير علي محي الدين المعروف ببيركلي أو بركلي ، وطُبع طبعة أخرى (**بالمطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠هـ**)، وقد نَظَمَ غَيْرُ واحدٍ كِتَابَ المَقْصُودِ، ولا أعرف مِنْ هذه المنظومات إلا منظومتين: **الأولى منهما**: (**اللُّؤْلُؤُ المَنْضُودُ نَظْمُ مَتْنِ المَقْصُودِ**) لأحمد بن جَابِرِ جُبْرَان، ثم شرحها الناظم في كتاب سماه: (**فَتْحَ الوَدُودِ بِشَرْحِ اللُّؤْلُؤِ المَنْضُودِ**).

والثانية: (**نَظْمُ المَقْصُودِ لأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَّهْطَاوِيِّ**)، وهو ما قمتُ بشرحه، وَعَدَدُ أَبْيَاتِهِ (**ثَلاثَةَ عَشَرَ بَيْتًا ومِئَةٌ**)، وهو على بحر الرَّجَزِ، وبَحْرُ الرَّجَزِ خَفِيفٌ على اللسان، قريبٌ للحفظ، وهناك بعض الأبيات قد انكسر الوزن فيها من الناظم، ومثلها لا يَقدح في نظمه، فَنَظْمُ المَقْصُودِ سَهْلٌ حُلْوٌ، ليس فيه إغْلَاقٌ ولا شُذُوذَاتٌ إلا قَلِيلًا، وقد قمتُ بشرحه شرحا متوسطا يناسب الـمُبْتَدِيء، ولم أذكر خلافا إلا نادرا إن دَعَتِ الحاجة لذلك؛ لأن المقام مقام اختصار، وقد وَقَفْتُ مع ألفاظ النظم كثيرا من حيث معانيها، وقمتُ بإعراب الكلمات التي تحتاج إلى بيان وإيضاح، وهذا لَازِمٌ، ولا يَكْفِي أن أذكر المراد من البيت، فإن هذا لا يُفيد طالب العلم الإفادة المطلوبة إن كان النظم فيه شيء من الصعوبة، ولم أكثر من الأمثلة، وإنما اكتفيتُ بذكر مثال أو مثالين مشهورين عندهم؛ وذلك حتى يسهل الكتاب على طلاب العلم الوافدين لتحصيل هذا الفن.

وقد ذَكَرْتُ المراجع التي اعتمدت عليها في نهاية الكتاب، ولن تجد شيئا فيما يتعلق بفن الصرف مما هو موجود في هذا الكتاب إلا وهو موجود في هذه المراجع، إلا (**ما قمتُ بإعرابه، وطريقة الشرح التى سَلَكْتُهَا**)؛ حيث شرحته بنفس الطريقة التى سَلَكْتُهَا في شرح نظم الورقات للعِمْرِيطِيِّ، والمسمى: (**بقَطْفِ الثَّمَرَاتِ في شَرْحِ وإعْرَابِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**).

وقد ذكرتُ في نهاية كل باب مُـحَصِّلَـتَـهُ للتَّيْـسِـيـرِ.

وكنتُ قد سَمِعْتُ عن كتاب (**حَلِّ الـمَعْقُودِ مِنْ نَظْمِ المَقْصُودِ**) لمحمد بن أحمد عِلَيْشٍ[1]، وذلك قبل أن أَشْرَعَ في شرح نظم المقصود، ولم أعرف شرحا مكتوبا لنظم المقصود إلا هو، فَذَهَبْتُ أبحث عنه فلم أجده، فَشَرَعْتُ في شرحي مستعينا بالله، ثم وُفِّقْتُ في الحصول عليه بعد الانتهاء من كتابة هذا الكتاب، فوجدته مطبوعا في مطبعة (**مصطفي الحلبي ١٣٦٨هـ الطبعة الأخيرة**)، ثم وجدت له طبعة أخرى في (**المطبعة الميرية بمكة ١٣١٦هـ**) فوجدتُ أَنَّنِي وافقتُ الشارح (محمد بن أحمد عليش) في كثير مما قال، فَحَمِدتُّ الله على ذلك، وقد نَقلتُ منه بعض الكلمـات القليلة نصا.

وقد راسلتُ أحد إخواني مِمَّنْ يعمل في مجال التحقيق للحصول على مخطوط لهذا النظم، فقام-جزاه الله خيرا-بمراسلة مركز الملك فيصل بالرياض وأفاده المركز بأن للنظم مخطوطا بالمكتبة الأزهرية رقم الحفظ [١٢٠] ٨٧٥٧) المصدر: (فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى ١٣٦٦ هـ ٤/ ٧٢)، وقد حاولتُ الحصول عليه ولم أُفْلِحْ.

وقد أخبرني آخر بأن أول طبعات الكتاب كانت سنة ١٣٨٢هـ بالقاهرة (المطبعة الوهبية).

وكنتُ قد شرحتُ نظم المقصود لإخواني طلاب العلم شرحا صوتيا ميسرا متوفرا على الشبكة لمن أراد الرجوع إليه، ويَقَعُ في (**ثَلَاثَةَ عَشَرَ دَرْسًا**)، وشرح آخر موسعا لم يُسجل.

فَأَسْأَلُ اللـهَ القبولَ والرِّضَا، والـخَتْمَ بالحُسْنَى إذا العُمْرُ انْقَضَى، وأنْ يَرْزُقَنَا الإخلاص في القول والعمل، إنه وَلِـيُّ ذلك ومَوْلَاهُ.

---

(١) كما ضبطها هو بنفسه، انظر (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك) (١/ ٢)، **وقيل**: بضم العين، كما في (هدية العارفين) (٢/ ١٤٨).

مُقدِّمَةٌ في عِلْمِ الصَّرْفِ

علم الصرف أحد علوم لسان العرب، ومعلوم أنَّ لكل علم من العلوم مَبَادِئَ تَخُصُّهُ، فكان لزاما أن أذكر مَبَادِئَ علم الصرف حتى يسهل على طلاب العلم الوُلُوجُ فيه، فإذا لم تَعْرِفْ هذه المَبَادِئَ صَعُبَ عليك الفَنُّ، ثُمَّ إنَّكَ قد تَلِجُ بَحْرَهُ فتَغْرَقُ، فتَعَلَّقْ بطَوْقِ النَّجَاة تَسْلَمْ، وهو التدرج في العلوم، ومِنْ أَوْلَوِيَّاتِ التدرج دراسة مَبَادِئَ العلوم.

وقد نَظَمَ هذه المَبَادِئَ غَيْرُ واحد، ومنهم الصَّبَّانُ في حاشيته على شرح السُّلَّمِ المُرَوْنَقِ للملوي (ص٣٥)، **فقال:**

إِنَّ مَبَادِئَ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه	الحَدُّ وَالموضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه
وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالوَاضِعْ	وَالاِسْمُ الاِسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ
مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفى	وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

١ - حده:

الصرف لغة: مأخوذ من التَحْوِيلِ والتَّغْيِيرِ والتَبْدِيلِ، **تقول**: صَرَفْتُ الشيءَ، إذا حولتَهُ وغيرتَهُ من حال إلى حال، وهو مَصْدَرُ صَرَفَ يَصْرِفُ صَرْفًا، فهو صَارِفٌ، واسم المفعول منه مَصْرُوفٌ، **أما التَّصْرِيفُ**: فيُطْلَقُ أيضا ويُراد به التَحْوِيلُ، والتَّغْيِيرُ، والبَيَانُ، والتَفْصِيلُ، والتَقْسِيمُ، وغيرُ ذلك من المعاني، وهو مَصْدَرُ صَرَّفَ يُصَرِّفُ تَصْرِيفًا، فهو مُصَرِّفٌ، واسم المفعول منه مُصَرَّفٌ.

وكثير من هذه المعاني وردت في كتاب الله.

قال الله تعالى: ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ البقرة (١٦٤)، فتصريف الرياح **يَعْنِي**: تغييرها من جهة إلى جهة، ومن حالة إلى حالة.

وقال تعالى: ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ التوبة (١٢٧).

يَعْنِي: غَيَّرَ وحَوَّلَ اللهُ قُلُوبَهُم.

وقال تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ الأنعام (٤٦).

نُصَرِّفُ الْآيَاتِ **يعني**: ننوع الآيات ونغيرها.

وقال النبي -ﷺ-: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**». **ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-:** «**اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ**». رواه مسلم.

واصطلاحا: هو عِلْمٌ بأُصُولٍ يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ التي ليست بإِعْراب، إلى هنا حد ابن الحاجب في شافيته، ونزيد عليه: (**ولا بناء**).

قوله: (**علم**). هذا الحَدُّ العِلْمِيُّ لعلم الصرف، وليس الحدَّ العَمَلِيَّ التَطْبِيقِيَّ.

وقوله: (**بأُصُولٍ**). جمع أَصْلٍ، **والأَصْلُ لُغَةً**: مَا بُنِيَ عَلَيْـهِ غَيْـرُهُ.

والمراد به هنا: الضوابط العامة التي تكون لكل فن، أو القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كما قال الرَّضِيُّ، وقد اعترض الرَّضِيُّ على قول ابن الحاجب: (**التَّصريفُ عِلْمٌ بأُصُولٍ**) في شرحه على الشافية؛ لأن كلام ابن الحاجب مُوهِمٌ بأن التصريف غير الأصول، **فقال**: والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها.اهـ

وكلام ابن الحاجب مستقيم كما بينته في (**شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**) فراجعه فالمقام هنا مقام اختصار.

وقوله: (**يُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ**). **يَعْنِي**: يُعْرَفُ بها هَيْئَاتُ الكَلَمَـاتِ مِنْ حيث الحركات والسَّكَنَاتُ وعدد الحروف والترتيب.

وقول: (**التي ليست بإِعْراب ولا بناء**). أخرجنا به علم النحو.

فعلم الصرف يَتَعَلَّقُ بأَوَائِلِ الكلم وأَوَاسِطِهِ، بخلاف النَّحْوِ، فهو علم يَبْحَثُ في أواخرِ الكَلِمِ مِنْ حَيْثُ الإعرابُ والبِنَاءُ.

وقد يَشْتَرِكُ الصرف مع النحو لَكِنْ لا من حيث الإعراب والبناء، وإنمـا من حيث البحث في أواخر الكلم، كحال الإدغام، أو حذف أحد الساكنين.

قال ابن مالك في (إيجاز التعريف في علم التَّصريف): علم يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال وشِبْـهِ ذلك.اهـ

وحده الزَّنْجَانِـيُّ بقوله: (هو تَـحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ إلى أَمْثِلَةٍ مُـخْتَلِفَةٍ لِـمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَـحْصُلُ إلا بها).اهـ، وهذا الحد العملي التطبيقي.

فقوله: (تَـحْوِيلُ الأَصْلِ الوَاحِدِ). يَعْنِي: المصدر على الصحيح كما سيأتي.

مثل: (ضَرْبٍ)، هذا مصدر يُشتق منه الماضي فتقول: **(ضَرَبَ)،** والمضارع **(يَضْرِبُ)،** والأمر **(اضْرِبْ)،** واسم الفاعل **(ضَارِبٌ)،** واسم المفعول **(مَضْرُوبٌ)،** إلى غير ذلك من المشتقات، والاسم أيضا داخل في قوله: تحويل الأصل الواحد، لأن له تَغْيِيراتٍ، نحو: **(زَيْدٍ)،** **(وَزَيْدَيْنِ)،** **(وَزَيْدِينَ)،** **(وَزَيْدِيٍّ)،** وهكذا، فقد حصل للاسم تحويل وتَغْيِيرٌ، واختلفت المعاني باختلاف هذه التَّغْيِيراتِ.

وقوله: (إلى أَمْثِلَةٍ مُـخْتَلِفَةٍ لِـمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ). هو ما ذكرناه من تحويل المصدر، وكل مثال من الأمثلة الـمُحول إليها له معنى، فالماضي غير المضارع غير الأمر غير اسم الفاعل غير اسم المفعول.

وقوله: (لا تَحْصُلُ إلا بها). يَعْنِي: لا تحصل المعاني لا بهذه الأمثلة المتنوعة.

٢ – مَوْضُوعُهُ:

الكلمـات العربية من حيث كونُها أسمـاءً مُتَمَكِّنَـةً، أو أفعالا مُتَصَرِّفَـةً، ومن حيث معرفةُ أَحَوَالِـهَا مِنْ صِحَّةٍ، وإِعْلَالٍ، وقَلْبٍ، وأَصَالَةٍ، إلخ..

٣ – ثمرته:

فهم الكتاب والسنة.

قال ابن مالك في مقدمة (إيجاز التعريف في علم التَّصريف): فإنَّ التَّصريفَ علمٌ تَتَشَوَّفُ إليه الهِمَمُ العليَّةُ، ويَتوقَّفُ عليه وُضُوحُ الحِكَمِ العربية، ويَفْتَحُ مِنْ أبوابِ النَّحوِ ما كان مُقْفَلاً، ويُفَصِّلُ مِنْ أصُولِهِ ما كان مُجْمَلاً.اهـ

٤ – نِسْبَتُهُ:

هو أحد علوم لسان العرب، ونِسبته إلى غيره من العلوم التَبَايُنُ، وقد يَشْتَرِكُ مع غيره من العلوم في بعض المباحث.

٥ – فَضْلُهُ:

من أَجَلِّ علوم اللسان، فعليه يُتوقف ضبط أبنية الكلم، والتصغير والنِّسبة، ومعرفة الجموع والتثنية، والسماعي والقياسي والشاذ، والإدغام والإبدال، ولولا ذلك ما فُهِمَ القرآن والسنة.

قال ابن عُصْفُورٍ في الـمُمْتِعِ الكبير (ص٣١): التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف.

وقال أيضا: ومما يبين شرفه أيضًا أنه لا يُوصَلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به.

٦ – واضعه :

هو واضع علم النحو، فإن علم التصريف لا يُفصل بينه وبين النحو عند المتقدمين، ولذلك لم يَفْصِلِ النُّحَاةُ المتقدمون بينه وبين الصرف، كما فعل سيبويه، والخليل، والكسائي، وغيرهم.

أما القول بأن واضعه هو معاذ الهراء فلا يُسلم به، فعلم التصريف مَوْضُوعٌ قَبْلَهُ، فلا يقال إذن: مَنْ هو واضع علم الصرف؟؛ لأن واضعه هو واضع علم النحو!.

وأما ما اعتمد عليه السيوطي وغير واحد من القصة التي حدثت بين معاذ وبين أبي مسلم مُؤَدِّبِ عبد الملك بن مروان فليس فيها أنه واضعه، وإنما تدل على أنه كان يتكلم فيه كغيره من علماء عصره، أو كان يعتنى به بمزيد عناية، وقد كانت علوم العربية كلها علما واحدا أو كالعلم الواحد، ثم اصطلح المتأخرون على التفرقة، فبعضهم اعْتَنَى بالتراكيب، فسموا ذلك نحوا، وآخرون اعْتَنَوا بمعاني اللغة، فسموه فقه اللغة، أو علم اللغة، واعْتَنَى غيرهم بأحوال الكلم الذى ليس بإعراب ولا بناء فسموه صرفا، وهكذا، حتى صارت اللغة علوما متعددة، لكل علم منها مُصَنَّفَاتٌ مُسْتَقِلَّةٌ.

٧ – اسْمُهُ :

علم الصَّرْفِ، وعلم التَّصْرِيفِ، وقد كان المتقدمون أكثر ما يُطْلِقُونَ التصريف على التَّمَارِينِ والأَمْثِلَةِ غيرِ المَسْمُوعَةِ.

٨ – اسْتِمْدَادُهُ:

يُستمد من الكتاب والسنة ولسان العرب الفصحاء.

٩ – حُكْمُهُ:

فرض كفاية على الأمة، وقد يتعين على المجتهد إذا توقف فَهْمُ مسألة معينة أو فَتْوَى على شيء منه.

١٠ – مَسَائِلُهُ:

هي التى ستأتيك في هذا الكتاب.

المِيزَانُ الصَّرْفِيُّ

الميزان مُشْتَقٌّ من الوزن، والوَزْنُ ثَقْلُ شيء بشيء مثلِه، **تقول**: وَزَنْتُ الشيءَ وَزْناً، وأصله (مِوْزَانٌ)، سَكَنَتِ الواو وانْكَسَرَ ما قبلها، والقاعدة أنه إذا سَكَنَتِ الوَاوُ وانْكَسَرَ ما قبلها وجب قَلْبُ الواو ياءً، فصارت الكلمة بعد القلب (مِيزَان).

والميزان الصرفي قد ابْتَكَرَهُ الصَّرْفِيُّونَ لضبط ومعرفة أحوال أبنية الكلم؛ ففكروا في وضع هذا الميزان، ثم وضعوا له عدة ضوابط:

أولا: اعتبروا أن أصول الكَلِمَاتِ العربية ثلاثة أحرف؛ وذلك لأن أغلب كلمات اللغة العربية ثلاثية، سواء أكانت أسماء أم أفعالا، فلمَّا كانت الكلمات الرباعية والخماسية أقَلَّ من الثلاثية جعلوا الأصل في الميزان الصرفي على ثلاثة حروف؛ لأن القواعد إنما توضع على الأغلب، ولو جعلوا أصول الكلمات خماسية أو رباعية لاضطروا إلى الحذف، أَمَا وقد جعلوها ثلاثية فالمصير أن يُزاد على الثلاثية عند الوزن حرف أو حرفان أو ثلاثة، والزيادة عندهم أسهل من الحذف.

ثانيا: قابلوا هذه الأحرف الثلاثية عند الوزن بالفاء والعين واللام، فأعطوا الحرفَ الأول الفاء، والحرف الثَّاني العين، والحرف الثالث اللام.

فأصبح عندنا وَزْنٌ ومَوْزُونٌ، **فلو قلتَ مثلا**: ما هو وزن ضَرَبَ؟

الجواب: وزنُ (ضَرَبَ) هو (**فَعَلَ**)، فالضاد هي (**فاء الكلمة**)، والراء هي (**عين الكلمة**)، والباء هي (**لام الكلمة**).

قال في الوافية: وَتُوزَنُ الأُصُولُ فِـي الكَلَامِ *** بالفَاءِ ثُمَّ العَيْنِ ثُمَّ اللَّامِ

ثالثا: ماذا فعل الصرفيون مع الكلمـات التي زادت على ثلاثة أحرف؟

الجواب: إذا كانت الكلمة زائدة عن ثلاثة أحرف فلا تخرج عن أربعة أحوال:

الحالة الأولى:

أن تكون الزيادة أصلية بسبب أصل الوضع، أعني وضعتها العرب أو وضعها الواضع ابتداء على أربعة أحرف مثل: (**دَحْرَجَ**) و(**جَعْفَرٍ**).

فإن الميزان عندنا على (فَـعَـلَ) كما سبق بيانه، فمـاذا نفعل؟

الجواب: نزيد حرف لام ثان في نهاية الكلمة، فتصير (**دَحْرَجَ**) على وزن (**فَـعْلَـلَ**)، سَكَّنَّا العين في الوزن كمـا تَلْحَظُ؛ لأن عين الكلمة التي هي الحاء ساكنة في الموزون، وضبطنا الميزان كالموزون، وكذا تقول في (**جَعْفَرٍ**) على وزن (**فَعْلَلٍ**).

ولو كانت الكلمة على خمسة أحرف نزيد حَرْفَيْ لامٍ نحو: (**سَفَرْجَلٍ**) على وزن (**فَـعْـلَّـلٍ**)، وليس عندنا في الفعل أكثر من أربعة أحرف أصول، فإذا وجدت فعلا خماسيا أو سداسيا فاحكم بكون الحرف الخامس أو السادس زائدا، وليس عندنا في الاسم أكثر من خمسة أحرف أصول، فإذا وجدت اسمـا سداسيا أو سباعيا فاحكم بكون الحرف السادس زائدا.

الحالة الثانية:

أن تكون الزيادة بسبب تَكرار حرف من الحروف الأصلية، نحو (**جَلْبَبَ**) أصله (**جَلَبَ**) فَزِيدَتْ عليه الباء لإلحاقه بوزن (**فَعْلَلَ**) كما سيأتي بيانه، ففي هذه الحالة أيضا نزيد لاما ثانية في الوزن، **فنقول**: (**جَلْبَبَ**) على وزن (**فَعْلَلَ**)، ولو كان الفعل مُضَعَّفَ العين نحو (**خَرَّجَ**) ضَعَّفْنَا العين في الميزان أيضا، فنقول: (**خَرَّجَ**) على وزن (**فَعَّلَ**)، ولا يقال: (**خَرَّجَ**) على وزن (**فَعْرَلَ**) أو (**فَرْعَلَ**)، ولا يقال: (**جَلْبَبَ**) على وزن (**فَعْلَبَ**) أو (**فَعْبَلَ**).

الحالة الثالثة:

أن تكون الزيادة في الكلمة بسبب حرف زائد ليس من أصل الكلمة وليس بتكرار حرف أصلي، وهذا النوع الثالث محصور في حروف معينة وهي مجموعة في كلمة: (**سَأَلْتُمُونِيهَا**)، أو في كلمة: (**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ**)، أو في كلمة: (**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**)، وتسمى هذه الحروف حروف الزيادة.

ماذا نفعل في هذه الحالة؟

الجواب: نَزِنُ الكلمة كما هي، ونَزِيدُ الحرف الزائد في الوزن.

مثالٌ على زيادة هذه الحروف: الفعل (**أَكْرَمَ**) الهمزة زائدة فيه، وأصله (كَرُمَ)، والهمزة كما سبق بيانه من حروف (**سَأَلْتُمُونِيهَا**).

فكيف نقوم بوزن الفعل (أَكْـرَمَ)؟

الجواب: نقوم بتنزيل الهمزة الزائدة في الميزان، ثم نَضبط حروف الميزان كحروف الموزون، فنقول: **(أَكْـرَمَ)** على وزن **(أَفْعَلَ)**، وهكذا نفعل في باقي حروف الزيادة.

فنقول: الفعل **(يَضْرِبُ)** على وزن **(يَـفْعِـلُ)**، والفعل **(اِسْتَغْفَرَ)** على وزن **(اِسْـتَـفْـعَـلَ)**، ومثله في الأسماء، تقول في نحو **(قَائِمٍ)** على وزن **(فَاعِلٍ)**، و**(مُجْتَهِدٍ)** على وزن **(مُفْتَعِلٍ)**، وهكذا.

وقد تحصل في الكلمة زيادتان كل منهما مختلفة عن الأخرى، فنَـزِيدُ كِلَا الزيادتين في الميزان، مثل الفعل: **(اِعْشَوْشَبَ)** الهمزة والواو زائدتان، والشِّينُ ضُعِّفَتْ، فحصل فيه زيادتان، **الأولى**: زيادة حرف ليس من أصل الكلمة وليس بتَـكرار حرف أصلي، **والثانية**: تكرار عين الكلمة، وهي **(الشين)**، لأن الفعل أصله **(عَشِبَ، يَعْشَبُ)** وسُمِعَ أيضا من البابين الآخرين **(عَشَبَ، وعَشُبَ)**، **إذن**: زِيدَتْ عليه الهمزة والواو، وكُرِّرَتْ عينه التي هي الشين.

ماذا نفعل في مثل هذه الحالة التي حَصَلَ فيها زِيَادَتَانِ؟

الجواب: نقوم بتنزيل الزِّيَادَتَيْنِ في الوزن، **فنقول**: **(اِعْشَوْشَبَ)** على وزن **(اِفْـعَـوْعَـلَ)**، زِدْنَا الهمزة والواو، وكررنا العين.

الحالة الرابعة:

إذا حَصَلَ حذف أو قلب في الموزون حَصَلَ أيضا حذف أو قلب في الميزان.

مثال الحذف: كلمة (**قَاضٍ**) أصلها (**قَاضِي**) على وزن (**فَاعِل**)، حُذفت الياء التي هي لام الكلمة، فتُحذف أيضا في الميزان، فيكون وزنها (**فَاعٍ**).

ومثله: (**قُلْ**) أصله (**قُوْلْ**)، التقى ساكنان، فحذفنا الأول منهما وهو عين الكلمة، فيصبح (**قُلْ**) على وزن (**فُلْ**).

ومثله: (**اسْمٌ**) أصله (**سِمْوٌ**) على مذهب البصريين، حُذفت الواو التي هي لام الكلمة، ودخلت عليه همزة الوصل، فصار (**اسْمٌ**) على وزن (**افعٌ**).

وعند الكوفيين (**اسْمٌ**) على وزن (**اعْلٌ**)؛ لأنه مشتق من الوسم، حُذفت الواو التي هي فاء الكلمة ودخلت عليه همزة الوصل.

كذلك: الفعل (**وَعَدَ**) معتل الفاء بالواو، والقياس في مضارعه (**يَوْعِدُ**)، على وزن (**يَفْعِلُ**) فحُذفت الواو التي هي فاء الكلمة لوقوعها بين عدوتيها الكسرة والياء، فصار (**يَعِدُ**)، فأصبح على وزن (**يَعِلُ**).

تنبيه: إذا حصل قلب في الموزون بسبب إعلاله فلا نفعل فيه شيئا، بل نُنَزِّلُهُ كما هو في الميزان، فتقول في مثل: (**قَالَ**) على وزن (**فَعَلَ**)، ولا تَقُلْ: (**قَالَ**) على وزن (**فَالَ**)؛ لأن قال أصله (**قَوَلَ**)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (**قَالَ**).

ومثال القلب:

اسم الفاعل: (**حَادِي**) فهو مقلوب وَاحِدٍ، وهو اسم فاعل من (**وَحُدَ يَوْحُدُ، وَحَادَةً وَوُحُودَةً، فهو وَاحِدٌ وَوَحِيدٌ**)، فدل على أن (**حَادِي**) مقلوب (**وَاحِدٍ**)، ووَاحِدٌ على وزن (**فَاعِلٍ**) حصل له قلب، فأصبحت الواو التي هي فاء الكلمة في (**وَاحِد**) ياءً في نهاية الكلمة من (**حَادِوْ**) ثم قُلبت الواو ياء للمناسبة، فأصبح (**حَادِي**)، ثم تُحذَفُ الياء منه لأنه منقوص، فتقول: (**حَادٍ**).

فالألف الزائدة كما هي لم تتغير، ثم قُدمت لامُ الكلمة التي هي الدال على الفاء التي هي الواو، فأصبح وزنه (**عَالِفْ**).

ومثله: (**جَاه**) مَقْلُوبُ (**وَجْهٍ**) قُدِّمَتْ فاءه على عينه (**جوه**)، ثم قُلبتِ الواو ألفا، فأصبح وزنه (**عَفَلَ**).

ومثله: (**أَيِسَ**) من (**اليَأْسِ**) قُلبت الهمزة مكان الياء فأصبح (**أَيِسَ**) على وزن (**عَفِلَ**).

والقلب عند الصرفيين له أحوال، فقد يكون القلب (**بالاشتقاق، أو بالندرة، أو بالتصحيح، أو غير ذلك**).

هذا باختصار، وهو أقل ما يقال في الميزان الصرفي في هذا المقام، وقد سهلتُه عليك قدر المستطاع.

تَنْبِيهٌ قَبْلَ الشُّرُوعِ في الشَّرْحِ

اعلم علمنى الله وإياك، أن علمَ التصريفِ علمٌ عَوِيصٌ صَعْبٌ، أقولها لك صراحةً؛ حتى تَعُدَّ العُدَّةَ، وتَـخْلَعَ ثِيَابَ الكَسَلِ، وتُشَمِّرَ عَنْ سَاعِدِ الجِدِ.

فإذا أردْتَّ اتقان هذا العلم فلا بد أن تهتم بأربعة أمور:

الأول: الميزان الصرفي.

الثاني: باب الإعلال.

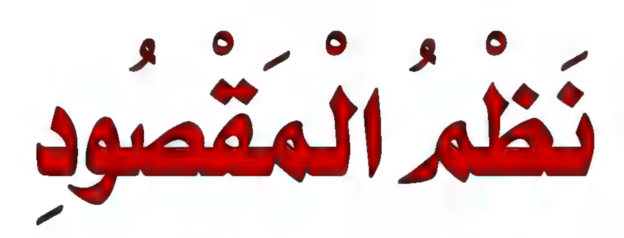
الثالث: حفظ الأوزان ومعرفتها معرفة جيدة.

الرابع: التطبيق العملي والممارسة.

قد قَصَّرْتُ عليك الطريق بمعرفة هذه الأمور، أما باب الإعلال فسوف يَأْتِي بعض الكلام عليه، وأما الأوزان فسوف تَأْتِـي في أَثْنَاءِ النظم الذى ينبغي أن تكون حفظته، وأما التطبيق فهو ما سنفعله سويا أنا وأنت في هذا الكتاب، ولن أزيد في الشرح عن ذكر مثال أو مثالين مشهورين عندهم لكل وزن، فتحفظه وتُخَرِّجَ عليه مِثْلَه، فيتبقى الميزان الصرفي، وهو ما سنشرحه شرحا ميسرا قبل أن أَشْرَعَ في شرح النظم.

واعلم أخي أن علوم اللغة يُتسامح فيها لضرب الأمثلة، فيكون الكلامُ مقصودَ اللفظ، **فنقول مثلا:** كَاضْرِبْ، أو كَافْعَلا، أو كَمُحَمَّدٌ، وهكذا، حتى لا يُشكل عليك الأمر إن كنتَ من المبتدئين، **فتقول:** لماذا لم يجر هذه الكلمة، إلخ..

فهيا أخى طالب العلم استعن بربك الكريم، واطلب منه التيسير ..


نَظْمُ الْمَقْصُودِ

نَظْمُ الْمَقْصُودِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الْجَلَالِ ... مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالْآلِ

٢ عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ ... أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ

٣ فِعْلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

٤ فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الْغَابِرِ

٥ وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيهِ ... أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ

٦ وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ... حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

٧ ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَابٍ وَاحِدِ ... وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَائِدِ

٨ فَوْعَلَ فَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلَا ... فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلَا

٩ زَيْدُ الثُّلَاثِيْ أَرْبَعٌ مَعْ عَشْرِ ... وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تَجْرِي

١٠ أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلَا وَفَاعَلَا كَخَاصَمَا

١١ وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ ... فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَ وَالثَّانِي

١٢ اِفْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلَا ... نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلَا

١٣ ثُمَّ السُّدَاسِي اسْتَفْعَلَا وَافْعَوْعَلَا ... وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلَا

١٤ وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْنِ ... زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ

١٥ ذِي سِتَّةٍ نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَا ... ثُمَّ الْخُمَاسِيْ وَزْنُهُ تَفَعْلَلَا

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه

١٦ وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيمِيْ وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ

١٧ مِنْ ذِي الثَّلَاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ

١٨ مِيمِي الثُّلَاثِيْ إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ

١٩ أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ ... وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ

٢٠ كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ ... مُضَارِعٍ إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ

٢١ وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ ... وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوقٍ يَعِنْ

٢٢ وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلاًّ اجْعَلَا ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا

٢٣ كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ ... عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ

٢٤ وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا

٢٥ وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا ... وَبَدْءُ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا

٢٦ إِلاَّ الْخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ فَاكْسِرَنْ ... إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ

٢٧ ثُبُوتُهَا فِي الِابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ

٢٨ كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرِ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَمْزِ كَاجْهَرِ

٢٩ وَابْنِمِ ابْنِ ابْنَةٍ وَاثْنَيْنِ ... وَامْرِئٍ امْرَأَةٍ واثْنَتَيْنِ

٣٠ كَذَا اسْمٌ اسْتٌ فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ ... هَا سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ

٣١ وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ اقْبُلَا ... ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا

٣٢ وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا ... كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا

٣٣ مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي

٣٤ فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إِلَّا الرُّبَاعِي غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ

٣٥	وَمَا قُبَيْلَ الْآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا	مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلاثَةٍ عَدَا
٣٦	فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلا	كَالْآتِي مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلَا
٣٧	وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ	كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ
٣٨	وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ	مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ
٣٩	أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ	أَوْ لَا وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلْ
٤٠	وَالْآخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلْ كَالنُّونِ فِي	أَمْثِلَةٍ وَنُونُ نِسْوَةٍ تَفِي
٤١	وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ	وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ
٤٢	أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ الْتَزِمْ	بِنَاءَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ
٤٣	كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا	يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا
٤٤	وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ	كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفٍ الَّا مَا نَدَرْ
٤٥	وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ	وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ
٤٦	بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ	جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ
٤٧	لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ	فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

فَصْلٌ فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

٤٨ وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَصَرَّفَا ... لِأَوْجُهٍ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَا

٤٩ ثَلَاثَةٌ لِغَائِبٍ كَالْغَائِبَهْ ... كَذَا مُخَاطَبٌ وَكَالْمُخَاطَبَهْ

٥٠ وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ هُمَا ... فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا

٥١ لِعَشْرَةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الْفَاعِلِ ... فَعَلَةٍ وَفَاعِلَيْنِ فَاعِلِ

٥٢ وَفَاعِلِينَ فُعَّلٍ فُعَّالِ ... وَفِيهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي

٥٣ فَاعِلَةٍ فَاعِلَتَيْنِ فَاعِلَا ... تِ وَفَوَاعِلَ كَمَا قَدْ نُقِلَا

٥٤ ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ لِسَبْعٍ يَاتِي ... مَفْعُولَةٍ وَثَنِّ مَفْعُولَاتِ

٥٥ كَذَاكَ مَفْعُولٌ مُثَنَّاهُ وَمَفْـ ... ـعُولُونَ ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ

٥٦ وَنُونَ تَوْكِيدٍ بِالَامْرِ النَّهْيِ صِلْ ... وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ

فَصْلٌ فِي فَوَائِدَ

٥٧ بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ ... وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ

٥٨ وَغَيْرَهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا ... وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلَازِمًا يُرَى

٥٩ لِصَادِرٍ مِنِ امْرَأَيْنِ فَاعَلَا ... وَقَلَّ كَالْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلَا

٦٠ وَهُمَا أَوْ زَائِدٍ تَفَاعَلَا ... وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلَا

٦١ وَابْدِلْ لِتَاءِ الِافْتِعَالِ طَاءً انْ ... فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإِطْبَاقٍ تَبِنْ

٦٢ كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ ... أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَارِ صُنْ

٦٣ وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَاً سَكَنْ ... أَوْ وَاوًا اوْ ثَا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ

٦٤ وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أُوَيْسًا هَلْ تَنَمْ ... فَوْقَ الثَّلَاثِ إِنْ بِذِي الْمَرَامُ تَمْ

٦٥ وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ مَا عَدَا ... فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى

٦٦	كُلُّ الْخُمَاسِيْ لاَزِمٌ إِلَّا افْتَعَلْ	تَفَعَّلَ اوْ تَفَاعَلَا قَدِ احْتَمَلْ
٦٧	كَذَا السُّدَاسِيْ غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا	وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْعُولٍ صِلَا
٦٨	لِهَمْزِ إِفْعَالٍ مَعَانٍ سَبْعَةُ	تَعْدِيَةٌ صَيْرُورَةٌ وَكَثْرَةُ
٦٩	حَيْنُونَةٌ إِزَالَةٌ وِجْدَانُ	كَذَاكَ تَعْرِيضٌ فَذَا الْبَيَانُ
٧٠	لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِي	لِطَلَبٍ صَيْرُورَةٍ وِجْدَانِ
٧١	كَذَا اعْتِقَادٌ بَعْدَهُ التَّسْلِيمُ	سُؤَالُهُمْ كَاسْتَخْيَرَ الكَرِيمُ
٧٢	حُرُوفُ وَايِ هِيْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ	وَالْمَدِّ ثُمَّ اللِّينِ وَالزِّيَادَةِ
٧٣	فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الْمَاضِي افْتَتَحْ	فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ
٧٤	وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ	بِهِ وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ
٧٥	وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ	عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ
٧٦	وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ	فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ
٧٧	وَادْغِمْ لِمِثْلَيْ نَحْوِ يَا زَيْدُ اكْفُفَا	فَكُفَّ قُلْ وَسَمِّهِ الْمُضَاعَفَا
٧٨	مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ	نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ
٧٩	ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ	كَاغْفِرْ لَنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ

٨٠ وَاوًا اوْ يَا حُـرِّكَا اقْلِبْ أَلِفَا ... مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ كَغَزَا الَّذِي كَفَى

٨١ ثُمَّ غَزَوْا وَغَزَتَا كَذَا غَزَتْ ... وَأَلِفٌ لِلسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ

٨٢ وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الْإِنَاثِ مُنْتَفِي ... وَغزَوَا كَذَا غَزَوْتُ فَاقْتَفِي

٨٣ وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا ... لِكَغَزَا ثُمَّ كَفَى قَدِ انْتَمَى

٨٤ كَغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ ... كِلْنَ بِضَمٍّ فَا وَكَسْرِها رَوَوْا

٨٥ وَالْيَاءُ إِنْ مَا قَبْلَهَا قَدِ انْكَسَرْ ... فَابْقِ مِثَالُهُ خَشِيتَ لِلضَّرَرْ

٨٦ أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُونِهَا فَصَيِّرِ ... وَاوًا فَقُلْ يُوسِرُ فِي كَيُيْسِرِ

٨٧ وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ ... يَاءً كَجِيرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِي جُوِرْ

٨٨ وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لَامُ كِلْمَةِ ... كَذَا فَقُلْ غَبِيْ مِنَ الْغَبَاوَةِ

٨٩ حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ إِنْ عَقِبْ ... مَا صَحَّ سَاكِنًا فَنَقْلُهَا يَجِبْ

٩٠ مِثَالُ ذَا يَقُولُ أَوْ يَكِيلُ ثُمْ ... يَخَافُ وَالْأَلِفُ عَنْ وَاوٍ تَقُمْ

٩١ وَإِنْ هُمَا مُحَرَّكَيْنِ فِي طَرَفْ ... مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُحَفْ

٩٢ نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا ... أَوْ مِنْ خَشِيْ وَيَاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا

٩٣ وَاحْذِفْهُمَا فِي جَمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ ... وَمَا كَتَغْزِينَ بِذَا مُسْتَوِيَهْ

٩٤ وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلَا ... بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزِ مَا تَلَا

٩٥ فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَمْ يَنْتَصِبْ ... وَلَا بِأَلْ وَحَذْفُ يَائِهِ يَجِبْ

٩٦ وَكَمَقُولٍ اسْمَ مَفْعُولٍ خُذَا ... بِالنَّقْلِ كَالْمَكِيلِ وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا

٩٧ وَمِثْلِيَ الْمَغْزُوِّ حَتْمًا أَدْغِمَا ... كَذَاكَ مَخْشِيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا

٩٨ وَأَمْرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ ... كَلِيَقُلْ وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِي

٩٩	مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ	وَحَذْفِ هَمْزِهِ وَعَيْنِ الأَصْلِ
١٠٠	وَثَنِّهِ عَلَى كَقُولَا وَالْتَزِمْ	مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلْمُتِمْ
١٠١	وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ	وَأَمْرٍ اوْ نَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي
١٠٢	بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا	وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا
١٠٣	ثُمَّ اللَّفِيفُ لَا بِقَيْدٍ قَدْ حُكِمْ	لِلَامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ
١٠٤	وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنٍ مَا قُرِنْ	وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ
١٠٥	وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا	لِاثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ائْتِيَا
١٠٦	وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ	مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ
١٠٧	أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ	وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ
١٠٨	مَهْمُوزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ	بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ
١٠٩	كَيَاكُلِ ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ متَى	حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى
١١٠	نَحْوُ قَرَا وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوْ فَقَطْ	كَاسْأَلْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ
١١١	وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ	وَكَالصَّحِيحِ غَيْرَهُ صَرِّفْ وَقِسْ
١١٢	قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ المَقْصُودِ	فَاعْذِرْ حَدِيثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُودِ
١١٣	وَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا

مُقَدِّمَةُ النَّاظِمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الْجَلَالِ	مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ وَالْآلِ
عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ	أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ

بدأ الناظم بالبَسْمَلَةِ كما هي عادة أهل العلم، وذلك لعدة أمور:

أولا: أسوة بكتاب الله جل وعلا.

ثانيا: أسوة بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- الفعلية؛ حيث كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يفتتح رسائله بالبسملة كما عند البخاري في حديث هرقل المشهور (١/ ١٢).

ثالثا: أسوة بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- القولية، كذا قالوا؛ حيث ورد في الحديث الذي رواه أحمد وغيره عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **كُلُّ كَلَامٍ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ.**

لكنَّ الحديث لا يصح مرفوعا، ضعفه الدراقطني، والزيلعي، والألباني، وقد قَبِلَهُ بعض العلماء كالنووي، وابن دقيق العيد، وغيرهم، والصواب أنه ضعيف جدا بهذا اللفظ، وَطُرُقُهُ بعضها أضعف من بعض، وقد بينتُ ضعفه بشيء من التفصيل في (**قَطْفِ الثَّمَرَاتِ فِي شَرْحِ نَظْمِ الوَرَقَاتِ**).

رابعا: للاستعانة بالله سبحانه وتَعَالَى.

والبَسْمَلَةُ مصدر لبَسْمَلَ، كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وهو من النَّحْتِ المعروف عند الصرفيين، وهناك خلاف بينهم هل هو سماعي أم قياسي، والصواب كونه قياسيا، وقد سُمِعَ (**سَمْعَلَ**) من قول: (**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ**)، وسُمِعَ (**بَسْمَلَ**) من قول: (**بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)، ويُقاس عليه مثل (**حَوْلَقَ**) أو (**حَوْقَلَ**) من قول: (**لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله**)، (وهَلَّلَ)، من قول (**لا إله إلا الله**)، إلى غير ذلك.

قال عمر بن أبي ربيعة:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لقِيتُهَا ** فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ

وقد ذُكِرَتِ البسملة في افتتاح كتاب الله جل وعلا تعليما من الله لعباده أن يذكروا اسمه عند افتتاح القراءة؛ فالمعني أقرأ باسم الله، أو أبدأ القراءة باسم الله، أو ابتدائي باسم الله.

قول: (بِسْمِ).

الاسم عند البصريين مشتق من السُّمُوِّ، وهو العُلُوُّ، من سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا، **تقول:** سَمَوْتُ الشيءَ سُمُوًّا، وأصله (**سِمْوٌ**)، حُذِفَ حرف العلة الواو المتطرفة-وهي لام الكلمة-فصار (**سِمٌ**)، جرى فيه إعلال بالقلب، ودخلت عليه الألف في أوله، فصار (**اسم**)، ودليل ذلك جمعه على (**أسماء**) الذي هو في الأصل (**أسْمَاو**) فهو وَاوِيٌّ مُعْتَلٌ، وَقَعَتِ الواو بعد ألف الجمع فقُلبت همزة، ويُجمع أيضا على (**أَسَامِو**)، التي أصبحت بعد القلب (**أَسَامِي**)، ويُصغر على (**سُمَيٌّ**).

والكوفيون يقولون: الاسم مشتق من السِّمَةِ، أي العلامة، من وَسَمَ يَسِمُ وَسْمًا وَسِمَةً، والصواب في هذا الاشتقاق قول البصريين؛ لكون **(اسم)** يجمع على **(أسماو)**، ويُصغر على **(سُمَيٍّ)** والجمع والتصغير يردان الكلمات إلى أصولها، ولو كان مشتقا من السمة على قول الكوفيين لَجُمِعَ على **(أَوْسَامٍ)**، ولَصُغِّرَ على **(وُسَيْمٍ)**.

وعلى هذا الخلاف يَخْتَلِفُ تصريفه، فعلى قول البصريين-وهو الصواب- يكون **(اسم)** على وزن **(اِفْعٌ)** على أن الذي حذف هو لام الكلمة، وعلى قول الكوفيين وزنه **(اِعْلٌ)** على أن المحذوف هو فاء الكلمة، وحُذفت الألف من **(بِسْمِ)** لكثرة الاستعمال.

قول: **(اللَّـه)**.

لفظ الجلالة **(اللَّـهُ)**، أصله **(إِلَاهٌ)** على وزن **(فِعَالٍ)**، فحُذفت الهمزة وعُوض عنها بأل، وهو ما نقله سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ.

بينما قَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: أَصْلُهُ الْإِلَاهُ، حَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَأَدْغَمُوا اللَّامَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ فصارتا لاما مشدَّدة كما قال تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ (الْكَهْفِ: ٣٨)، أَيْ: لَكِنَّ أَنَا، وَقَدْ قَرَأَهَا هكذا الْحَسَنُ.

والإِلَهُ: هو الذي تَأْلَهُهُ القلوب، من **(أَلَهَ، يَأْلَهُ)** بالفتح **(إلاَهَةً، وأُلُوهَةً، وأُلُوهِيَّةً)**، فهو مصدر أريد به اسم المفعول.

والدليل على كونه مُشْتَقًّا وأصل مادته (أَلَهَ)-وسُمعَ أيضا (أَلِهَ) بالكسر-

قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ (الأَنْعَام: ٣)، فلما ورد في قوله تعالى:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ (الزُّخْرُف: ٨٤)، علمنا أن (إِلَهَ) هو أصل

اشتقاق لفظ الجلالة (اللَّـهِ)؛ سواء كانت (أل) فيه زائدة على قول سيبويه، أو

أصلية على قول الكسائي والفراء.

قال رُؤْبَةُ: لِلَّـهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ * سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي**

الرَّحْمَنُ: على صيغة فَعْلَانَ، وهي من صِيغ المبالغة، كَعَطْشَانَ وغَرْثَانَ.

والرَّحِيمُ: على وزن فَعِيلٍ، من الدلالة على المبالغة أيضا، فالرحمن والرحيم مشتقان من الرحمة، وكلاهما للمبالغة، لكنَّ لفظ رحمن أبلغ من لفظ رحيم؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى في الغالب؛ لأن الرحمن يَعُمُّ جميع خلقه، أما الرحيم فرحمته خاصة بالمؤمنين؛ ولذلك قال تَعَالَى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (الأحزاب:٤٣)، والرحمن لا يطلق إلا عَلَى الله، بينما الرحيم قد يُطلق على غير الله، كما قال الله عن نبيه-ﷺ-: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة: ١٢٨).

وابن القيم له توجيه جيد؛ حيث قال في بدائع الفوائد (١/ ٢٨):

وأما الجمع بين الرحمن الرحيم ففيه معنى هو أحسن من المعنيين اللذين ذكرهما، وهو أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف والثاني للفعل.

فالأول دال أن الرحمة صفته، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته، وإذا أردْتَّ فهم هذا فتأمل قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، ولم يَجِئْ قط رحمن بهم، فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، ورحيم هو الراحم برحمته، وهذه نُكتة لا تكاد تجدها في كتاب وإن تَنَفَّسَتَ عندها مِرآة قلبك لم تنجل لك صورتها.اهـ

قال ابن كثير: وَرَحْمَنُ أَشَدُّ مُبَالَغَةً مِنْ رَحِيمٍ، وفي كلام ابن جرير ما يُفهم منه حِكَايَةُ الِاتِّفَاقِ عَلَى هَذَا، وَفِي تَفْسِيرِ بَعْضِ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.اهـ

من البلاغة في البسملة:

المجاز بالحذف في مُتَعَلَّقِ الجار والمجرور في قوله (**بسم الله**)، ونُقدر المُتَعَلَّقَ فِعلا متأخرا مناسبا للمقام؛ فكونه فِعْلًا؛ لأن الأصل في العمل يكون للأفعال، على خلاف بينهم في تقدير الـمُتَعَلَّقِ، وليس هذا مَحَلُّ بَسْطِهِ.

وكونُنا قدرناه متأخرا حتى تكون البداية باسم الله، ولو قدرناه متقدِّما جاز أيضا، والأول أبلغ، وقدرناه مناسبا للمقام حتى إذا قدمتَه للقراءة يكون التقدير: (**باسم الله أقرأ**)، وإذا قدمتَه للأكل يكون التقدير: (**باسم الله آكل**)، وهكذا؛ ولأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، وهذا أبلغ.

ومن البلاغة أيضا: الإيجَازُ بإضافة العام للخاص في قوله تَعَالَى: ﴿**بسم الله**﴾ ويُسمى عندهم (إِيجَازَ قَصْرٍ).

إعراب البسملة: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ).

(الباء): حرف جر، وهي باء الاستعانة على الصحيح، وقيل باء السببية، وعند سيبويه باء الإلصاق، وقيل زائدة، والصحيح الأول، وهي حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

(اسم): مجرور بالباء، وجره كسرة ظاهرة على آخره، وهو مضاف.

وشِبه الجملة في محل نصب مفعول به مقدم بفعل محذوف تقديره أقرأ أو أبدأ بسم الله، عند من يجيز ذلك من النحاة، ولو قدرنا المتعلَّق اسما لكان الجار والمجرور متعلقين بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف تقديره (**ابْتِدَائِي**).

(اللهِ): مضاف إليه مجرور على التعظيم، وجره كسرة ظاهرة على آخره.

(الرحمنِ الرحيمِ): نعتان مجروران، وجرهما كسرة ظاهرة.

وجملة البسملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وهذا الإعراب على سبيل الاختصار، وإلا فلإعراب البسملة أوجه كثيرة جدا، وقد أوصلها بعض النحاة كالخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل إلى (**تسعة وسبعين وجها بعد المائتين !!**)، ولا يُسَلَّمُ له في بعضها، والمشهور منها تسعة أوجه، **كما قال النور الأجهوري**:

إِنْ يُنْصَبِ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا *** فَالْجَرُّ فِي الرَّحِيمِ قَطْعاً مُنِعَا

شَرْحُ مُقَدِّمَةِ النَّاظِم

يَقُولُ بَعْدَ حَمْدِ ذِي الْجَلَالِ	مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيْ وَالْآلِ
عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ	أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ

قوله: (يَقُولُ). فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره؛ لتجرده عن الناصب والجازم.

وقد بدأ الناظم -رحمه الله- بالجملة الفعلية التي تفيد الحدوث والتجدد دون الاستمرارية، وقد تفيد الاستمرارية إذا احتفت بها قرائن كما لو كانت مُضَارَعِيَّةً، لكننا لا نحملها هنا على الاستمرار؛ لأنَّ قَوْلَهُ بعد حَمْدِهِ لا يمكن أن يكون مستمرا.

وبدأ بالمضارع منها خصوصا لكونه يفيد وقوع الحدث في زمن التكلم أو بعده، إما للدلالة على الحال أو الاستقبال، ولو بدأ بالماضي لخلصه إلى زمن ما قبل التكلم، والأول أبلغ؛ لأنه لم ينته من نظمه.

وقوله: (بَعْدَ). ظرف زمان منصوب، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، متعلق بقوله (**يقول**)، وهو مضاف.

وقوله: (حَمْدِ). مضاف إليه، وهو مضاف، من إضافة المصدر إلى مفعوله إضافة لامية.

والحمد لغة: هو الثناءُ بالجميل عَلَى الجميلِ الاخْتِيَارِي على جهة التعظيم والتبجيل، وهو مصدر حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْدًا، فهو حَامِدٌ، ومَحْمُودٌ وحَمِيدٌ.

ولو قال الناظم: (أحمد ربي)، أو (الحمد لله) لكان أحسن وأبلغ من قوله **(بعد حمدِ)**؛ لأن الحمد مصدر، وهو دال على الحدث مطلقا مجرداً من الزمان، وهو حاصلٌ سواء حَمِدَ الناظمُ ربَّهُ أو لا، وقد يكون حَمِدَ اللهَ في نفسه ثم حكى الحمد، فيكون في قوة الجملة، والأول أحسن.

واصطلاحا. يقولون: فِعل ينبأ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الحامد أو غيره !!، كذا قالوا، وهذا غير صحيح؛ لكونهم قيدوا الحمد مقابل الإنعام، فلزم من ذلك أنه إذا لم يُنْعِمْ لم يُحمَدْ !!، أو لا يُحمد على صفاته وأفعاله- سبحانه وتَعَالَى-، سواء أكانت واصلة إلى الحامد أم لا.

والصواب أن نقول كما قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٢/ ٣٢٥):

هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه.اهـ

وقد بدأ الناظم بالحمد اقْتِدَاءً بكتاب الله جل جلاله، واقْتِدَاءً بسنة النبي- صلى الله عليه وسلم-القولية والفعلية؛ حيث كان يفتتح خطبة الحاجة بالحمد.

قوله: (ذِي). مضاف إليه، بإضافة المصدر إليه، وهو مفعول به في الأصل، **والمعنى**: بعد حمدي أنا ذا الجلال، وذي مضاف، بمعنى صاحب.

والْـجَلَالِ: مضاف إليه، **وذِي الْـجَلَالِ**: أي صاحب العظمة.

قال في لسان العرب في عدة مواضع (مادة -جلل): جَلالُ الله عظمتُه، وجَلَّ الشيءُ يَجِلُّ جَلالاً وجَلالةً وهو جَلٌّ وجَلِيلٌ، وأَجَلَّه عَظَّمه، ويقال جَلَّ فلان في عَيني أَي عَظُم، وأَجْلَلْتُهُ رأَيته جَلِيلاً.اهـ

ثم بعد أن حمد الله وأَثْنَى عليه، صلى على النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال:(**مُصَلِّيًا**). وهو حال من فاعل حَمْدِ المستتر.

وقد يقال: كيف يكون الناظم حامدا ومصليا في نفس الوقت؟

والجواب أن المعنى كما قال بعضهم: أحمد الله وبعد فراغي من الحمد أصلى على النبي -صلى الله عليه وسلم-، فتكون الحال مقدرة على أنها ستقع.

وقال بعضهم: التقدير أن يكون ناويا الصلاة على رسول الله بعد الفراغ من الحمد.

لكن هذا مردود، كما قال محمد بن أحمد عليش في (حل المعقود ص٥):

وأما الجواب: بأنها حال منوية فمردود بأن نية الصلاة ليست صلاة، وهذه الحال وإن كانت مفردة لفظا لكنها في قوة جملة خبرية، أي حال كوني أصلى على النبي صلى الله عليه وسلم.اهـ

وقوله (مُصَلِّيًا): اسم فاعل من صلَّى، يُصَلِّي، تَصْلِيَةً، فهو مُصَلٍّ، ومُصَلًّى.

والصلاة لغة: الدُّعاءُ.

والصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- أحسن ما نفسرها به ما قاله أبو العالية فيما ذكره عنه البخاري في صحيحه (٢/ ٤٨٢)؛ حيث قال:

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ صَلَاةُ اللَّهِ ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الدُّعَاءُ.اهـ

وقيل: هي رحمة خاصة من الله جل جلاله للنبي -صلى الله عليه وسلم-.

عَلَى النَّبِيْ: جار ومجرور متعلق بقوله (**مُصَلِّيًا**).

والنبيُّ بغير هَمْزٍ كما قال في اللسان (مادة / نبأ): مشتق من النَّبْوَةِ: وهي ما ارتفع من الأرض.اهـ، وعلى هذا المعنى فهو مرفوع لرفعته على الناس بمنزلته وعلوه مكانته -صلى الله عليه وسلم-؛ فيكون (نبي) على وزن فَعِيلٍ، بمعنى مَفْعُولٍ، وقد يكون فَعِيلًا بمعنى فَاعِلٍ؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- رافعٌ مَنْزِلَةَ من اتَّبَعَهُ، والنَّبِيُّ أصله (**نَبِيْوٌ**) اجتمعت الواو والياء وسبقت الياء بالسكون فقُلبت الواو ياءً، ثم أُدْغِمَتِ الياء في الياء، كما قال الصَّبَّانُ في حاشيته على شرح الأُشْمُونِيِّ (١/ ٤٣).

وقيل: (**النَبِيءُ**). بالهمز، فلو كان مهموزا فهو مشتق من النَّبَأِ، وهو الخبر.

قال الجَوْهَرِيُّ: والنَبِيءُ الْمُخْبِرُ عن الله عز وجل؛ لأنه أَنْبَأَ عنه، فهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ.

وقال ابن بَرِّي: بل فَعِيل بمعنى مُفْعِل، أي مخبر.

قلتُ: ويصح أن يكون (فَعِيلٌ) هنا بمعنى (مَفْعُولٍ) أي: مُنْبَّأ؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- مُنْبِئٌ عن الله -جل جلاله-، فهو مُنْبَّأٌ ومُخْبَرٌ عن الله بواسطة جبريل عليه السلام، ومُنْبِئٌ أشهر وأكثر استعمالا.

قوله: (وَالْآلِ): معطوف على قوله (النَّبِيْ)، **والْآلُ:** هم الأتباع، كما قال تَعَالَى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ (غافر-٤٦)، **أي:** أتباع فرعون.

فآل النبي -صلى الله عليه وسلم- هم أتباعه على دينه؛ سواء كانوا من قرابته أم لا، ويدخل في ذلك أولا أهله المؤمنون به، وأصحابه -رضوان الله عليهم أجمعين-.

قال في اللسان (مادة / أول): فإما أَن تكون الأَلف منقلبة عن واو، وإِما أَن تكون بدلاً من الهاء، وتصغيره أُوَيْل، وأُهَيْل.اهـ

وقيل: الآل هم الأَهْلُ، **وقيل:** ذو قرابته؛ سواء كان مُتَّبِعاً أَو غير مُتَّبِعٍ، والأول أصح، والآية حجة في كون الآل هم الأتباع.

قال: عَبْدٌ أَسِيرُ رَحْمَةِ الْكَرِيمِ * أَيْ أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ**

عَبْدٌ: فاعل يقول، والمراد (عبدٌ خَلَقَهُ اللـهُ).

والعَبْدُ لغة: مشتق من (**العُبُودِيَّةِ**)، وهي (**الخُضُوعُ والذُّلُ**)، من (**عَـبَـدَ، يَـعـبُـدُ، عِبَادَةً، وعُبُودِيَّةً، فهو عَابِدٌ، واسم المفعول مَعْبُودٌ**)، وهو مفرد (**عَبِيدٍ**)، ويُجمع أيضا على (**عُبُدٍ، وأَعْبُدٍ، وعُبْدَانٍ، وعِبَادٍ**)، وهو ضِـدُّ الـحُـرِّ، فالناظم-رحمه الله-خاضع وذليل لله-جل جلاله-لا إلى غيره، وهذا ما نَظُـنُّـهُ به.

أَسِيرُ: نعت لعبد، فهو عبدٌ أسيرٌ ملازمٌ لرحمة الله الكريم-جل جلاله-، وأسيرُ مضاف، وهو مفرد (أُسَارَى)، وأَسِـيـرٌ فَعِيلٌ، بمعنى مَفْعُولٍ، فهو مَأْسُورٌ، مِنْ أَسَرَ، يَأْسِـرُ، أَسْـرًا، وإِسَارًا، فهو آسِـرٌ، والمفعول مَأْسُورٌ وأَسِـيـرٌ.

رَحْمَـةِ: مضاف إليه، **والرَّحْمَةُ لغة**: (الرِّقَّةُ والتَّعَطُّفُ)، كمـا قال في لسان العرب (رحم).

والرَّحْمَةُ مفرد (رَحَمَاتٍ)، (ورَحْـمَـاتٍ)، وهي مشتقة (**من رَحِمَ، يَرْحَمُ، رَحْـمَةً وَرُحْـمـاً، فهو رَاحِمٌ، والمفعول مَرْحُومٌ**).

والرَّحْمَةُ: صفة كمـال تليق بالله-جل جلاله-، وتفسيرُ الرحمةِ بالمغفرة، أو الثواب، أو الإنعام، والإكرام، أو النعمة كما يقول الأشاعرة والجهمية تحريفٌ لصفة الرحمة عن معناها، فأهل السنة والجمـاعة يُثبتون لله-جل وعلا-صفة الرحمة على الوجه اللائق بالله-جل جلاله-، ولا يحرفون الصفات.

فالله-جل وعلا-له رحمة يرحم بها، وهو رحيم، ورحمان، ورحمته وَسِعَتْ كلَّ شيء، وليست كرحمة المخلوقين؛ لأنَّ الله-جل جلاله-ليس كمثله شيء.

فإذا أَثْبَتَّ صِفَةَ الرحمة لله-جل وعلا-، فاعلم أنها صفة تقتضي التَّفَضُّلَ والإِنْعَامَ والإِكْرَامَ والمغفرةَ، وليستِ الرحمة هي المغفرة والإثابة والإنعام والإكرام، فتنبه بارك الله فيك.

الْكَرِيمِ: مضاف إليه، **والكَرِيمُ**: اسم من أسماء الله-جل جلاله-، وهو (كثير الخير الجَوَادُ المُعطِي)، **وكَرِيمٌ**: على وزن (فَعِيلٍ)، وهي من صيغ المبالغة عند الصرفيين، **أي**: كثير الكرم، من (**كَرُمَ، يَكْرُمُ، كَرَمًا وكَرَامَةً، فهو كَرِيمٌ**).

أَيْ: حرف تفسير عند البصريين، والجملة بعده لا محل لها تفسيرية، وعند الكوفيين حرف عطف، والجملة بعده محلها على ما عُطفت عليه.

أَحْمَدُ بْنُ عَابِدِ الرَّحِيمِ: هو اسم الناظم، فاسمه (أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي)، وزاد الألف للوزن.

قال صاحب هدية العارفين (١/ ١٩٠):

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَهْطَاوِيُّ المصري الشَّافِعِي، ولد سنة (١٢٣٢) وتُوفي سنة (١٣٠٢) اثْنَتَيْنِ وثلاثمائة وألف، من تآليفه الأسئلة النحوية المفيدة والأجوبة العربية السعيدة فِي النَّحْو مُجَلد، نظم الْمَقْصُود فِي الصّرْف، النقطة الذهبية فِي علم الْعَرَبيَّة فِي مُجَلد.اهـ

وفي معجم المؤلفين (١/ ٢٧١):

أحمد الطهطاوي (١٢٣٣ -١٣٠٢ هـ) (١٨١٨ -١٨٨٥ م) أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي، الشافعي عالم، أديب.اهـ

ولد بطهطا في ٢٦ ذي الحجة وتعين كاتبا " في محكمتها، ثم تعلم بالأزهر، واحترف التعليم، وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن تُوفي بالقاهرة في رمضان، من مؤلفاته: الأسئلة النحوية المفيدة والأجوبة العربية السديدة في النحو، النقطة الذهبية في علم العربية، حل العقود من نظم المقصود في الصرف، نهاية القصد والتوسل لفهم قوله الدور والتسلسل، ووسيلة المجيز لمقصد المستجيز.اهـ

وفي الأعلام (١/ ١٤٩):

أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي: فاضل، له شعر، من أهل طهطا (بمصر) ولد بها وتعين كاتبا في محكمتها ثم تعلم بالأزهر واحترف التعليم وانتقل إلى تحرير جريدة الوقائع المصرية إلى أن تُوفي بالقاهرة، له (ديوان) في المدائح النبويّة، رتبه على الحروف، ورسالة في (العَروض والقوافي) و (نهاية القصد والتوسل في فهم قولة الدور والتسلسل-ط) في علم الكلام، و (وسيلة المجيز-خ) في دار الكتب.اهـ

وورد في معجم المطبوعات العربية (١/ ٣٧٣):

أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي له منظومة المقصود في الصرف أولها: يقول بعد حمد ذي الجلال مصليا على النبي والآل، شرحها محمد عليش انظر حل العقود من نظم المقصود.اهـ

الفِعْلُ الثُّلَاثِيُّ المُجَرَّدُ

فِعلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ ... أَبْوَابُهُ سِتٌّ كَمَا سَتُسْرَدُ

فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ... أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الْغَابِرِ

وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيهْ ... أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهْ

وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ... حَلْقِي سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

شَرَعَ الناظم في ذكر أوزان الأفعال المجرد منها والمزيد، وبدأ بالفعل المجرد لأنه الأصل.

فالفعل باعتبار الماضي منه -وهو المراد من كلام الصرفيين هنا- ينقسم إلى مجرد ومزيد، والمجرد ينقسم إلى: **(ثلاثي ورباعي)**، والمزيد ينقسم إلى: **(رباعي وخماسي وسداسي)**، وهو ما سيذكره الناظم في الباب الأول من منظومته.

فقال: (فِعْلٌ). مبتدأ، وهو نكرة، وَسَوَّغَ الابتداءَ به وَصْفُهُ، وهو اسم مصدر مِنْ (فَعَلَ، يَفْعَلُ، فَعْلًا، وفِعْلًا) ثُمَّ نُقِلَ وجُعِل علما على الكلمة التي تَدُلُّ على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة.

قوله: (ثُلَاثِيٌّ). نعت لقوله **(فِعْلٌ)**، وبدأ بالثلاثي لأنه الأصل، فدل ذلك على أن الفعل المجرد المتصرف لا يكون أقل من ثلاثة أحرف.

وقال: **(ثُلَاثِيٌّ)**. بضم الثاء، والمشهور أن تُزاد ياء النسبة على **(ثَلَاثَةٍ)**، فتقول: **(ثَلَاثِيٌّ)**، وقد دَرَجُوا على ضَمها، والفتح هو الأصل.

سؤال: ألم تقل في المقدمة أن علم الصرف يبحث في الكلمات العربية من حيث كونها أسماء متمكنة، أو أفعالا متصرفة، فلماذا لم يذكر الناظم الاسم أيضا مع الفعل؟

الجواب: بلى ذكرتُ ذلك في المقدمة، ولكنَّ الناظم ترك الكلام على الأسماء حتى لا يَصْعُبَ عليك العلم، ثم بعد ذلك يمكنك أن تدرس الأسماء في كتاب أوسع؛ لأن هذا النظم مختصر، فاقتصر الناظم في الكلام على الفعل؛ لأن معرفة هذا في البداية أهم؛ وذلك لأن الأصل في العمل يكون للأفعال، وقد سار على ما سار عليه ابن مالك في اللامية من الاقتصار في الكلام على الأفعال، بخلاف ما سار عليه في الألفية؛ فقد تكلم على بعض مباحث الأسماء ولم يذكر الأفعال، فتمم ذلك بلامية الأفعال.

أما الحروف بجميع أنواعها، والأسماء المبنية، والأفعال الجامدة فلا مبحث للصرفيين فيها؛ لعدم تصرفها، فهي جامدة لا تقبل الاشتقاق.

قوله: (إِذَا يُجَرَّدُ). يَعْنِي: إذا تجرد ماضيه عن حرف زائد.

(إذا): ظرف لما يُستقبل من الزمان، خافض لشرطه في محل نَصْبٍ بجوابه، **(يُجَرَّدُ):** فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دَلَّتْ عليه جملة **(أَبْوَابُهُ سِتٌّ)**، وجملة **(يُجَرَّدُ)** في محل جر مضاف إليه بإضافة **(إذا)** إليها.

فالفعل المجرد: فهو ما تجرد ماضيه عن حرف زائد؛ فتكون حروفه أصلية لا زيادة فيها، ولا يسقط منها حرف في أحد التصاريف إلا لعلة.

فهذا الفعل الثلاثي المجرد لا تخرج أبنيته عن ثلاثة أوزان بالتتبع والاستقراء.

فإما أن يكون على وزن (**فَعَلَ**) وإما على وزن (**فَعِلَ**)، وإما على وزن (**فَعُلَ**).

فالفاء كما ترى مفتوحة في الأوزان الثلاثة لا كَسْرَ ولا ضَمَّ فيها.

وأما اللام فكذلك مفتوحة دائما، ولا يبحث الصرفيون في لام الكلمة؛ لأن هذا يتعلق بعلم النحو، والفعل الماضي مبني دائما على الفتح على الراجح، وهذا الفتح إما أن يكون ظاهرا، وإما أن يكون مقدرا، خلافا للكوفيين والأخفش، وأنت إذا جئتَ لِتدرس الصرف فينبغي أن تكون درستَ النحو، فهذا معلوم لديك إذن.

فتبقى حركة العين، وهي التي تَختلف حركتها، فإما أن تكون عين الفعل مفتوحة، وإما أن تكون مضمومة، وإما أن تكون مكسورة (**فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ**).

قوله: (أَبْوَابُهُ سِتٌّ). مبتدأ ثانٍ مع خبره، والجملة من المبتدإ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأول (**فِعْلٌ**).

قوله: (**كَمَا سَتُسْرَدُ**). **يَعْنِي**: كالمَسْرُودَةِ عليك؛ فالموصول مع صلته في قوة المشتق، وجملة (سَتُسْرَدُ) لا محل لها صلة الموصول، وقوله: (**فِعْلٌ ثُلَاثِيٌّ إِذَا يُجَرَّدُ أَبْوَابُهُ سِتٌّ**) في محل نصب مفعول به مقول القول.

والمعنى: أن هذا الفعل الماضي المجرد عن الزيادة مع المضارع له ستة أبواب، **والناظم قال**: (سِتٌّ) بحذف التاء، وهذا جائز؛ لأن المعدود تقدم على العدد، فإذا تقدم المعدود أو حُذف جاز لك تذكير العدد وتأنيثه، **ولو قال**: (**ستة**) وحَذَفَ سين التنفيس من (**ستسرد**) لكان أحسن ولم ينكسر الوزن.

قال الناظم: فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ فَاكْسِرِ ** أَوْ ضُمَّ أَوْ فَافْتَحْ لَهَا فِي الْغَابِرِ

قوله: (**فَالْعَيْنُ إِنْ تُفْتَحْ بِمَاضٍ**). **الفاء**: فاء الفصيحة، **والمراد بالعين**: عين الفعل، **أي**: مسمى العين، وهو الحرف الثاني، **والمعنى**: إن كانت العين مفتوحة حال كونها في الفعل الماضي فيكون على وزن (**فَعَلَ**) كما تقدم ذكره، فالمضارع من هذا الماضي الذي على وزن (**فَعَلَ**) له ثلاثة أحوال، أو ثلاثة أبواب:

الباب الأول:

كَسْرُ العين في المضارع، فتقول (**فَعَلَ يَفْعِلُ**)، مثل (**ضَرَبَ يَضْرِبُ**)، (**ووَصَلَ يَصِلُ**)، (**وجَلَسَ يَجْلِسُ**) وإلى ذلك أشار بقوله (**فَاكْسِرِ**) بكسر الراء للوزن، **يَعْنِي**: فاكسر عين المضارع، هذا تقدير المفعول المحذوف، والفاء هذه واقعة في جواب إنْ الشرطية.

الباب الثاني:

(أَوْ ضُمَّ). يَعْنِي: ضُمَّ أيها الصرفي عينَ المضارع، فتقول **(فَعَلَ يَفْعُلُ)**، مثل **(نَصَرَ يَنْصُرُ)**، و**(فَازَ يَفُوزُ)**، و**(عَدَا يَعْدُو)**.

الباب الثالث:

(أَوْ فَـافْتَحْ). يَعْنِي: فافتح عين المضارع، فتقول **(فَعَلَ يَفْعَلُ)** مثل **(جَزَأَ يَـجْزَأُ)**، و**(ذَهَبَ يَذْهَبُ)**، و**(فَتَحَ يَفْتَحُ)**، و**(بَعَثَ يَبْعَثُ)**.

وقوله: **(لَهَا فِي الْغَـابِرِ)**. **لها**: جار ومجرور تنازعه ثلاثة عوامل، فنعلقه بالأخير وهو **(فَـافْتَحْ)**، ونقدر لكل من **(فَاكْسِرِ، وضُمَّ)** جارا ومجرورا.

والناظم عَدَّى الأفعال الثلاثة **(اكسر، وضم، وافتح)** باللام، وهذا شاذ؛ لأن كلا منها يَتَعَدَّى بنفسه، فالأصل: **(اكسرها، واضممها، وافتحها)**، ولا يَتَعَدَّى شيء منها باللام، إلا إذا تقدم المفعولُ على الفعل، فلعله اضطر لِضِيقِ النظم.

وقوله: **(فِي الْغَـابِرِ)**. اسم فاعل من **(غَبَرَ يَغْبَرُ غُبُورًا، فهو غَابِرٌ)** ويريد به **(المضارع)**، والمشهور أن لفظ **(الغَابِر)** يأتي للماضي أكثر منه للمضارع، فهو من الأَضْدَادِ، لكننا نحمله على المضارع بقرينة السياق.

إذن هذه ثلاثة أبواب للمضارع مع الماضي المجرد الذي على وزن **(فَعَلَ)**، وهي: **(فَعَلَ يَفْعِلُ، فَعَلَ يَفْعُلُ، فَعَلَ يَفْعَلُ)**، يتبقى ثلاثة أبواب من الستة، وهو ما سيذكره في الأبيات القادمة.

قال: وَإِنْ تُضَمَّ فَاضْمُمَنْهَا فِيــهِ * أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ**

قوله: (وَإِنْ تُضَمَّ). أي عين الماضي، وهو الوزن الثاني من الماضي المجرد، وهو وزن (**فَـعُـلَ**)، وهذا له حالة واحدة، وهي ضم العين في المضارع أيضا، وإليه أشار بقوله (**فَاضْمُمَنْهَا فِيــهِ**)، **أي**: في المضارع، **مثل**: (**حَسُنَ يَحْسُنُ**)، (**وكَرُمَ يَكْرُمُ**)، (**وظَرُفَ يَظْرُفُ**)، وليس له إلا هذه الحالة وهي: (**فَعُلَ يَفْعُلُ**)، ولا يوجد في لسان العرب (**فَعُلَ يَفْعِلُ**)، ولا (**فَعُلَ يَفْعَلُ**)، وما سُمع من ذلك إما شاذ، وإما من تداخل اللغات.

إذن هذا الباب الرابع: وهو (**فَعُلَ يَفْعُلُ**)، والباب الخامس والسادس سيشير إليهما في شطر البيت؛ **حيث قال**: (**أَوْ تَنْكَسِرْ فَافْتَحْ وَكَسْرًا عِيهِ**). **يَعْنِي**: أو تنكسر عين الماضي وهو الوزن الثالث من الماضي المجرد، ففي هذه الحالة له بابان مع المضارع، وهما الخامس والسادس.

أما الباب الخامس: فَبِفَتْحِ العين في المضارع، مثل (**فَعِلَ يَفْعَلُ**)، وإليه أشار الناظم بقوله (**فَافْتَحْ**)، **يَعْنِي**: فافتح عين المضارع، مثل (**حَسِبَ يَحْسَبُ**)، و(**فَرِحَ يَفْرَحُ**)، و(**خَافَ يَخَافُ**).

وأما الباب السادس: فبِكسر العين في المضارع، مع كسرها في الماضي، وإليه أشار بقوله (**وَكَسْرًا عِيهِ**)، أي: أو كسرا، فالواو بمعنى أو، (**عِيهِ**): فعل أمر من وَعَى يَعِي، وهو لفيف مفروق، الأمر منه حقه البناء على حذف حرف العلة الياء، لكنَّ الناظم أثبتها ضرورة، مثل: (**وَرِثَ يَرِثُ**)، (**ووَفِدَ يَفِدُ**).

ثم قال: وَلَامٌ اوْ عَيْنٌ بِمَا قَدْ فُتِحَا ** حَلْقِيْ سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا

(**وَلَامٌ**) أي: مسمى اللام، (**أو عَيْنٌ**): أي: مسمى العين، وسوغ الابتداء بالنكرة وصفها بقوله (**فُتِحَا**).

والمعنى: إذا فُتحت العين في الماضي والمضارع وهو وزن (**فَعَلَ يَفْعَلُ**) لا بد أن تكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق، وحروف الحلق ستة، وهي: (**الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء**)، نحو (**ذَهَبَ يَذْهَبُ، ونَخَلَ يَنْخَلُ، وقَرَأَ يَقْرَأُ، وصَبَغَ يَصْبَغُ**).

والدليل على ذلك هو السماع، وليس معنى ذلك أن الأفعال الحلقية لا تكون إلا على وزن (**فَعَلَ يَفْعَلُ**).

قوله: (**سِوَى ذَا بِالشُّذُوذِ اتَّضَحَا**).

يَعْنِي: وسوى ذلك مما كانت عينه أو لامه حرف حلق فشاذ خارج عن القياس، مثل: (**أَبَى يَأْبَى**)، أو من تداخل اللغات، نحو (**رَكَنَ يَرْكَنُ**).

والشذوذ هنا لا ينافي الفصاحة، بل هو فصيح، بل قد يكون مذكورا في القرآن، لكنه خالف القياس والقاعدة دون الاستعمال.

وقبل أن نشرع في بيان الفعل الرباعي المجرد وملحقاته ينبغي التنبيه على أمر مهم، وهو أن كل هذه الأبواب الستة تكون متعدية ولازمة، إلا باب (**فَعُلَ يَفْعُلُ**) فلا يكون إلا لازما؛ لكونه يأتي غالبا للأفعال الغَرِيزِيَّةِ، وأفعالِ الطَّبَائِعِ والنُّعُوتِ، فَيَخْتَصُّ أثره بالفاعل، وما سُمع منه متعديا فهو شاذ.

والفعل المتعدي: هو ما رَفَعَ فاعلا وَنَصَبَ مفعولا به، نحو (**ضَرَبَ زيدٌ عمرًا**) فالفعل ضرب متعدٍ؛ لكونه نصب مفعولا به.

والفعل اللازم أو القاصر: ما رَفَعَ فاعلا ولم يَنْصِبْ مفعولا به، نحو (**جَلَسَ زيدٌ**)، وسوف يأتي بيانه في بابه إن شاء الله.

الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ الـمُجَرَّدُ
ومَا يُلْحَقُ بِهِ

ثُمَّ الرُّبَاعِيُّ بِبَـــابٍ وَاحِـدِ	وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَائِدِ
فَوْعَـلَ فَعْـوَلَ كَـذَاكَ فَيْعَلَا	فَعْيَلَ فَعْلَى وكَذَاكَ فَعْلَلَا

شرع الناظم رحمه الله تَعَالَى في بيان وزن الفعل الرباعي المجرد وما يُلحق به من الأفعال الثلاثية.

والرباعي المجرد له وزن واحد بالتتبع والاستقراء، وهو (فَـعْـلَـلَ).

قال: (ثُمَّ). حرف عطف يفيد الترتيب، يَعْنِي: الثلاثي ثم الرباعي.

(**الرُّبَاعِيُّ**). مبتدأ، وضَمَّ الراء وأسقط الألف، وهذا على خلاف المشهور من زيادة ياء النسبة لأربعة، فالأصل أن تقول: **أَرْبَعِيٌّ**، لكنهم يقولون: **رُبَاعِيٌّ**، بإسقاط الهمزة، وضم الراء، **ويقولون فيه**: خطأ مشهور، أَوْلَى من صواب مهجور !!.

قوله: (بِبَابٍ). جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ.

(وَاحِـــدِ) نعت، والمراد بالباب الواحد هو وزن (فَـعْـلَـلَ) كما تقدم.

مثال ذلك: (**دَحْـرَجَ، يُدَحْرِجُ، ودَرْبَخَ يُدَرْبِخُ، وفَرْطَحَ يُفَرْطِحُ**).

والرباعي المجرد وما يُلحق به يأتي لازما، نحو: (**حَشْرَجَ عِنْدَ مَوْتِهِ**)، ومتعديا نحو: (**دَحْرَجَه**)، (**وقَرْضَبَ اللَّحْمَ**) إذا قطعه، لكنَّ التعدي في الرباعي المجرد أكثر من اللزوم على ما هو مشهور، وفي هذا بَحْثٌ يَطول.

قوله: (**وَالْحِقْ بِهِ سِتًّا بِغَيْرِ زَائِدِ**).

(**الْحِقْ**) فعل أمر من (**أَلْحَقَ يُلحق إلحاقًا**) بمعنى الاتباع، وأَلْحِقْهُ، أي: أَتْبِعْهُ.

والمراد بالإلحاق: أن يُزاد في البناء زيادة ليُلحق بآخر، فيتصرف تصرفه.

فالمعنى: ألحق أنت أيها الصرفي بالفعل الرباعي المجرد ستةَ أوزان من غير أن تزيد عليها، فتزيد في الثلاثي حرفا لتلحقه بباب (**فَعْلَلَ**).

مثال ذلك: الفعل الثلاثي (**جَلَبَ**) على وزن (**فَعَلَ**) نزيد فيه باءً أخرى لنلحقه بباب (**دَحْرَجَ**)، فيكون (**جَلْبَبَ**)، على وزن (**فَعْلَلَ**)، كدَحْرَجَ، فيتصرف حينئذ الفعل (**جَلْبَبَ**) تصرف الرباعي المجرد (**دَحْرَجَ**).

فتقول: (**جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ**)، مثل: (**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ**)، (**وجَلْبَبَةً**)، مثل: (**دَحْرَجَةً**)، (**وجِلْبَابًا**)، مثل: (**دِحْرَاجًا**).

وهذه الأفعال التي تلحق بالرباعي المجرد (فَعْلَلَ) لها أوزان ستة سماعية، لا يجوز لك القياس عليها، وإليها أشار الناظم بقوله:

فَوْعَلَ فَعْوَلَ كَذَاكَ فَيْعَلَا * فَعْيَلَ فَعْلَى وَكَذَاكَ فَعْلَلَا**

قوله: (**فَوْعَلَ**). بَدَلٌ من قوله (**سِتًّا**) وهو بَدَلٌ مُفَصَّلٌ مِنْ مُجْمَلٍ، و(**فَوْعَلَ**) مثل: (**جَوْرَبَ**)، **أي**: ألبسه الجورب، وأصله من الثلاثي (**جَرَبَ أو جَرِبَ**)، زِيدت عليه الواو بين فاء الفعل وعينه، فأصبح (**جَوْرَبَ**) على وزن (**فَوْعَلَ**)، فتقول: (**جَوْرَبَ، يُجَوْرِبُ، جَوْرَبَةً**).

و(**فَعْـوَلَ**). مثل: (**هَرْوَلَ**)، أو (**جَهْوَرَ**) أصله (**جَهَرَ**) من (**الجَهْرِ**)، وهو الظُّهور، زِيدت عليه الواو بين الهاء والراء، فصار (**جَهْوَرَ**) على وزن (**فَعْـوَلَ**)، فتقول: (**جَهْوَرَ يُـجَهْوِرُ جَهْوَرَةً**).

و(**فَيْعَلَا**). مثل: (**سَيْطَرَ**)، وزاد الألف للإطلاق، أصله (**سَطَرَ**) وزِيدت عليه الياء، ومثله (**بَيْطَرَ**) على وزن (**فَيْعَلَ**)، وأصله (**بطَرَ**)، بمعنى: (**شَقَّ**)، زِيدت الياء بين الباء والطاء، فتقول: (**بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وبِيطَارًا**).

و(**فَعْيَلَ**). مثل: (**شَرْيَفَ**)، أصله (**شَرَفَ**) زِيدت الياء بين الراء والفاء، فتقول: (**شَرْيَفَ يُشَرْيِفُ شَرْيَفَةً وشِرْيَافًا**).

و(**فَعْلَى**). مثل: (**جَعْبَـى**)، أصله (**جَعَبَ**) زِيدت عليه الياء فأصبح (**جَعْبَـيَ**)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ ألفًا، **فتقول**: (**جَعْبَـى، يُـجَعْبِي، جَعْبَـيَـةً، وجِعْبَايًا**).

و(**فَعْلَلَا**). مثل: (**جَلْبَـبَ، وشَمْلَلَ**)، وزاد الألف للإطلاق.

قد يُقال في هذا الوزن السادس: كيف يكون فَعْلَلَ مُلْحَقًا بِـفَعْلَلَ؟

والجواب: (**فَعْلَلَ**) الأول الـمُلْحَقُ به أصلي، فكل لام من اللامين أصلية، بخلاف (**فَعْلَلَ**) المُلْحَقِ، فاللام الثانية أو الأولى زائدة، على خلاف بينهم في ذلك، وزاد بعضهم سابعا وهو: (**فَنْعَلَ**). مثل (**سَنْبَـلَ**)، وثامنا وهو: (**فَعْنَلَ**). مثل: (**قَلْنَسَ**).

الفعْلُ الثُّلاثِيُّ المزِيدُ

زَيْدُ الثُّلاثي أَرْبَعٌ مَعْ عَشْر ... وَهْي لأَقْسَامٍ ثَلاثٍ تَجْري
أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْرَمَا ... وَفَعَّلا وَفَاعَلا كَخَاصَمَا
وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ ... فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَ وَالثَّانِي
افْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلَا ... نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلَا
ثُمَّ السُّدَاسِي اسْتَفْعَلا وَافْعَوْعَلا ... وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلا
وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْن ... .

انتقل الناظم إلى بيان الفعل المزيد، والفعل المزيد هو ما زِيد على ماضيه الثلاثي حرف أو حرفان أو ثلاثة، ويَنقسم إلى قسمين:

(ثلاثي مزيد، ورباعي مزيد)، فأما الثلاثي المزيد، فقد يكون **(مزيدا بحرف واحد، أو حرفين، أو ثلاثة)**، وأما الرباعي المزيد، فقد يكون **(مزيدا بحرف واحد، أو بحرفين)**، ولا يكون مزيدا بثلاثة حروف؛ لأن الفعل المزيد لا يكون أكثر من ستة أحرف، بخلاف الاسم فقد يكون على سبعة أحرف لِخِفَّتِهِ.

وبَدَأَ بذكر الفعل الثلاثي المزيد، فقال: **(زَيْدُ الثُّلَاثِيْ أَرْبَعٌ مَعْ عَـشْرِ)**.

(زَيْدٌ): مصدر **(زَادَ، يَزِيدُ، زَيْدًا، وَزِيَادَةً)**، وأراد به اسم المفعول، يعني: مزيد الفعل الماضي الثلاثي، وله أربعة عشر وزنا، وحَذَفَ التاء من أربعة لعدم ذكر المعدود.

قال: (وَهْيَ لِأَقْسَامٍ ثَلَاثٍ تَجْرِي).

(تَجْرِي). يعني: تَنْقَسِمُ وتَرجِعُ إلى ثلاثة أقسام، فإما أن تَزِيدَ على الفعل الثلاثي حرفا واحدا، فيكون من الرباعي المزيد وهذا القسم الأول، وإما أن تَزيد عليه حرفين، فيكون من الخماسي المزيد، وهذا القسم الثاني، وإما أن تَزيد ثلاثة حروف، فيكون من السداسي المزيد، وهذا القسم الثالث.

أما الثلاثي المزيد بحرف واحد: فقد أشار إليه بقوله: **(أَوَّلُهَا الرُّبَاعِ مِثْلُ أَكْـرَمَا).**

يَعْنِي: الوزن الأول من مزيد الرباعي **(أَكْـرَمَا)** وهو وزن **(أَفْعَلَ)**، عبر بالمثال، وزاد الألف للإطلاق، والهمزة في **(أَكْرَمَ)** همزة قطع، **(الرُّبَاعِ)** أي: الرباعي، أسقط الناظم الياء للوزن.

فإذا وَجَدْتَّ فِعلا رباعيا على وزن (أَفْعَلَ)، فاعلم أنه ثلاثي الأصل وزِيد عليه حرف واحد، مثل **(أَكْـرَمَ)** أصله **(كَرُمَ)**، زِيدَتْ عليه الألف، وكذا **(أَقَامَ)**، أصله **(قَامَ)**، **(وأعْطَي)** أصله **(عَطَى)**.

ثم قال: (وَفَـعَّـلَا وَفَـاعَـلَا كَخَاصَمَـا).

ذكر في هذا البيت وزنين آخرين للثلاثي المزيد بحرف واحد، وهما **(فَـعَّـلَ، وفَـاعَـلَ)** فيصبح العدد ثلاثة أوزان.

أما (فَـعَّـلَ). فَمِثْـلُ: (قَدَّمَ) أصله (قَدُمَ)، ضُعِّفَتْ عين الفعل التي هي الدال هنا، وأُدغمت الدال في الدال فأصبح (قَدَّمَ).

وأما (فَـاعَـلَ). فَمَثَّـلَ له الناظم بقوله: (**كَخَاصَمَـا**) **أي**: مثل قولك (خَاصَمَ)، وزاد الألف للإطلاق، وأصله (خَصَمَ)، ومثله: (قَاتَلَ) أصله (قَـتَـلَ)، فَزِيدت الألف بين القاف والتاء، فأصبح (قَاتَلَ).

ثم انتقل إلى الثلاثي الذي زِيدَ عليه حرفان، ويُسمى بالخماسي المزيد، أو مزيد الثلاثي بحرفين، وإليه أشار بقوله:

وَاخْصُصْ خُمَاسِيًّا بِذِي الأَوْزَانِ * فَبَدْؤُهَا كَانْكَسَرَ وَالثَّـانِي**

(وَاخْصُصْ)، يعني: (أَثْبِتْ) أيها الصرفي الفعلَ الخماسي المزيد من الثلاثي، بهذه الأوزان التي سأذكرها لك، وهي: (فَـبَـدْؤُهَا كَـانْكَـسَرَ).

يَعْنِي: بداية هذه الأوزان ما كان على وزن (انْفَعَلَ)، وعبر الناظم بالمثال، **فقال**: (اِنْكَسَرَ)، أصله (كَسَرَ)، فزِيدَتْ عليه الهمزة والنون فأصبح (اِنْكَسَرَ) والمضارع منه (يَنْكَسِرُ) ومصدره (انْكِسَارًا).

اِفْتَعَلَ افْعَلَّ كَذَا تَفَعَّلَا * نَحْوُ تَعَلَّمَ وَزِدْ تَفَاعَلَا**

يَعْنِي: والوزن الثاني (اِفْتَعَلَ). مثل (اجْتَمَعَ)، أصله (جَمَعَ) زِيدت عليه الهمزة والتاء، **ومثله**: (اتَّصَلَ)، أصله (وَصَلَ) من (الوَصْلِ)، وسيأتي الكلام عليه مفصلا.

والثالث: (**افْعَلَّ**). مثل: (**احْمَرَّ**) أصله (**حَمِرَ**) فزِيدَتْ عليه الهمزة وضُعفت لامه، ومثله: (**ابْيَضَّ**).

والرابع: (**تَفَعَّلَا**). مَثَّلَ له الناظم بقوله: (**نَحْوُ تَعَلَّمَ**)، أصله (**عَلِمَ**) فزِيدَتْ عليه التاء، وضُعفت عينه، وزاد الألف للإطلاق.

والخامس: (**وَزِدْ**) أيها الصرفي على الأربعة (**تَفَاعَلَا**). نحو (**تَجَاهَلَ**)، أصله (**جَهِلَ**) زِيدَتْ عليه التاء والألف، والنِّسْبَةُ إلى خَمْسَةٍ خَمَاسِيٌّ، هذا الأصل.

ثم انتقل إلى الثلاثي الذي زِيد عليه ثلاثة أحرف، ويُسمى بالسداسي المزيد، أو مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، وهو القسم الثالث، وإليه أشار بقوله:

ثُمَّ السُّدَاسِي اسْتَفْعَلَا وَافْعَوْعَلَا * وَافْعَوَّلَ افْعَنْلَى يَلِيهِ افْعَنْلَلَا**

وَافْعَالَ مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَيْنِ * ....**

ثم السداسي: له ستة أوزان، ذكرها على الترتيب، وزاد الألف للإطلاق في بعضها، (**وسُدَاسُ**) معدول عن (**سِتَّةٍ سِتَّةٍ**) بالتَّكرار هذا الأصل، **والسُّدَاسِي:** نِسْبَةٌ إلى (**سِتٌّ**)، لكنَّ أصله (**سِدْسٌ**) أُبْدِلَتِ الدَّالُ وَالسِّينُ تاءيْنِ وَأُدْغِمَتَا؛ لكونه يُصغر على (**سُدَيسٍ**)، وضَمُّ السين في النِّسْبَةِ على غير قياس ولا سماع.

الوزن الأول: (**اسْتَفْعَلَ**). مثل: (**اسْتَغْفَرَ**)، أصله من الثلاثي (**غَفَرَ**) فزِيدت عليه (**اسْتَ**).

والثاني: (**افْعَوْعَلَ**). مثل: (**اعْشَوْشَبَ**)، أصله (**عَشَبَ، أو عَشِبَ أو عَشُبَ**)، من (العُشْبِ)، تقول: (**اعْشَوْشَبَ المكان**) إذا كثر فيه العُشْبُ، وهو من الأفعال التي سُمعت من الأبواب الثلاثة، وهي قليلة.

والثالث: (**افْعَوَّلَ**). مثل (**اعْلَوَّطَ**) كما مَثَّلَ ابن مالك في اللامية، **تقول**: (**اعْلَوَّطَ زيدٌ الفَرَسَ**). إذا رَكِبَه بغير سُرُجٍ، **ويُقال**: (**اعْلَوَّطَ البعيرَ**). إذا تعلَّق بعنُقِه وعَلاهُ، وأصله من الثلاثي (**عَلَطَ**)، **تقول**: (**عَلَطَ البعيرَ**)، إذا كوَاهُ فأَعلَمه بعلامة فيه.

والرابع: (**افْعَنْلَى**). مثل: (**اسْلَنْقَى**)، وأصله من الثلاثي (**سَلَقَ**)، **تقول**: (**سَلَقَ الشيءَ**) إذا أَغْلَاهُ، (**واسْلَنْقَى**) أصله (**اسْلَنْقَيَ**) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، وهو بمعنى الاسْتِلْقَاءِ، فتقول: (**اسْلَنْقَى الرجلُ على قفاه**) إذا استلقى.

والخامس: (**افْعَنْلَلَ**). مثل (**اقْعَنْسَسَ**)، تقول: (**اقْعَنْسَسَ الرجلُ**) إذا رجع متأخرا إلى الخلف، وأصله من الثلاثي (**قَعَسَ**) بمعنى: (**تَأَخَّرَ وَرَجَعَ إِلَى الْخَلْفِ**).

والسادس: (**افْعَالَ**). مثل: (**اصْفَارَّ**)، **تقول**: (**اصْفَارَّ الشَّيءُ**)، إذا اصْفَرَّ شيئا فشيئا وصار في لَوْنِ الذَّهبِ، وأصله (**صَفِرَ يَصْفَرُ صَفَرًا وصُفُورًا**)، تقول: (**صَفِرَ الشَّيءُ**) إذا كان في لَوْنِ الذَّهبِ، **ومثله**: (**احْمَارَّ**).

ولم يُشَدِّدِ الناظمُ اللامَ للوزن، وأشار إليها بقوله: **(مَا قَدْ صَاحَبَ اللَّامَينِ)**. **يَعْنِي**: مدة مصاحبته اللَّامين، **(فَمَا)** مصدرية زمنية، ويجوز أن نجعل **(مَا)** موصولا اسميا، **(وصَاحَبَ)** صلته، والأول أحسن.

إذن الأقسام الثلاثة هي:

الأول: إما أن تزيد على الفعل الثلاثي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الرباعي، وهذا له ثلاثة أوزان: **(أَفْعَلَ، فَعَّلَ، فَاعَلَ)**.

وإما أن تزيد عليه حرفين، فيكون من المزيد الخماسي، وهذا له خمسة أوزان، وهي: **(انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ)**.

وإما أن تزيد عليه ثلاثة حروف، فيكون من المزيد السداسي، وهذا له ستة أوزان، وهي: **(اسْتَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَنْلَى، افْعَنْلَلَ، افْعَالَّ)**.

فيصبح المجموع أربعة عشر وزنا، لمزيد الثلاثي.

ثم سينتقل إلى مزيد الرباعي.

الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ

....	زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ
ذِي سِتَّةٍ نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَا	ثُمَّ الْخُمَاسِي وَزْنُهُ تَفَعْلَلَا

قوله: (زَيْدُ الرُّبَاعِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ).

يَعْنِي: مزيد الفعل الماضي الرباعي الأصلي كَائِنٌ على نوعين:

النوع الأول: إما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الخماسي، **والنوع الثاني:** وإما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفين، فيكون من المزيد السداسي، وقد بدأ بذكر السداسي قبل الخماسي.

قوله: (ذِي سِتَّةٍ). هذا بَدَلٌ من قوله (نَوْعَيْنِ)، والمراد بذي ستة، أي: السداسي، صاحب الستة حروف.

وقوله: (نَحْوُ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَا). **يَعْنِي:** مزيد السداسي له وزنان، نحو:

الأول: (افْعَلَلَّ). مثل: (اقْشَعَرَّ)، زاد الألف للإطلاق، وأصله من الرباعي (قَشْعَرَ)، (كفَعْلَلَ) زِيدت همزة الوصل، وشُددت لامه، فصار (اقْشَعَرَّ).

والثاني: (افْعَنْلَلَا): نحو (اِحْرَنْجَمَ)، أصله من الرباعي (حَرْجَمَ) على وزن (فَعْلَلَ)، تقول: (حَرْجَمَ الدوابَّ): إذا ردَّ بعضَها على بعض وجَمَعَها، فزِيدت عليه همزة الوصل والنون بين عينه ولامه الأولى، فصار (اِحْرَنْجَمَ).

تقول: (احْرَنْجَمَ القومُ والدوابُّ). يعني: اجتمعوا، واحْرَنْجَمَ فلانٌ إذا أَرَادَ أَمرًا ثُمَّ رجَع عنه.

ثم قال: (ثُـمَّ الْـخُـمَاسِيْ وَزْنُـهُ تَفَعْلَـلَا).

يَعْنِي: مزيد الخماسي له وزن واحد وهو (**تَـفَعْـلَـلَ**)، وزاد الألف للإطلاق، مثل (**تَدَحْرَجَ**)، أصله من الرباعي (**دَحْرَجَ**) وزِيدت عليه التاء.

وبهذا يكون الناظم قد انتهى من ذكر أوزان المجرد والمزيد.

وقبل أن نشرع في باب المصدر وما يُشتق منه ينبغي التنبيه على أمرين:

الأول: قد تَسْتَعْمِلُ العربُ الفعلَ مزيدًا ولا تستعمله مجردا إلا قليلا، بل قد لا يُسمع استعماله مجردا أصلا، والعكس، فقد لا يُسمع استعمالهم لبعض الأفعال إلا مجردة، ولا يستعملوها مزيدة، فالعبرة إذن بالسماع، على خلاف بين الصرفيين في بعض الأوزان، ولا يَلِيقُ بهذا المختصر أن نتوسع أكثر من ذلك.

الثاني: الفعل الثلاثي المزيد بأنواعه الثلاثة وبأوزانه، والرباعي المزيد بنوعيه لكل نوع منها معنى يخصه، فالعرب ما زَادَتْ هذه الأحرف وهذه الأوزان إلا لمعانٍ مختلفة، وقد يَشترك وزنان أو أكثر في معنى أو في معانٍ، وقد يَستقل بعضها عن بعض بمعنى، وقد تركها الناظم اختصارا، وسوف يتكلم على معنيين منها وهما: (**سين الاستفعال، وهمزة التعدية**) في (**فَصْلٍ في فَوَائِدَ**)، وسوف يأتي الكلام عليها إن شاء الله، وسوف نزيد عليها بعض المعاني حتى تتم الفائدة، ويحصل المطلوب، والله أعلم.

مُحَصِّلَةُ بَابِ المُجَرَّدِ والمَزِيدِ

الفعل باعتبار الماضي منه، -وهو المراد من كلام الصرفيين-ينقسم إلى مجرد ومزيد، فالمجرد ينقسم إلى: (**ثلاثي ورباعي**)، والمزيد ينقسم إلى: (**رباعي وخماسي وسداسي**).

أما المجرد الثلاثي فلا تخرج أبنيته عن ثلاثة أوزان بالتتبع والاستقراء:

فإما أن يكون على وزن (**فَعَلَ**) وإما أن يكون على وزن (**فَعِلَ**)، وإما أن يكون على وزن (**فَعُلَ**).

فالفاء كما تري مفتوحة في الأوزان الثلاثة لا كَسْرَ ولا ضَمَّ فيها.

وهذه الأبواب الثلاثة من الماضي تكون مع المضارع على ستة أحوال:

فأما وزن (**فَعَلَ**) فباعتبار حاله مع المضارع له ثلاثة أبواب من الستة وهي: (**فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ**).

وهذا الأخير إذا فَتَحْتَ العين في الماضي والمضارع وهو وزن (**فَعَلَ يَفْعَلُ**) لا بد أن تكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق، وحروف الحلق ستة، وهي: (**الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء**) وما جاء على خلاف ذلك فشاذ، أومن تَدَاخُلِ اللغات.

وأما وزن (**فَعُلَ**) فله باب واحد فقط مع المضارع وهو (**فَعُلَ يَفْعُلُ**)، ولا يوجد في لسان العرب (**فَعُلَ يَفْعِلُ**)، ولا (**فَعُلَ يَفْعَلُ**)، وما سُمع من ذلك، فهو شاذ، أو من تَدَاخُلِ اللغات.

وأما وزن (**فَعِلَ**) فله مع المضارع بابان: إما (**فَعِلَ يَفْعَلُ**)، وإما (**فَعِلَ يَفْعِلُ**).

وكل هذه الأبواب الستة تكون متعدية ولازمة، إلا باب (**فَعُلَ يَفْعُلُ**) فلا يكون إلا لازما، وما سُمع منه متعديا فهو شاذ.

هذا كل ما يتعلق بالثلاثي المجرد.

وأما الثلاثي المزيد فلا تخرج أوزانه عن أربعة عشر وزنا:

الأول: أن تزيد على الفعل الثلاثي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الرباعي، وهذا له ثلاثة أوزان: (**أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ**).

والثاني: أن تزيد عليه حرفين، فيكون من المزيد الخماسي، وهذا له خمسة أوزان: وهي (**انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، افْعَلَّ، تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ**).

والثالث: أن تزيد عليه ثلاثة حروف، فيكون من المزيد السداسي، وهذا له ستة أوزان: وهي (**اسْتَفْعَلَ، افْعَوْعَلَ، افْعَوَّلَ، افْعَنْلَى، افْعَنْلَلَ، افْعَالَّ**).

فيصبح المجموع أربعة عشر وزنا، لمزيد الثلاثي.

أما الفعل الرباعي المجرد فله باب واحد فقط، وهو (فَعْلَلَ).

ويُلحق به ستة أبواب وهي (**فَوْعَلَ، وفَعْوَلَ، وفَيْعَلَ، وفَعْيَلَ، وفَعْلَى، وفَعْلَلَ**)، فكل وزن منها يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ (**فَعْلَلَ**).

والرباعي المزيد نوعان:

إما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفا واحدا، فيكون من المزيد الخماسي، وهذا له وزن واحد وهو (**تَفَعْلَلَ**).

وإما أن تزيد على الفعل الرباعي حرفين فيكون من المزيد السداسي، وهذا له وزنان، وهما: (**افْعَلَلَّ، وافْعَنْلَلَ**).

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْهُ

بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه

١٦ وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ ... مِيمِيْ وَغَيْرِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ

١٧ مِنْ ذِي الثَّلَاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ ... وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ

١٨ مِيمِي الثُّلَاثِيْ إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ ... صَحِيحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ

١٩ أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ ... وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ

٢٠ كَذَا سِمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ ... مُضَارِعٍ إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ

٢١ وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ ... وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوقٍ يَعِنْ

٢٢ وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلاًّ اجْعَلَا ... مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا

٢٣ كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ ... عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ

٢٤ وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا ... وَضُمَّ إِنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا

٢٥ وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا ... وَبَدْءُ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا

٢٦ إِلاَّ الْخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ فَاكْسِرَنْ ... إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ

٢٧ ثُبُوتُهَا فِي الِابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الْكَلِمْ

٢٨ كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرِ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَمْزِ كَاجْهَرِ

٢٩ وَابْنِمِ ابْنٍ ابْنَةٍ وَاثْنَيْنِ ... وَامْرِئٍ امْرَأَةٍ واثْنَتَيْنِ

٣٠ كَذَا اسْمٌ استٌ فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ ... لَهَا سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ

٣١ وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ اقْبُلَا ... ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا

٣٢ وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا ... كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خُتِمَا

٣٣ مُضَارِعًا سِمْ بِحُرُوفِ نَأْتِي ... حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي

٣٤ فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ ... إِلَّا الرُّبَاعِي غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ

٣٥	وَمَا قُبَيْلَ الْآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا	مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلاَثَةٍ عَدَا
٣٦	فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا	كَالْآتِي مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلَا
٣٧	وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ	كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ
٣٨	وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ	مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ
٣٩	أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ	أَوْ لَا وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلْ
٤٠	وَالْآخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلْ كَالنُّونِ فِي	أَمْثِلَةٍ وَنُونُ نِسْوَةٍ تَفِي
٤١	وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ	وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّرِ
٤٢	أَوْ أَبْقِ إِنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ الْتَزِمْ	بِنَاءَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ
٤٣	كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا	يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا
٤٤	وَمَاضٍ انْ بِضَمٍّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ	كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفٍ الَّا مَا نَدَرْ
٤٥	وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ	وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ
٤٦	بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ	جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ
٤٧	لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ	فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

انتقل الناظم -رحمه الله- إلى الكلام على المصدر وما يُشتق منه.

فقال: (بَابُ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه).

يَعْنِي: (هذا بابُ بَيَانِ حَقِيقَةِ الْمَصْدَرِ والذي يُشْتَقُّ مِنْهُ مِنَ الأَبْنِيَةِ).

(**بَابُ**): بالرفع فيه وجهان مشهوران، فيجوز أن نجعل (**بَابُ**) خبرًا لمبتدإ محذوف على تقدير مضاف أو مضافين، تقديره: (**هذا بَابُ بَيَانِ حَقِيقَةِ المصدرِ**)، وهذا الأحسن، لأن حذف المبتدإ هو الأكثر في لسان العرب، والأحسن أن نُقَدِّرَ مُضافا واحدا إعرابا، والثاني نُقَدِّرُهُ مَعْنًى.

ويجوز أن نجعل (**بَابُ**) مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: (**بَابُ الْمَصْدَرِ هذا مَحِلُّهُ**)، وثَمَّ وَجْهٌ ثالث وهو أن نجعل (**بَابَ**) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: (**اقْرَأ بَابَ الـمَصْدَرِ**)، أو (**خُذْ بابَ الـمَصْدَرِ**).

ويجوز عند الكوفيين وجه رابع، وهو أن نجعل (**بَابِ**) في مَوْضِعِ جَرٍّ بِحَرْفِ جَرٍّ محذوف على تقدير: (**اقرأ في بَابِ الـمَصْدَرِ**) !، وهذا أضعفها.

والأشهر هو الوجه الأول، لأن حذف المبتدإ مشهور، ثم الأصل في المبتدإ أن يكون معلوما بخلاف الخبر، وحذف المعلوم أولى من حذف المجهول.

والباب لغة: المدخل إلى الشيء، ويُـجمع على (**أَبْوَابٍ، وبِيبَانٍ**)، ويُصغر على (**بُوَيْبٍ**)، وأصله (**بَوَبَ**) تَـحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا.

والباب حقيقة في المحسوسات، مجاز في المعاني.

أما المَصْدَرُ لغة: فهو ما يَصْدُرُ عنه الشَّيء، وهو اسم مكان على وزن (**مَفْعَلٍ**)، من (**صَدَرَ يَصْدُرُ**).

واصطلاحا: هو اسْمُ الـحَدَثِ الـمُجَرَّدُ عَنِ الزَّمَانِ الْمُتَضَمِّنُ لأَحْرُفِ فِعْلِهِ إما لفظا نحو: (**ضَرَبَ ضَرْبًا**)، أو تقديرا نحو: (**كَلَّمَ تَكْلِيمًا**)، أو (**قَاتَلَ قِتَالًا**)، فكل مِن (الضَّرْبِ، والتَّكْلِيمِ، والقِتَالِ) مَصْدَرٌ؛ لأنه يدل على وقوع الحدث؛ لكنه لا يقترن بزمن معين.

وَالْـمَصْدَرُ: أصل الاشتقاق عند جماهير البصريين، ولهذا سمي مصدرا.

قال الـحَرِيرِيُّ في الـمُلْحَةِ:

وَالْـمَصْدَرُ الأَصْلُ وأيُّ أَصْلِ * وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلِ**

فالضَّرْبُ مصدر، اشْتُقَّ منه الفعل الماضي (ضَرَبَ)، ثم اشْتُقَّ من الماضي المضارعُ (**يَضْرِبُ**)، ثم اشْتُقَّ الأمر من المضارع (**اضْرِبْ**).

قد يقول قائل: كيف يكون المصدر أصل الاشتقاق وأنت قُلْتَ بأن المضارع مشتق من الماضي، والأمر مشتق من المضارع.

الجواب: الأمر مشتق من المصدر بواسطة المضارع، والمضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي، **والصرفيون يقولون**: المضارع مشتق من الماضي من باب التَّوَسُّعِ، وإلا فهو مشتق من المصدر لكن بواسطة الماضي خلافا للكوفيين.

المَصْدَرُ بِنَوْعَيْهِ

وَمَصْدَرٌ أَتَى عَلى ضَرْبَيْن	مِيمِي وَغَيْرِه عَلَى قِسْمَيْنْ
مِنْ ذِي الثَّلاثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ	وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ

بدأ الناظم بذكر أنواع المصدر.

فقال: (وَمَصْدَرٌ). بدأ بالنكرة إما لبيان الحقيقة، وإما لكون المصدر نُقِلَ فأصبح علما.

قوله: (أَتَى عَلَى ضَرْبَيْنِ).

يَعْنِي: المصدر جاء عن العرب حال كونه كائنا على نوعين، وجملة (أتى) خبر المبتدإ (مَصْدَرٌ).

فالنوع الأول: (المصدر الميمي)، وإليه أشار بقوله (مِيمِيْ)، وهو بَدَلٌ مُفَصَّلٌ من مُجْمَلٍ من قوله (عَلَى ضَرْبَيْنِ).

والثاني: (مصدر غير ميمي). وإليه أشار بقوله (وَغَيْرِهِ)، يَعْنِي: وغير الميمي حال كونه كائنا (عَلَى قِسْمَيْنِ):

وسوف يبدأ بذكر غير الميمي بعد أن ذكر الميمي أولا، وهذا يُسمى عندهم لَفًّا وَنَشْرًا غَيْرَ مُرَتَّبٍ.

والمصدر إما أن يكون من الثلاثي، وإما أن يكون من غير الثلاثي، كالرباعي والخماسي والسداسي.

قول: (مِنْ ذِي الثَّلاَثِ فَالْزَمِ الَّذِي سُمِعْ).

(**مِنْ ذِي**) متعلق بقوله (**سُمِعْ**)، أو نجعل (**مِنْ ذِي**) متعلقا بمحذوف خبر مقدم لمبتدإ محذوف، (**فَالْزَمِ**) فعل أمر قد يكون للوجوب كما هو مذهب سيبويه، (**الَّذِي سُمِعْ**). أي: المَسْمُوعُ؛ فالموصول مع صلته في قوة المشتق.

والمعنى: الزم أيها الصرفي المسموع عن العرب من المصدر الثلاثي، ومعنى هذا أن مصدر الثلاثي سماعي نَتَّبِعُ فيه ما جاء عن العرب ولا نقيس عليه، كما هو مذهب سيبويه؛ وذلك لكثرته.

وقد أوصله بعضهم إلى (**اثنين وثلاثين وزنا**)، حتى قِيل بعدم إمكان حصره.

أما القسم الثاني: وهو (**مَا عَدَا الثلاثي**) كالرباعي، والخماسي، والسداسي، فنتبع القياس فيه، وإليه أشار بقوله: (**وَمَا عَدَاهُ فَالْقِيَاسَ تَتَّبِعْ**).

القياسَ: مفعول به مقدم للفعل تَتَّبِعْ، وتتبع أصله (تَتَتَّبَعْ)، حُذفت التاء الأولى للخفة، (**مَا عَدَا**) ما موصولة معطوفة على قوله (**الثَّلاَثِ**).

ومعنى هذا أن مصدر غير الثلاثي قياسي، يجوز لك أن تقيس عليه، فمصدر (**أَفْعَلَ**) الرباعي المزيد مثلا هو (**الإفْعَال**)، تقول: (**أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً**)، ولو لم تسمعه عن العرب، وكذا **الرباعي المجرد**، نحو: (**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً**)، **والخماسي**، نحو: (**انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً**)، **والسداسي**، نحو: (**اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ، اسْتِفْعَالاً**)، كل هذه المصادر وغيرها من مصادر الرباعي والخماسي والسداسي قياسية، وما خرج عن القياس فيها فهو قليل شاذ.

المَصْدَرُ المِيمِيُّ واسْمُ الزَّمَانِ والمَكَانِ للفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ

مِيمِي الثُّلَاثِي إنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفْ	صَحِيحٍ اوْ مَهْمُوزٍ اوْ مُضَعَّفِ
أَتَى كَمَفْعَلٍ بِفَتْحَتَيْنِ	وَشَذَّ مِنْهُ مَا بِكَسْرِ الْعَيْنِ
كَذَا اسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِنْ	مُضَارِعٍ إنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ
وَافْتَحْ لَهَا مِنْ نَاقِصٍ وَمَا قُرِنْ	وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ كَمَفْرُوقٍ يَعِنْ

المصدر المِيمِي: نسبة إلى الـمِيمِ، فزِيدَتْ عليها ياء النسبة.

والمصدر الميمي ما كان في أوله ميم زائدة، نحو (مَوْعِظٍ)، مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ من (وَعَظَ يَعِظُ وَعْظًا، ومَوْعِظَةً)، إذن خرج ما إذا كانت الميم أصلية، فلا يكون مصدرا ميميًّا، نحو: (مَشَى يَمْشِي مَشْيًا)؛ لأن الميم في (مشى) أصلية وليست زائدة.

قال: (**مِيمِي الثُّلَاثِي**). يَعْنِي: المصدر الـميمي الذي فعله الماضي ثلاثيٌّ مجرد (**إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْوَفِ**). **أي**: من فعل أجوف، **والأجوف**: ما كانت عينه حرف علة، نحو: (**قال**)، أجوف؛ لأن عينه حرف علة، ونحو: (**بَاعَ**)، (**وخَافَ**)، فكل فعل ثلاثي مجرد معتل العين عند الصرفيين يسمى أجوف.

وقوله: (**صَحِيحٍ**). يَعْنِي: أو من فعل صحيح، حَذَفَ حَرْفَ العَطْفِ، وهل هذه ضرورة أم تجوز في سعة الكلام؟، فيه خلاف بينهم.

والفعل الصحيح: ما كان سالما من أحرف العلة، والهمزة، والتضعيف، أو ما ليس بمعتل.

قوله: (**اوْ مَهْمُوزٍ**). بهمزة وصل للوزن، **والمهموز**: ما كانت أحد حروفه الأصلية همزة، نحو (**قرأ**)، (**وأخذ**)، (**وسأل**).

قوله: (اوْ مُضَـعَّفِ). **المضعف**: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو (**عَدَّ، وشَدَّ، ومَدَّ**).

قوله: (أَتَى كَمَـفْعَلٍ بِفَـتْحَـتَـيْنِ). يَعْنِي: المصدر الميمي الذي فعله الماضي ثلاثيٌّ مجرد (**إِنْ كان من فعل أجوف، أو من صحيح، أو من مهموز، أو من مضعف**) أتى على وزن (**مَـفْعَلٍ**) حال كونه بِفَـتْحَـتَـيْنِ، نحو: (**قَالَ مَقالًا، وعَدَّ مَعَدًّا، وأَخَذَ مَأْخَذًا، وشَرِبَ مَشْرَبًا**)، ونص على الأجوف احترازًا من الناقص والمثال كما سيأتي.

والأسهل أن نقول-كما سيشير إليه فيما بعد-: إن الضابط في المصدر الميمي الثلاثي أن يُنظر إلى حركة عين المضارع منه، وقد تقدم معنا في المجرد الثلاثي أن مضارعه إمَّا أن يكون على وزن (**يَفْعُل**)، أو (**يَفْعَلُ**)، أو (**يَفْعِلُ**)، فإن كان المضارع مفتوح العين (**يَفْعَلُ**)، أو مضموم العين (**يَفْعُلُ**)، فالمصدر الميمي منهما يأتي على وزن (**مَفْعَلٍ**) بفتحتين، وكذا اسم الزمان والمكان كما سيأتي بيانه.

مثال ذلك: الفعل (**شَرِبَ**) المضارع منه (**يَشْرَبُ**) على وزن (**يَفْعَلُ**) فالمصدر الميمي منه يكون على (**مَشْرَبٍ**)، ومثله: الفعل (**فَـتَحَ**)، المضارع منه (**يَفْتَحُ**) فالمصدر الميمي يكون على (**مَفْتَحٍ**).

قوله: (وَشَـذَّ مِنْـهُ مَـا بِـكَـسْرِ الْـعَيْنِ). يَعْنِي: لو كان المضارع مفتوح العين (**يَفْعَلُ**)، أو مضموم العين (**يَفْعُل**)، ونزيد كذلك (**يَفْعِلُ**) كما سيأتي، وجاء المصدر الميمي منهما مكسور العين على وزن (**مَفْعِلٍ**) فهو شاذ خارج عن القياس، يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو: (**عَرَفَ يَعْرِفُ**) ومع ذلك جاء المصدر الميمي منهما (**مَعْرِفَةً**).

وكذا (**طَلَعَ يَطْلُعُ مَطْلِعًا**)، (**وحِمِدَ يَحمَد مَحْمِدَةً**) وفي كثير منها يجوز الوجهان، وقد جمع ابن مالك-رحمه الله-كثيرا منها في لامية الأفعال.

قوله: (كَـذَا سِـمُ الزَّمَـانِ وَالْـمَكَـانِ مِـنْ مُـضَـارِعٍ).

(**كذا**): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، (**سِـمُ**): مبتدأ مؤخر، وسِـمُ بحذف الهمزة لغة في اسم، **والمراد من كلام الناظم**: أن اسم الزَّمَـانِ وَالْـمَكَـانِ سواء كانا من صحيح أو من مهموز أو من أجوف أو من مضعف، فحكمهما كحكم المصدر الميمي.

أو نقول: إن كان مضارعهما مفتوح العين (**يَفْعَلُ**)، أو مضموم العين (**يَفْعُل**)، جَاءَا على وزن (**مَفْعَلٍ**)، نحو: (**أَكَلَ مَأْكَلًا، وكَتَبَ مَكْتَبًا**).

وشذ أيضا مَجِيءُ اسم الزمان والمكان مكسورا العين كالمصدر الميمي، نحو: (**مَغْرِبٍ، ومَشْرِقٍ، ومَسْجِدٍ**).

بخلاف المضارع إن كان مكسور العين على وزن (**يَفْعِلُ**) فإن اسم الزمان والمكان منه يَأْتِيَانِ على وزن (**مَفْعِلٍ**) دون النظر إلى الماضي، وإليه أشار بقوله: (**إِنْ لَا بِكَسْرِهَا يَبِنْ**). نحو: (**ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِبًا**)، **وقوله**: (**يَبِنْ**). **يعني**: يَظْهَرُ، وأصله (**يَبِيـنُ**)، فِعْلٌ مُضارع من بَانَ يَبِينُ، وحَذَفَ الياء ضرورة للوقف.

أما المصدر الميمي فيبقى كما هو، وهو واضح من مفهوم قوله: (**إِنْ لَا بِكَسْرِهَا**).

إذن اسم الزمان والمكان من (**ضَرَبَ يَضْرِبُ**)، يكون (**مَضْرِبًا**)، أما المصدر الميمي فيكون (**مَضْرَبًا**)، ومثله: (**جَلَسَ يَجْلِسُ**) (**مَجْلِسًا**)، (**ومَجْلَسًا**).

إذن المصدر الميمي في كل ما سبق على وزن (مَفْعَلٍ) فهو في الأوزان الثلاثة واحد، إلا ما شذ منه، أما التفصيل فيكون في اسم الزمان والمكان.

فإن كان مضارعه مفتوح العين على وزن (**يَفْعَلُ**)، أو مضموم العين على وزن (**يَفْعُلُ**)، فإن اسم المكان والزمان منهما على وزن (**مَفْعَلٍ**) كالمصدر الميمي، وإن كانت عين المضارع مكسورة فيكون اسم الزمان والمكان على وزن (**مَفْعِلٍ**)، خلافا للمصدر الميمي.

ثم قال: (وَافْـتَحْ لَـهَا مِـنْ نَـاقِـصٍ وَمَا قُرِنْ).

يَعْنِي: وافتح أيها الصرفي عين المصدر الميمي وكذا اسم الزمان والمكان (**مَفْعَل**) حال كون العين من فعل ماضٍ ناقص أو لفيف مقرون مطلقا، دون النظر إلى حركة عين المضارع، ففي هذه الحالة ننظر للماضي لا المضارع.

فالفعل الثلاثي الناقص: ما كانت لامه حرف علة، نحو (رَمَى)؛ وسمي ناقصا لأن لامه تُـحذف في بعض الحالات، كحال اتصاله بتاء التأنيث، نحو (**رَمَتْ**).

مثال ذلك: الفعل (رَمَى) على وزن (**فَعَلَ**)، أصله (**رَمَيَ**)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (رَمَى)، فإن المصدر الميمي منه وكذا اسم الزمان والمكان يكون على وزن (**مَفْعَلٍ**)، فيكون (**مَرْمَى**).

ومثله: الفعل (**قَوِيَ**) على وزن (**فَعِلَ**)، (**قَوِيَ، يَقْوَى**)، أصله (**قَوِوَ**) قُلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، فيأتي المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان منه على وزن (**مَفْعَلٍ**) فيكون (**مَقْوَى**).

إذن الفعل الناقص وافق ما سبق بيانه في المصدر الميمي، ووافق اسمَ الزمان والمكان إذا كانا من المضارع في وزني (**يَفْعُلُ، ويَفْعَلُ**)، وخالف اسمَ الزمان والمكان إن كانا من (**يَفْعِلُ**).

ثم قال: (**وَمَا قُرِنْ**).

يَعْنِي: وافتح كذلك عين المصدر الميمي في المقرون.

واللفيف المقرون: ما كانت عينه ولامه حرفي علة، وسُمِّيَ لفيفا مقرونًا لأنه قُرِنَ فيه بين حرفي علة.

فيكون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من اللفيف المقرون كالفعل الناقص تماما، على وزن (**مَفْعَلٍ**)، دون النظر إلى حركة عين المضارع، سواء كان على وزن (**يَفْعُلُ، أو يَفْعَلُ، أو يَفْعِلُ**)، نحو (**أَوَى يَأْوِي مَأْوَى**) (**وكَوَى يَكْوِي مَكْوَى**).

ثم قال: (**وَاعْكِسْ بِمُعْتَلٍّ**).

يَعْنِي: واعكس في الفعل المعتل الذي يراد به هنا (**المثال**).

والفعل المثال: ما كانت فاؤه حرفًا من حروف العلة، ويسمى (**المعتل**) في اصطلاح بعض الصرفيين.

والمعنى: اجعل أيها الصرفي المصدر الميمي وكذا اسم الزمان والمكان من المثال على وزن (**مَفْعِلٍ**)، على خلاف وعكس اللفيف المقرون والناقص.

نحو: (**وَعَدَ يَعِدُ**)، فيكون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان منه (**مَوْعِدًا**)، دون النظر أيضا إلى حركة عين المضارع.

وقوله: (كَـمَفْرُوقٍ).

يعني: واعكس أيضا فيما يُسمى باللفيف المفروق.

واللفيف المفروق: ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، وفُصِل بينهم بفاصل.

فالفرق بين اللفيف المفروق والمقرون: أنَّ المقرون يتتابع فيه الحرفان ولا يُفصل بينهما، بخلاف المفروق، فإنه يُفرق بين حرفي العلة بفاصل.

وقوله: (يَعِنْ).

يَعْنِي: يظهر، وأصله (يَعِنُّ) سَكَّنَ النون للوزن، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على المفروق، وجملة (يَعِنْ) في محل جر نعت لمفروق.

إذن اللفيف المفروق يكون كالمثال، فيكون المصدر الميمي، واسم الزمان والمكان منه، على وزن (مَفْعِلٍ).

نحو: (وَقَى، يَقِـي، مَوْقِي)، (ووَفى، يَفِي، مَوْفِي)، وهناك استثناءات وشذوذات لا يَليق أن نذكر شيئا منها في هذا المختصر.

المَصْدَرُ المِيمِيُّ واسْمُ الزَّمَانِ والمَكَانِ
واسْمُ المَفْعُولِ لِغَيْرِ الفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ

وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ كُلاًّ اجْعَلَا مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا
كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَاعِلٍ كُسِرْ عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَهَا مِيمًا يَصِرْ

انتقل الناظم إلى الكلام على المصدر الميمي، واسم الزمان والمكان، واسم المفعول لغير الفعل الثلاثي.

فقال: (وَمَا عَدَا الثُّلَاثِ).

يَعْنِي: والفعل الذي تعدَّى وجاوز الفعل الثلاثي كالفعل الرباعي المجرد أو المزيد، وكذا الخماسي والسداسي بنوعيهما (**كُلاًّ اجْعَلَا مِثْلَ مُضَارِعٍ لَهَا قَدْ جُهِلَا**).

(**كُلاًّ**): مفعول به أول للفعل **اجْعَلْ**، وزاد الألف فيه للإطلاق، أو تكون الألف بدلا من نون التوكيد الخفيفة، والتنوين في (**كُلاًّ**) عوض عن (**المصدر الميمي واسم الزمان والمكان واسم المفعول واسم الفاعل**) مع اختلاف ما قبل آخر اسم الفاعل كما سيأتي.

(**مِثْلَ**): مفعول به ثان، وجملة (**اجْعَلْ**) خبر المبتدإ (ما)، (**لها**) متعلق بمحذوف نعت لمضارع، وجملة (**جُهِلَا**) في محل جر نعت لمضارع، **يَعْنِي**: مثل مضارع مجهولٍ.

قوله: (**كَذَا اسْمُ مَفْعُولٍ**). **يَعْنِي**: واسم المفعول أيضا من الرباعي والخماسي والسداسي يكون كالمصدر الميمي واسم الزمان والمكان.

والمعنى: كل ما عدا الثلاثي كالرباعي والخماسي والسداسي، اجعل المصدر الميمي واسم الزمان والمكان واسم المفعول منه مثل الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة.

تقول مثلا: (**دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ**) فتأتي إلى المضارع فتجعله مُغَيَّرَ الصيغة، فيصير (**يُدَحْرَجُ**)، ثم تُبدل حرف المضارعة ميما مضمومة، فيصير (**مُدَحْرَجًا**).

فقولنا: (**مُدَحْرَجٌ**). مصدر ميمي، واسم مكان، واسم زمان، واسم مفعول، والذي يفرق هو السياق والمعنى، هذا فيما يتعلق بالرباعي.

ومثله الخماسي: نحو: (**انْطَلَقَ يُنْطَلَقُ**) فهو (**مُنْطَلَقٌ**).

والسداسي: نحو: (**اسْتَخْرَجَ يُسْتَخْرَجُ**) فهو (**مُسْتَخْرَجٌ**).

قوله: (**وَفَاعِلٍ كُسِرْ عَيْنًا وَأَوَّلٌ لَـهَا مِيمًـا يَـصِـرْ**).

يعني: خلافا لاسم الفاعل فإنه يكون مكسور العين، (**عَيْنًا**): تمييز محول عن نائب الفاعل للفعل كُسِرَ، (**وَأَوَّلٌ**): مبتدأ يَنطلق على الحرف الأول، (**لَـهَا**): متعلق بمحذوف نعت لأول، (**مِيمًـا**): خبر يَـصِـرْ مقدم، (**ويَـصِـرْ**): فعل مضارع نَاقِصٌ، أصله (**يَصِيرُ**)، وقف عليه بالسكون، فالتقى ساكنان، فحَذَفَ الياء للوقف، واسم (**يَـصِـرْ**) ضمير مستتر تقديره هو يعود على الأول الذي قدرناه بالحرف، وجملة (**يَـصِـرْ**) خبر المبتدإ (**أَوَّلٌ**)، ولو قال الناظم (**وفَاعِلٌ**) بالرفع على الابتداء لكان أحسن، والعطف على (**مَفْعُولٍ**) لا يصح لمخالفة اسمِ المفعول اسمَ الفاعل في فَتْحِ ما قبل آخره.

تقول: (دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ) فاسم الفاعل منه (مُدَحْرِجٌ)، تُبدل حرف المضارعة ميمـا مضمومة، وتكسر ما قبل آخره.

والخماسي، نحو: (انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ) فهو (مُنْطَلِقٌ).

والسداسي، نحو: (اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ) فهو (مُسْتَخْرِجٌ).

إذن: المصدر الميمي واسم الزمان والمكان واسم المفعول لغير الثلاثي يكون كمضارعه المبني للمجهول، ثم يُقلب حرف المضارعة ميما مضمومة، وكذا اسم الفاعل، لكننا نكسر في اسم الفاعل ما قبل آخره دون أن نغير صيغته.

أحْوَالُ الفِعْلِ المَاضِي

وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطلَقا	وَضُمَّ إنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقا
وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا	وَبَدْءَ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا
إِلاَّ الْخُمَاسِيَ وَالسُّدَاسِيْ فَاكْسِرَنْ	إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَامْتَحَنْ

انتقل الناظم للكلام على الفعل الماضي، والأصل أن هذا المبحث لا يُبحث عند الصرفيين، وإنما يُبحث عند النحاة، ولكنَّه ذكره من باب الاستطراد.

فقال: (وَآخِرَ الْمَاضِي افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا).

(وَآخِرَ): منصوب على الاشتغال، (افْتَحَنْهُ مُطْلَقَا). يَعْنِي: كل أقسام الماضي الصحيح منه والمعتل، سواء كان مبنيا للمعلوم أو مغير الصيغة، رباعيا كان أو خماسيا أو سداسيا مطلقا في كل أنواعه فإنه يكون مبنيا على الفتح، نحو (ضَرَبَ، وَأَكْرَمَ، ودَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ، وضُرِبَ، وأُكْرِمَ، ودُحْرِجَ، وانْطُلِقَ، واسْتُخْرِجَ).

قوله: (وَضُمَّ إنْ بِوَاوِ جَمْعٍ أُلْحِقَا).

(إِنْ): شرطية، (بِوَاوِ): متعلق بأُلْحِقَا، وهو فعل الشرط، وزاد الألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف دل عليه الفعل (ضُمَّ).

والمعنى: أن آخر الماضي مفتوح، إلا إن اتَّصل به واوُ الجماعة، فيكون مضموما، نحو: (ضَرَبُوا، ودَحْرَجُوا، وضُرِبُوا، ودُحْرِجُوا)، وثَمَّ خلاف بين النحاة هل هذا الضم ضم بناء، أم ضم من أجل مناسبة الواو.

والصحيح أنه ضَمٌّ لمناسبة الواو، ولا يَليق بهذا المختصر أن نتوسع في هذه المسألة، حينئذ يكون الفعل الماضي مبنيا على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للواو، وهو مذهب جماهير البصريين.

ثم قال: (وَسَكِّنِ انْ ضَمِيرَ رَفْعٍ حُرِّكَا).

(وَسَكِّنِ): فعل أمر للوجوب، وهو مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لحركة النقل، (ضَمِيرَ): منصوب على أنه خبر لِكَانَ المحذوفة مع اسمها، والتي هي فعل الشرط لإنِ الشرطية، وجملة (حُرِّكَا) نعت لضمير، والألف للإطلاق.

والمعنى: وسكن أيها الصرفي آخرَ الماضي إن كان الـمُلْحَقُ به ضمير رفع متحرك، وضمائر الرفع المتحركة هي: (**تاء الفاعل**) نحو: (قُلْتُ) كما في قول الله -جل وعلا- على لسان عيسى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ﴾ المائدة (١١٧)، ونون النسوة كما في (رَأَيْنَهُ، وأَكْبَرْنَهُ، وَقَطَّعْنَ، وَقُلْنَ) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ يوسف (٣١)، ونا الفاعلين في (قَتَلْنَا)، نحو: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ النساء (١٥٧)، وثَمَّ خلاف أيضا بين النحاة هل هذا السكون سكون بناء، أم هو سكون عارض، فالثاني قول جماهير البصريين، وهو الصحيح، حينئذ يكون الفعل الماضي على القول الصحيح مبنيا على الفتح مطلقا، إما على الفتح الظاهر، وإما على الفتح المقدر.

قوله: (**وَبَدْءُ مَعْلُومٍ بِفَتْحٍ سُلِكَا**).

(**وَبَدْءُ**): مبتدأ وهو نكرة، وهذا شاذ، وهو مصدر (**بَدَأَ يَبدَأ بَدْءًا وبَدْءَةً وبِدَايةً**)، وجملة (**سُلِكَا**) خبره، والسُّلُوكُ السَّيْرُ والذَّهَابُ في طريق، وهو هنا مجاز، (**بِفَتْحٍ**): متعلق بسُلِكَا، **والمعنى**: أن الفعل الماضي المبني للمعلوم يكون الحرف الأول منه مفتوحا، نحو (**ضَرَبَ، دَحْرَجَ**).

(**إِلاَّ الْخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ**) في الفعل الماضي، هذا استثناء مما سبق، وسَكَّنَ الياء فيهما ضرورة، (**فَاكْسِرَنْ إِنْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ**). يَعْنِي: إلا الفعل الماضي الخماسي والسداسي فاكسر أولهما إن بُدِئَا بهمزة وصل، مثل قولك: (**اِمْتَحَنْ**)، ومثل: (**اِسْتَخْرَجَ**)، وبالمفهوم إن لم يُبْدَأِ الفِعْلُ الخماسي بهمزة وصل فإنه يكون مفتوحا على الأصل، نحو (**تَعَلَّمَ، وتَعَالَمَ**).

أَحْكَامُ هَمْزَةِ الوَصْلِ

ثُبُوتُهَا فِي الابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ ... كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ

كَهَمْزِ أَمْرٍ لَهُمَا وَمَصْدَرِ ... وَأَلْ وَأَيْمُنٍ وَهَمْزٍ كَاجْهَرِ

وَابْنُمٍ ابْنٍ ابْنَةٍ وَاثْنَيْنِ ... وَامْرِئٍ امْرَأَةٍ وَاثْنَتَيْنِ

كَذَا اسْمٌ اسْتٌ فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ ... لَهَا سِوَى فِي أَيْمُنٍ أَلِ افْتَحَنْ

وَأَمْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ نَحْوُ اقْبُلَا ... ضُمَّ كَمَا بِمَاضِيَيْنِ جُهِلَا

شرع في بيان أحكام همزة الوصل ومواضعها.

فقال: (ثُبُوتُهَا فِي الِابْتِدَا قَدِ الْتُزِمْ).

يَعْنِي: ثبوت همزة الوصل في الابتداء لازم، فالضمير يعود عليها، (ثبوتُ): مبتدأ، وهو مضاف، خبره جملة (الْتُزِمْ) والهاء: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله إضافة لامية.

فإذا بُدِئَتِ الكلمة بهمزة وصل فالنطق بها لازم، فلا فرق من جهة النطق بين همزة الوصل وهمزة القطع في ابتداء النطق بالكلمة، نحو (الرَّجُلِ)، و(اسْتَخْرَجَ)، و(انْطَلَقَ).

وقوله: (كَحَذْفِهَا فِي دَرْجِهَا مَعَ الكَلِمْ).

(كَحَذْفِهَا). يَعْنِي: مثل حَذْفِكَ أنْتَ همزةَ الوصل، من إضافة المصدر إلى مفعوله إضافة لامية، فهمزة الوصل تُحذف حال درجها في الكلام، نحو (رَأَيْتُ الرَّجُلَ) بخلاف همزة القطع، فهي ثابتة في بَدْءِ النطق بالكلمة وفي درجها.

وسُميت همزة وصل إما لكون المتكلم يصل بها إلى التَّمَكُّنِ من النطق، كما هو قول البصريين، وإما لكونها تَسْقُطُ فيتصل ما قبلها بما بعدها، كما هو قول الكوفيين.

وهذه الهمزة له مواضع سوف يذكرها الناظم.

قال: (كَـهَمْزِ أَمْـرٍ لَهُـمَا وَمَصْدَرِ).

يَعْنِي: من مواضع همزة الوصل إضافة إلى ما سَبَقَ ذِكره من أن الفعل الماضي الخماسي والسداسي همزتهما همزة وصل، فكذلك أمر ومصدر الخماسي والسداسي، فالضمير في قوله (**لهما**) يعود على الفعل الخماسي والسداسي في قوله (**إِلاَّ الْـخُمَاسِيْ وَالسُّدَاسِيْ**).

أما أمر الماضي الخماسي فنحو: (**اِنْطَلِقْ**)، ومصدر الخماسي نحو: (**اِنْطِلَاقًا**).

وأما أمر الماضي السداسي، فنحو: (**اِسْتَخْرِجْ**)، ومصدر السداسي نحو: (**اِسْتِخْرَاجًا**).

إذن تكون المواضع ستة:

ماضي وأمر ومصدر الخماسي، نحو: (**اِنْطَلَقَ، اِنْطَلِقْ، اِنْطِلَاقًا**).

وماضي وأمر ومصدر السداسي، نحو: (**اِسْتَخْرَجَ، اِسْتَخْرِجْ، اِسْتِخْرَاجًا**).

وذلك لأن الحرف الأول في كل منها ساكن، ولا تبدأ العرب بساكن، فلا بُدَّ من استجلاب همزة الوصل للتمكن من النطق.

قوله: (وَأَلْ).

يَعْنِي: ومِنْ مواضع همزة الوصل خلافا للخَلِيلِ-رحمه الله-**(أَلِ الـمُعَرِّفَةُ)** مطلقا بأنواعها، على خلاف بينهم في **(أل الجنسية)**،

قوله: (وَأَيْمُـنٍ).

يَعْنِي: وهمزة **(ايْمُنٍ)** للقسم، تقول: **(ايْمُنُ الله)**، أو **(وايْمُ الله)** بحذف النون، وهي لغة في **(ايْمُنٍ)** وقيل بل هي بهمزة قطع، والناظم ذكرها بهمزة قطع وهو يرجح أنها همزة وصل إما ضرورة للوزن، وإما لكونه قصد اسم أَيْمُنٍ.

قوله: (وَهَمْزِ كَاجْهَـرِ).

يَعْنِي: وهمز الأمر الذي ماضيه ثلاثي مطلقا من كل أبوابه، نحو **(اِجْهَرْ)** الماضي منه **(جَهَرَ)**، فإذا أردنا أن نأتي بالمضارع منه-كما سيأتي-فنقول: **(يَـجْهَرُ)** ثم نحذف حرف المضارعة، فيصير **(جْهَرُ)** فالجيم ساكنة، ولا يمكن أن نبدأ بساكن، فلا بد من الإتيان بهمزة الوصل للتمكن من النطق، فنقول: **(اِجْهَرْ)**.

لكن بشرط أن يكون الحرف الثاني بعد حذف حرف المضارعة ساكنًا، فلو لم يكن ساكنا، كأن يكون قد تَحَرَّكَ لعارض، فلا نبدأ فيه بهمزة وصل.

نحو: **(قَامَ يَقُومُ)** فإن الأمر منه **(قُمْ)**؛ فحرف القاف في المضارع أصله ساكن؛ فأصل الفعل **(يَقْوُمُ)**، من باب **(فَعَلَ يَفْعُلُ)**، إذن القاف ساكنة، اسْتُثْقِلَتِ الضمة على الواو، فَنُقِلَتِ الضمة إلى فاء الفعل التي هي حرف القاف، فأصبح **(يَقُومُ)**، فلا نحتاج حينئذ لهمزة الوصل؛ لكونه متحركًا، فنقول في الأمر منه: **(قُمْ)**.

أما نحو (خُذْ، وَكُلْ، ومُرْ) فهي شاذة تُحفظ ولا يُقاس عليها، كما نص عليه ابن مالك في اللامية، وسوف يأتي بيان ذلك.

وهذه المواضع التي ذكرها كلها قياسية.

ثم شرع الناظم في ذكر مواضع أخرى، لكنها سماعية.

فقال: (وَابْنِمٍ).

يَعْنِي: وهمزة (**ابْنِمٍ**) همزة وصل، وهي لغةٌ في ابْنٍ، وتتحرك نونه بحركة الميم رفعاً، ونصباً، وجرًّا، فأصلها ابْنٌ، ثم زِيدت عليها الميم للمبالغة.

ثم قال: (ابْنٍ) (ابْنَةٍ) (وَاثْنَيْنِ) (وَامْرِئٍ) (امْرَأَةٍ) (واثْنَتَيْنِ) (كَذَا اسْمٌ) (اسْتٌ).

يَعْنِي: كل هذه الأسماء التسعة مع (**أَيْمُنٍ**) همزتها همزة وصل، وهي سماعية لا يُقاس عليها، ويُزاد عليها (**ايْمُ**).

ثم قال: (فِي الْجَمِيعِ فَاكْسِرَنْ لَهَا).

(**فَاكْسِرَنْ لَهَا**): عَدَّى الناظم الفعل (**اكْسِرْ**) باللام، وهذا شاذ، فالأصل أن يتعدى بنفسه، (**وفِي الْجَمِيعِ**) متعلق باكسرن.

والمعنى: تكون همزة الوصل مكسورة في جميع ما سَبَقَ ذِكره، من الخماسي والسداسي ومصدريهما، وأمرهما، وأل، وكذا الأسماء العشرة.

قوله: (سِــوَى فِي أَيْـمُنٍ أَلِ افْتَـحَنْ).

يَعْنِي: إلا همزة (**أَيْـمُنٍ**) (**وأل**) فتكون مفتوحة، ويكون الفتح في (**أَيْـمُنٍ**) جائزا لا واجبا، فحينئذ يجوز فيها الوجهان، الفتح والكسر، والفتح أشهر، بخلاف الفتح في (**أل**) فهو واجب.

ثم قال: (**وَأَمْـرُ ذِي ثَلاَثَـةٍ نَحْـوُ اقْبُلَا ضُـمَّ**).

يَعْنِي: والأمر من الثلاثي الذي مضارعه مضموم العين على وزن (**يَفْعُلُ**) تكون همزة الوصـل فيه مضمومـة، نحـو: (**يَقْبُلُ**) من (**قَبَلَ يَقْبُلُ**)، وإليه أشار بقوله: (**اقْبُلَا ضُـمَّ**)، والألف في اقْبُلَا بَدَلٌ عن نون التوكيد الخفيفة، وقد تكون ضمير تثنية.

إذن: كل فعل مضارع مضموم العين فالأمر منه بهمزة وصل مضمومة.

أما إن كان الضم عارضا فحينئذ تبقى همزة الوصل على أصلها مكسورة، نحو: (**اِمْشُوا**) فمع أن الشين مضمومة لكنَّنا لا نضم همزة الوصل؛ لكون هذا الضم عارضا من أجل مناسبة الواو؛ لأن الفعل أصله (**مَشَى يَمْشِي**) من باب (**فَعَلَ يَفْعِلُ**) وهذا الباب الأمر منه (**اِمْشِ**)، فلما اتصلت به واو الجماعة ضُمت عينه للمناسبة.

وقوله: (كَـمَـا بِـمَاضِيَـيْنِ جُهِـلَا).

أي: ومثلُ ضَمِّ همزة الوصل في الأمر الذي مضارعه من باب (يَفْعُلُ) الـمَـاضِيَانِ الـمَبْنِيَّانِ للمجهول، ويريد بالماضيين هنا الخماسي والسداسي!، والإشارة هنا لبعيد، لكن لما كانت القسمة ثلاثية، وقد انتهى من الكلام على الثلاثي، والرباعيُّ ليس داخلا معنا هنا، عَلِمْنَا من ذلك أنه يريد بهما ماضي الخماسي والسداسي إذا بُنيا للمجهول، فتقول في ماضي الخماسي: (اُنْطُلِقَ)، وتقول في ماضي السداسي: (اُسْتُخْرِجَ).

الفِعْلُ المَاضِي المُغَيَّرُ الصِّيغَةِ

وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا ... كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا

لما ذكر أحوال الفعل الماضي المبني للمعلوم، وتكلم على همزة الوصل في المعلوم والمجهول منه، ذكر أحوال الماضي المبني للمجهول من باب التتميم.

قوله: (وَبَدْءُ مَجْهُولٍ بِضَمٍّ حُتِمَا).

يَعْنِي: بقوله (بَدْءُ) أول الفعل الماضي المبني للمجهول، فيكون أوله مضموما ضما لازما حتميا ليتميز عن المبني للمعلوم، ويُكسر ما قبل آخره، وإليه أشار بقوله: (كَكَسْرِ سَابِقِ الَّذِي قَدْ خَتَمَا). (كَكَسْرِ سَابِقِ) مصدر مضاف إلى مفعوله، أي: مثل كَسْرِكَ أنت الحرفَ السابق، نحو (ضُرِبَ)، (دُحْرِجَ)، (انْطُلِقَ)، (اسْتُخْرِجَ)، وهذا الكسر قد يكون مقدرا في نحو (شُدَّ، ومُدَّ، ورُدَّ).

وسُمي مجهولا لعدم ذكر فاعله، فهو مجهول!! هكذا يُقرر كثير من المتأخرين، **والصواب أن نقول:** هو فعل مغير الصيغة؛ لأن الفاعل قد يكون معلوما ولا يُذكر، كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ النساء: (٢٨).

فالفاعل هنا غير مذكور، لكنه معلوم وليس مجهولا، وهو رب العزة-جل جلاله-، فهو الخالق، وعلى العكس قد يكون الفاعل مذكورا وهو مجهول، كما لو قلتَ: (سَرَقَ سَارِقٌ المتاعَ)، فسارق فاعل، وهو مجهول، وليس معلوما !!، فدل ذلك على أن الجهل ليس غرضا من أغراض الحذف كما رجحه ابن مالك، أو هو غرض لكنه غير لازم.

أَحْوَالُ الفِعْلِ المُضَارِع

مُضارعًا سِمْ بِحُرُوفِ نَأْتِي	حَيْثُ لِمَشْهُورِ الْمَعَانِي تَأْتِي
فَإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ	إلَّا الرُّبَاعِي غَيْرُ ضَمٍّ مُجْتَنَبْ
وَمَا قُبَيْلَ الْآخِرِ اكْسِرْ أَبَدَا	مِنَ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةٍ عَدَا
فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا	كَالْآتِي مِنْ تَفَاعَلَ اوْ تَفَعْلَلَا
وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ	كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ
وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ	مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِلْ	أَوْ لَا وَسَكِّنْ إِنْ يَصِحَّ كَلْتَمِلْ
وَالْآخِرَ احْذِفْ إِنْ يُعَلَّ كَالنُّونِ فِي	أَمْثِلَةٍ وَنُونِ نِسْوَةٍ تَفِي

شرع الناظم في بيان أحوال الفعل المضارع.

قوله: (مُضَارِعًا). مفعول به مقدم للفعل (سِمْ)، وهو اسم فاعل من (ضَارَعَ يُضَارِعُ مُضَارَعَةً، فهو مُضَارِعٌ، واسم المفعول مُضَارَعٌ)

فالمُضَارَعَةُ، أي: المُشَابَهَةُ، ومُضَارِعٌ أي: مُشَابِهٌ، ثم نُقِلَ المُضَارِعُ وأصبح علما على الكلمة التي تدل على معنى في نفسها، مقترنة بحدث وقع في الحال أو الاستقبال، وسُمي مضارعا على الصحيح لمشابهته الاسم في الإعراب أو اسم الفاعل.

قوله: (سِمْ).

يَعْنِي: (عَلِّمْ، ومَيِّزْ)، وهو فعل أمر مشتق من الوَسْمِ، تقول: (وَسَمَ يَسِمُ وَسْمًا وسِمَةً)، (وَوَسَمَهُ إذا عَلَّمَهُ وَمَيَّزَهُ).

والمعنى: عَلِّمْ أيها الصرفي الفعلَ المضارع من الماضي والأمر (**بِحُرُوفِ نَـأْتِـي**). **أي**: بواحد من حروف (**نَـأْتِـي**) ويقال لها أيضا حروف (**أَنَيْتُ**)، (**ونَأَيْتُ**).

وقوله (**حَيْـثُ لِمَشْهُـورِ الْـمَعَانِي تَـأْتِي**). يَعْنِي: حروف (**نَـأْتِـي**) من حروف المعاني، التي تدل على كون الفعل مضارعا؛ لأن حروف نأتي زوائد على الماضي للدلالة على معنى، نحو: (**أَضْرِبُ، وتَضْرِبُ، ويَضْرِبُ، ونَضْرِبُ**).

فإذا كانت النون أو الهمزة أو التاء أو الياء حروفا أصلية فلا تُسمى حروف نأتي، نحو: (**نَصَرَ، وأَكْرَمَ، وتَكَسَّرَ، ويَسَرَ**)، فالهمزة تكون للمُتَـكَلِّمِ، والنون للمُتَـكَلِّمِ إذا كان معه غيره، أو للمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، والياء للغائب المذكر مطلقًا، مفردًا كان أو غيره، ولجمع الغائبات، والتاء للمُخَاطَبِ مطلقًا، سواء كان مفردًا، أو مثنًى، أو جمعًا، أو مذكرًا، أو مؤنثًا، وكذا للغائبة، والغائبين.

قوله: (**فَـإِنْ بِمَعْلُومٍ فَفَتْحُهَا وَجَبْ**).

(**بمعلوم**): جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبر لكان المحذوفة مع اسمها، (**فَفَتْحُهَا**) مبتدأ، خبره جملة (**وَجَبْ**)، (**وَفَتْحُ**) مصدر مضاف إلى مفعوله، **يعني**: (**فَفَتْحُكَ أنت حروفَ نأتي واجبٌ**).

والمعنى: إن كان الفعل مبنيا للمعلوم فإن حروف (نأتي) تكون مفتوحة مطلقا فتحا واجبا كما قال الناظم.

سواء كان الفعل الماضي ثلاثيا، نحو: (ذَهَبَ يَذْهَبُ تَذْهَبُ نَذْهَبُ أَذْهَبُ)، أو خماسيا، نحو: (انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ تَنْطَلِقُ نَنْطَلِقُ)، أو سداسيا، نحو: (اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ تَسْتَخْرِجُ أَسْتَخْرِجُ نَسْتَخْرِجُ)، لكنَّ هذا الفتح ليس واجبا كما قال الناظم، بل فيه تفصيل، فإن بني تميم، وقيسا، وربيعة، وغيرهم، يَكْسِرُونَ حروف المضارعة إن كان الماضي من باب (فَعِلَ)، نحو: (عَلِمَ يِعْلَمُ) وكذا في الخماسي والسداسي إن كان المصدر منهما بهمزة وصل، فيقولون: (انْطَلَقَ يِنْطَلِقُ)، (واسْتَخْرَجَ يِسْتَخْرِجُ)، وبعضهم يُجيز الكسر في كل حروف المضارعة، وبعضهم يُجيز الكسر في الجميع إلا الياء، وهذا فيه تفصيل لا يَليق بهذا المختصر، فقول الناظم: (فَفَتْحُهَا وَجَبْ). لا يُسلم له به، وليس مطلقا.

قوله: (إلَّا الـرُّبَاعِيْ غَـيْرُ ضَـمٍّ مُجْتَنَـبْ).

يَعْنِي: إلا الفعل المضارع الرباعيْ، بإسكان الياء للوزن، فإنه يكون مجتنبا للفتح، فيكون مضموما، نحو: (أَكْرَمَ يُكْرِمُ نُكْرِمُ تُكْرِمُ أُكْرِمُ)، و(دَحْرَجَ أُدَحْرِجُ تُدَحْرِجُ يُدَحْرِجُ نُدَحْرِجُ).

قوله: (وَمَا قُبَيْلَ الْآخِـرِ اكْسِـرْ أَبَـدَا).

ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به مقدم للفعل اكْسِرْ، (قُبَيْلَ) تصغير قَبْلٍ، وصَغَرَهَا الناظم للوزن، وهو في هذا الموضع ظرف مكان على الصحيح، وهو منصوب ونصبه فتحة ظاهرة، وهو متعلق بمحذوف صلة ما.

وقوله: (مِنْ الَّذِي عَلَى ثَلاَثَةٍ عَدَا).

يعني: من كُلِّ فعل تَعَدَّى وجاوز الثلاثي.

والمعنى: الحرفَ الذي يكون قبل آخر الفعل المضارع اكْسِرْهُ أبدًا أيها الصرفي، سواء كان من الرباعي، نحو: (**دَحْرَجَ أُدَحْرِجُ تُدَحْرِجُ يُدَحْرِجُ نُدَحْرِجُ**)، أو الخماسي، نحو: (**اِنْطَلَقَ يَنْطَلِقُ أَنْطَلِقُ تَنْطَلِقُ نَنْطَلِقُ**)، أو السداسي، نحو: (**اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ تَسْتَخْرِجُ أَسْتَخْرِجُ يَسْتَخْرِجُ**).

ثم استثنى الناظم بعض الأفعال الرباعية والخماسية.

فقال: (**فِيمَا عَدَا مَا جَاءَ مِنْ تَفَعَّلَا**).

يَعْنِي: إلا ما جاء عن العرب حال كونه من وزن (**تَفَعَّلَ**) وهو كما سبق بيانه من الثلاثي مضعف العين المزيد بحرفين.

فإن الحرف الذي قبل آخر الفعل في هذا الوزن يكون مفتوحا، نحو (**تعَلَّمَ، يَتَعَلَّمُ**).

وكذا (**كَالْآتِي مِنْ تَفَاعَلَ**): أيضا من الخماسي المزيد بحرفين، نحو (**تجاهَلَ يَتَجَاهَلُ**).

(**اوْ تَفَعْلَلَا**): من الخماسي المزيد على الرباعي بحرف واحد على وزن (**تَفَعْلَلَ**)، وزاد الألف للإطلاق، مثل: (**تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ**)، أصله من الرباعي (**دَحْرَجَ**)، وهذه الأوزان الثلاثة زِيدتْ عليها التاء.

وهذا إن كان الفعل للمعلوم، فإن كان للمجهول كما قال الناظم فلا بد من ضَمِّ حروف المضارعة (نأتي) ويُفتح الحرف الذي قبل آخر الفعل.

وإليه أشار بقوله:

(وَإِنْ بِمَجْهُولٍ فَضَمُّهَا لَزِمْ * كَفَتْحِ سَابِقِ الَّذِي بِهِ اخْتُتِمْ)**

يَعْنِي: وإن كان الفعل مغير الصيغة فضمُّ حروف (نأتي) واجب، كما أن فتحها في المبني للمعلوم في غير الرباعي واجب على قول الناظم، حتى لا يلتبس نائب الفاعل بالفاعل، نحو: (**يُضْرَبُ، ويُدَحْرَجُ، ويُنْطَلَقُ، ويُسْتَخْرَجُ**).

قوله: (**وَآخِرٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْعَمَلْ**).

يَعْنِي: أنَّ آخر الفعل المضارع يتغير لاختلاف العوامل الداخلة عليه، سواء كان مبنيا للمعلوم أو مغير الصيغة، فقد يكون مرفوعا، أو مجزوما، أو منصوبا، وهذا محله كتب النحو، والناظم ذكره من باب تتميم الفائدة بإشارة دون تفصيل.

قوله: (**مِنْ رَفْعٍ اوْ نَصْبٍ كَذَا جَزْمٌ حَصَلْ**).

يَعْنِي: إما أن يكون الفعل مرفوعا إذا تجرد عن الناصب والجازم، أو يكون منصوبا إذا دخل عليه ناصب من النواصب، أو يكون مجزوما إذا دخل عليه جازم من الجوازم.

ثم شرع في بيان أن الفعل المضارع قد يكون أمر أو نهيا، وهذا اصطلاح خاص ببعض الصرفيين والأصوليين، وإلا فنفس الفعل المضارع ليس أمرا ولا نهيا، وإنما يُستفاد الأمر والنهي من دخول لام الأمر ولا الناهية على الفعل المضارع؛ ولذلك لا يُسمى الفعل المضارع أمرا ولا نهيا عند النحاة.

قال: (**أَمْـرٌ وَنَهْـيٌ إِنْ بِهِ لَامًا تَصِـلْ أَوْ لَا**).

(**أَمْـرٌ**): خبر لمبتدإ محذوف، (**لَامًا**): مفعول به مقدم للفعل (**تَصِـلْ**)، وسَكَّنَ الناظم اللامَ في (**تَصِـلْ**) للوزن، أي إن تصل بالمضارع لاما، وهي لام الأمر، والضمير في (**به**) يعود على الفعل المضارع.

والمعنى: أن الفعل المضارع قد يكون أمرا إذا دخلت عليه لام الأمر، نحو: (**لِتَفْعَلْ**)، كما قال تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ الحج (٢٩)، أو يكون نهيا إذا دخلت عليه لا الناهية، نحو (**لا يَفْعَلْ، أو لا تَفْعَلْ**)، كما قال لقمان لابنه: ﴿ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ لقمان (١٣)، وقد أشار إلى لا الناهية بقوله (**أَوْ لَا**)، والواو في قوله (**أَمْـرٌ وَنَهْـيٌ**) بمعنى أو.

وقوله: (وَسَكِّنْ إِنْ يَّصِحَّ كَلْتَمِلِ).

(وَسَكِّنْ): أيها الصرفي (آخرَ الفعل المضارع)، فهذا تقدير المفعول به المحذوف، **والمعنى**: يكون آخر الفعل المضارع ساكنا، في الحالتين سواء في حالة الأمر أو النهي، بشرط أن يكون صحيح الآخر.

نحو قوله تَعَالَى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾، وقوله تَعَالَى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ الطلاق: ٧.

وقد ضرب الناظم مثالا بقوله: (كَلْتَمِلِ)، وأصله (تَـمِيلُ)، من (مَالَ يَمِيلُ ميلًا)، والأشهر دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بالياء لا التاء، ويجوز كما مثَّلَ الناظم، وهو قليل، ولو قال الناظم: (كلْيَمِلْ) لكان أحسن.

فإذا كان الفعل معتل الآخر بالواو أو بالألف أو بالياء فيُحذف حرف العلة في حال الجزم كما أشار إليه بقوله: (وَالْآخِرَ احْذِفْ إنْ يُـعَلّ).

نحو: (لِتَخْشَ، ولا تَـخْشَ)، (ولِتَـرْمِ، ولا تَرْمِ)، (ولِتَدْعُ، ولا تَدْعُ).

وقوله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ الشعراء: ٢١٣.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾ الأعراف: ٢٠٣.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ التوبة: ١٨.

وقول الناظم: (إِنْ يُعَلْ كَالنُّونِ فِي أَمْثِلَةٍ).

يَعْنِي: فإن كان المضارع من الأمثلة الخمسة فتُحذف النون حال الجزم كما يُحذف حرف العلة حال الجزم.

نحو قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ النساء (٣٦)، وتُحذف أيضا حال النصب، نحو: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ البقرة: ٢٤.

أما إذا اتصل بالفعل نون النسوة فلا تُحذف بحال؛ لِكَوْنِ نون النسوة فاعلا، وليست علامة إعراب حتى تُحذف، وقد أشار إليه بقوله: (وَنُونُ نِسْوَةٍ تَفِي)، ويكون الفعل المضارع حينئذ مبنيا على السكون.

نحو: (لا تَضْرِبْنَ، وَلْتَضْرِبْنَ).

ونحو قوله تَعَالَى: ﴿وَلۡيَضۡرِبۡنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّۖ﴾ النور: ٣١.

وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَضۡرِبۡنَ بِأَرۡجُلِهِنَّ لِيُعۡلَمَ مَا يُخۡفِينَ مِن زِينَتِهِنَّۚ﴾ النور: ٣١.

الفِعْلُ الأَمْرُ وأَحْوالُ بِنَاءِه
وَكَيْفِيَّةُ اشْتِقَاقِه مِنَ الفِعْلِ المُضَارِع

وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِر ... وَهَمْزًا انْ سُكِّنَ تَالٍ صَيِّر
أَوْ أَبْقِ إنْ مُحَرَّكًا ثُمَّ الْتَزِمْ ... بِنَاءَهُ مِثْلَ مُضَارِعٍ جُزِمْ

شرع الناظم في بيان كيفية اشتقاق الفعل الأمر من المضارع.

والفعل الأمر مشتق من المصدر بواسطة المضارع والماضي، كما أن المضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي.

قال: (وَبَدْأَهُ احْذِفْ يَكُ أَمْرَ حَاضِرِ).

(وَبَدْأَهُ): مفعول به مقدم للفعل احذف، والضمير يعود على الفعل المضارع، **(يَكُ)**: فعل مضارع ناقص مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، وجزمه حذف حرف العلة الواو، وحَذَفَ النون فيه للتخفيف، وهذا جائز، وأصله (يَكُنْ)، **واسم يَكُ** ضمير مستتر تقديره هو يعود على الفعل المضارع، **(أَمْرَ)** خبر يَكُ.

والمعنى: إذا أردْتَّ أن تَشتق الفعل الأمر من المضارع فاحذف أول الفعل المضارع الذي هو حرف المضارعة، وهي حروف **(نأتي)**، ثم تَنظر إلى الحرف التالي للفعل المضارع، فإن كان حرفا ساكنا فتأتي بهمزة الوصل لتعذر النطق بالساكن، **وأشار إليه بقوله: (وَهَمْزًا انْ سُكِّـنَ تَـالٍ صَـيِّرِ)**. **(وَهَمْزًا)**: مفعول به ثانٍ مقدم للفعل صَـيِّرِ، والمفعول الأول محذوف تقديره الحرف، والواو في الأصل داخلة على الفعل صَـيِّرِ، **(تَـالٍ)** نائب فاعل للفعل **(سُكِّـنَ)** وهو مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على آخره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

فالمعنى: وصَـيِّرْ أيها الصرفي حرفَ المضارعة همزًا إن سُكِّـنَ الحرف التالي لحرف المضارعة.

مثال ذلك: الفعل **(يَضْرِبُ)** تَـحذف حرف المضارع فيصير **(ضْرِبُ)**، الضاد كما ترى ساكنة، فتأتي بهمزة الوصل للنطق فتقول: **(اضْرِبْ)**.

قوله: (أَوْ أَبْـقِ إِنْ مُحَرَّكًا).

(مُحَرَّكًا): خبر لكان المحذوف مع اسمها، **يَعْنِي**: أبق الحرفَ التالي لحرف المضارعة كما هو إن كان متحركا، مثل: **(يُدَحْرِجُ)**، حرف الدال التالي لحرف المضارعة متحرك بالفتح، فتُبقيه كما هو، وتَحذف حرف المضارعة، فتقول في الأمر: **(دَحْرِجْ)**.

قوله: (ثُمَّ الْتَزِمْ بِنَـاءَهُ مِثْلَ مُـضَارِعٍ جُــزِمْ).

يَعْنِي: بعد أن تَحذف حرف المضارعة وتأتي بالأمر التزم أيها الصرفي بناء الفعل الأمر، وهو يُبنى على ما يُجزم به مضارعه في الجملة، فعُلِمَ إذن أن الفعل الأمر يكون مبنيا خلافا للكوفيين، **وأحوال بناءه**: إما على السكون إن كان صحيح الآخر، **(كاضْرِبْ)** أو إذا اتصلت به نون النسوة **(كاضْرِبْنَ)**، وإما على حذف حرف العلة إن كان معتلا، نحو: **(ادْعُ، واخْشَ، وارْمِ)**، وإما على حذف النون إن كان من الأمثلة الخمسة، نحو: **(اكْتُبُوا، واكْتُبِي، واكْتُبَا)**، وإما على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: **(اضْرِبَنَّ، واضْرِبَنْ)**.

اشْتِقَاقُ اسْمِ الفَاعِلِ من الفِعْلِ الثلاثي المُجَرَّد

كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا ... يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا
وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ ... كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيفٍ الَّا مَا نَدَرْ
وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ ... وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ

شرع الناظم في بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد.

أولا: ما هو اسم الفاعل؟

الجواب: هو وصف مُشتق من المصدر، يدل على حدث معلوم وذات مبهمة.

فإذا قلت: (ضَارِبٌ) هذا اسم فاعل، يدل على كون الحدث معلوما وهو الضرب، من غير تعيين لذات أَحْدَثَتِ الضرب.

قال: (كَفَاعِلٍ جِئْ بِاسْمِ فَاعِلٍ كَمَا ** يُجَاءُ مِنْ عَلِمَ أَوْ مِنْ عَزَمَا)

يَعْنِي: جِئْ أيها الصرفي باسم الفاعل حال كونه على وزن (فَاعِلٍ) من الفعل الثلاثي، كالذي يأتي على وزن (فَعِلَ) المتعدي (كعَلِمَ)، فتقول: (عَالِمٌ)، على وزن (فَاعِلٍ).

أو جِئْ به أيضا على وزن (فَاعِلٍ) من وزن (فَعَلَ)، ومثَّلَ له الناظم بقوله: (عَزَمَا) وزاد الألف للإطلاق، سواء كان متعديا أو لازما، فتقول: (عَازِمٌ).

إذن اسم الفاعل يكون على وزن (فَاعِلٍ) إن كان ماضيه الثلاثي من باب (فَعَلَ) مطلقا سواء كان متعديا أو لازما، أو من باب (فَعِلَ) إن كان متعديا.

فيتبقى الباب الثالث وهو باب (فَعُلَ)، وباب (فَعِلَ) إن كان لازما.

وسوف يشير إليهما في البيتين التاليين.

قال: (وَمَاضٍ انْ بِضَمِّ عَيْنٍ اسْتَقَرْ).

يَعْنِي: إن كان الفعل الماضي من باب (**فَعُلَ**) فاسم الفاعل منه يكون على وزن (**فَعْلٍ**) أو على وزن (**فَعِيلٍ**)، وضرب الناظم مثالا بقوله: (**كَضَخْمٍ اوْ ظَرِيْفٍ**).

(**ضَخْمٌ**): اسم فاعل على وزن (**فَعْلٍ**) للفعل (**ضَخُمَ يَضْخُمُ ضَخَامَةً، فهو ضَخْمٌ، وضَخِيمٌ**)، والضَّخْمُ هو الواسع، والعظيم، والغليظ من كل شيء.

(**وظَرِيْفٌ**) اسم فاعل على وزن (**فَعِيلٍ**)، للفعل (**ظَرُفَ يَظْرُفُ ظَرْفًا فهو ظَرِيفٌ**)، تقول: (**ظَرُفَ الرَّجُلُ، إذا كانَ لَطيفاً**).

قوله: (الَّا مَا نَدَرْ).

أي قد يأتي اسم الفاعل من باب (**فَعُلَ**) على قلة على غير ما سبق بيانه، حينئذ يُحفظ ولا يقاس عليه، فقد يأتي على وزن (**فَاعِلٍ**) كما في البابين السابقين، مثل: (**طَهُرَ يَطْهُرُ**) فهو (**طَاهِرٌ**)، ولم يأت على (**طَهْرٍ**)، أو (**طَهِيرٍ**).

وقد يأتي على قلة وزن (**فَعَلٍ**)، مثل: (**حَسَنٍ**)، من (**حَسُنَ يَحْسُنُ**).

وقد يأتي على وزن (**أَفْعَلٍ**)، نحو: (**وَطُفَ، فهو أَوْطَفُ، وبَطُلَ، فهو أَبْطَلُ**)، وقد يأتي على وزن (**فَعَالٍ**)، نحو: (**جَبُنَ، فهو جَبَانٌ**)، إلى غير ذلك.

وقد ذكر ابن مالك بعضها في اللامية، ولم يذكر الناظم شذوذات للباب الأول والثاني، وهذا تجده في المطولات.

قوله : (وَإِنْ بِكَسْرٍ لَازِمًا جَا كَالْفَعِلْ ** وَالْأَفْعَلِ الْفَعْلَانِ).

يَعْنِي: وإن كان الفعل الماضي مُتَلَبِّسًا بكسرٍ حال كون الفعل الماضي لازما لا متعديا، حينئذ يأتي اسم الفاعل منه على أوزان:

الأول منها: (**فَعِلٌ**) مثل (**أَشِرٌ**)، وهو اسم فاعل للفعل (**أَشِرَ**)، وكذا (**فَرِحٌ**) اسم فاعل للفعل (**فَرِحَ**)، وغالبا يأتي هذا الوزن للدلالة على عَرَضٍ.

والثاني: وزن (**أَفْعَلَ**)، مثل: (**حَمِرَ**)، فهو (**أَحْمَرُ**)، (**وَجَهِرَ**) فهو (**أَجْهَرُ**)، ويدل غالبا على الألوان والعيوب.

والثالث: وزن (**فَعْلَانٍ**)، مثل (**عَطِشَ**) فهو (**عَطْشَانٌ**)، (**وشَبِعَ**) فهو (**شَبْعَانٌ**).

قوله: (وَاحْفَظْ مَا نُقِلْ).

يَعْنِي: وما جاء على غير ما ذكرته لك فهو محفوظ، يُسمع ولا يُقاس عليه، فقد يأتي على وزن (**فَاعِلٍ**) على قلة، نحو: (**سَلِمَ**) فهو (**سَالِمٌ**)، وقد يأتي على وزن (**فَعِيلٍ**) نحو: (**بَخِلَ**) فهو (**بَخِيلٌ**)، فهذا يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ولم يذكر الناظم اسم الفاعل من الرباعي، والخماسي، والسداسي، لكونه أشار إليه فيما سبق بيانه مع (المصدر الميمي، واسم الزمان، والمكان، واسم المفعول).

والقاعدة كما سبق بيانه في غير الثلاثي: أن تأتي بالفعل المضارع، سواء كان رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، نحو: (**يُدَحْرِجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَخْرِجُ**) ثم تَقلب حرف المضارعة ميما مضمومة، فتقول: (**مُدَحْرِجٌ، ومُنْطَلِقٌ، ومُسْتَخْرِجٌ**).

اشْتِقَاقُ اسْمِ المَفْعُولِ من الفِعْلِ المُجَرَّد

بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ ** جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ

شرع الناظم في الكلام على اسم المفعول، وكيفية اشتقاقه.

اسم المفعول: هو وصف مشتق من المصدر بواسطة فعله المبني للمجهول للدلالة على ذات موصوفة، وقع عليها الفعل.

قوله: (**بِوَزْنِ مَفْعُولٍ كَذَا فَعِيلُ ** جَاءَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَذَا قَتِيلُ**).

(**بِوَزْنِ**): متعلق بمحذوف حال من (**مَفْعُولٍ**) الثاني المضاف إليه، (**ووَزْنِ**) مضاف، (**ومَفْعُولٍ**) مضاف إليه، قُصد لفظه.

يعني: جاء اسم المفعول حال كونه بوزن مفعول، وكذا وزن فَعِيلٍ.

فاسم المفعول من الفعل الثلاثي بجميع أوزانه له وزنان:

الأول: أن يكون على وزن (**مَفْعُولٍ**)، نحو: (**مَضْرُوبٍ**) من (**ضُرِبَ**).

والثاني: وزن (**فَعِيلٍ**)، ومثل له الناظم بقوله: (**قَتِيلُ**)، فقتيل اسم مفعول من (**قُتِلَ**) فهو (**مَقْتُولٌ، وقَتِيلٌ**)، إلا أن وزن فَعِيلٍ مُشترك بين اسم الفاعل والمفعول، وبينهما فرق، وهناك طُرُقٌ للتفرقة بينهما تجدها في المطولات.

وقد يكون الفعل لازما فتأتي بالجار والمجرور أو الظرف ليتم معناه، نحو (**ذَهَبَ**)، فهو (**مَذْهُوبٌ به**)، و(**أكَلَ**) فهو (**مأكُولٌ عنده**).

ولم يذكر الناظم اسم المفعول من الرباعي والخماسي والسداسي، لكونه أشار إليه فيما سبق بيانه مع (المصدر الميمي، واسم الزمان، والمكان، واسم المفعول).

والقاعدة في غير الثلاثي: أن تأتي بالفعل المضارع مغير الصيغة، سواء كان رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، نحو: (**يُدَحْرَجُ، ويُنْطَلَقُ، ويُسْتَخْرَجُ**)، ثم تَقلب حرف المضارعة ميما مضمومة، فتقول: (**مُدَحْرَجٌ، ومُنْطَلَقٌ، ومُسْتَخْرَجٌ**).

أَمْثِلَةُ المُبَالَغَة

لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ   فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

شرع الناظم في بيان أوزان أمثلة المبالغة، وقد ذكر لها خمسة أوزان.

وأمثلة المبالغة: صِيَغٌ مُشْتَقَّةٌ من أسماء الأفعال الثلاثية المتصرفة غالباً، للدلالة على المُبالغة في الصفة وبيان الزيادة فيها.

وذلك لأن اسم الفاعل إنما يَدل في الأصل على وقوع الحدث مرة واحدة، فلما أُريدت الدلالة على وقوع الحدث أكثر من مرة، اشْتُقَّتْ صِيَغُ المبالغة من أجل ذلك، فاسم الفاعل (ضَارِبٌ) يدل على وقوع الضرب مرة واحدة، فإذا أردْتَّ أن يدل على كثرة الضرب مرات قلتَ: (ضَرَّابٌ).

قال: لِكَثْرَةٍ فَعَّالٌ اوْ فَعُولُ *** فَعِلٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعِيلُ

قوله: (لِكَثْرَةٍ). أي: للدلالة على الكثرة، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقوله (فَعَّالٌ) وما عُطف عليه مبتدأ مؤخر، وهذا أحسن من أن نجعل وزن (فَعَّالٍ) وحده هو المبتدأ والباقي معطوف عليه، فهذا لا يصح معنى وإن صح إعرابا، لأن أمثلة المبالغة لا تختص بوزن (فَعَّالٍ) وحده، فإن كنتَ ظاهريا جَازَ لك أن تعربه مبتدأ، ثم تجعل باقي الصيغ معطوفة عليه.

ذكر الناظم خمسة أوزان لأمثلة المبالغة:

الأول: (فَعَّالٌ). نحو: **(فَتَّاحٍ)**، أي: كثير الفتح، كما قال تعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سبأ: (٢٦)، ونحو: **(وَهَّابٍ)**. أي: كثير الهبة، كما قال تعالَى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ ٱلْعَزِيزِ ٱلْوَهَّابِ﴾ ص: (٩)، ونحو: **(ضَرَّابٍ)** أي: كثير الضرب.

الثاني: (فَعُولٌ). نحو: **(شَكُورٍ، وغَفُورٍ)** أي: كثير الشكر وكثير المغفرة، كما قال تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ فاطر: (٣٠)، ونحو: **(رَؤُوفٍ)** أي: كثير الرأفة، كما قال تعالَى: ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة: (١١٧).

الثالث: (فَعِلٌ). نحو: **(فَطِنٍ)** أي: كثير الفطنة، **(وحَذِرٌ)** أي: كثير الحذر.

الرابع: (مِفْعَالٌ). نحو: **(مِهْذَارٍ)** أي: كثير الكلام الذي لا فائدة منه.

الخامس: (فَعِيلٌ). نحو: **(رَحِيمٍ)** أي: كثير الرحمة، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ النمل: (٣٠)، **(وسَمِيعٌ، وعَلِيمٌ)** أي: كثير السمع والعلم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ البقرة: (١٨١)

وقد اقتصر الناظم على خمسة أوزان، وهي تصل لضعف ذلك، وإنما تركها للاختصار والتيسير.

مُحَصِّلَةُ بَابِ الْمَصْدَرِ وَمَا يُشْتَقُّ مِنْه

١-المصدر أصل الاشتقاق، وهو اسم الحدث المجرد عن الزمان المتضمن لأحرف فعله إما لفظا نحو: (**ضَرَبَ ضَرْبًا**)، أو تقديرا نحو: (**كَلَّمَ تَكْلِيمًا**)، (**وقَاتَلَ قِتَالًا**)، فالضرب مصدر؛ لأنه يدل على وقوع الحدث، لكنه لا يقترن بزمن معين.

٢-المصدر ينقسم إلى قسمين: (**ميمي وغير ميمي**).

والمصدر الميمي ينقسم إلى قسمين: (**ميمي الثلاثي**) وهذا سماعي، (**وميمي غير الثلاثي**) وهذا قياسي.

أما الثلاثي فالمصدر الميمي منه يأتي على وزن (**مَفْعَلٍ**) مطلقا من كل أبواب المضارع، وشذ ما جاء منه على وزن (**مَفْعِلٍ**)، وكذا اسم الزمان والمكان.

فإن كان مضارعه مفتوح العين على وزن (**يَفْعَلُ**)، أو مضموم العين (**يَفْعُلُ**)، فيأتي اسم المكان والزمان منه على وزن (**مَفْعَلٍ**) كالمصدر الميمي، وإن كانت عين المضارع مكسورة فيكون اسم الزمان والمكان على وزن (**مَفْعِلٍ**) خلافا للمصدر الميمي.

ويأتي المصدر الميمي من الفعل اللفيف المقرون والناقص على وزن (**مَفْعَلٍ**).

أما الفعل المثال المعتل، وكذا اللفيف المفروق، فيكون المصدر الميمي واسم الزمان والمكان منهما على وزن (**مَفْعِلٍ**).

٣-كلٌّ من المصدر الميمي، واسم الزمان، والمكان، واسم المفعول، من غير الثلاثي، كالرباعي، والخماسي، والسداسي، يكون على وزن الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة.

٤-الفعل الماضي مبني مطلقا على الفتح، إما على الفتح الظاهر، وإما على الفتح المقدر، وإذا اتصل به واو الجماعة فيكون مضموما للمناسبة، وإذا اتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يكون ساكنا، فتُحمل نون النسوة وتاء الفاعل على تسكينه مع نا الفاعلين، فرقا بينها وبين نا المفعولين، وإما لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والمبني للمعلوم منه يكون مفتوحا مطلقا، إلا في الخماسي والسداسي إن بُدِئَا بهمزة وصل.

٥-همزة الوصل تثبت في بدء الكلام وتسقط في الدرج، ولها ثمانية مواضع قياسية، وهي: (**أل المعرفة مطلقا بأنواعها، الفعل الأمر الذي ماضيه ثلاثي والحرف الثاني منه ساكن، وماضي وأمر ومصدر الخماسي، وماضي وأمر ومصدر السداسي**).

ولها عشرة مواضع سماعية وهي: (**ابْنٍ، وابْـنَةٍ، وَاثْنَـيْنِ، وَامْـرِئٍ، وامْـرَأَةٍ، واثْـنَتَـيْنِ، واسْمٌ، واسْتٌ، وايْمُـنٍ، وايْمُ**).

وتكون الهمزة في جميع ما سبق ذكره مكسورة إلا همزة اَيْـمُنٍ وأل المعرفة فتكون مفتوحة، ويكون الفتح في ايْمُنٍ جائزا لا واجبا، حينئذ يجوز فيها الوجهان الفتح والكسر، والفتح أشهر، بخلاف الفتح في (**أل**) فهو واجب.

والأمر من الثلاثي الذي مضارعه مضموم العين على وزن (**يَفْعُلُ**) تكون همزة الوصل فيه مضمومة، وكذا في الفعل الماضي الخماسي والسداسي إذا غُيرت صيغتهما.

٦-الفعل الماضي المبني للمجهول يكون أوله مضموما، ضما لازما حتميا ليتميز عن المبني للمعلوم، ويُكسر ما قبل آخره.

٧-الفعل المضارع يعرف بواحد من حروف (نأتي).

٨-إذا كان الفعل المضارع مبنيا للمعلوم فإن حروف نأتي تكون مفتوحة مطلقا فتحا ليس واجبا، لا كما قال الناظم، سواء كان الفعل الماضي ثلاثيا، أو خماسيا، أو سداسيا، إلا الفعل المضارع الرباعي فإنه يكون مضموما.

٩-الحرف الذي قبل الآخر من الفعل المضارع يكون مكسورا أبدًا، سواء كان رباعيا، أو خماسيا، أو سداسيا، إلا وزن (**تَفَـعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وتَـفَعْـلَـلَ**)، فإن الحرف قبل الأخير يكون مفتوحا.

١٠-إن كان الفعل المضارع مغير الصيغة فلا بد من ضم حروف المضارعة (نأتي) ويُفتح الحرف الذي قبل آخر الفعل.

١١-آخر الفعل المضارع يتغير لاختلاف العوامل الداخلة عليه، فقد يكون مرفوعا، أو مجزوما، أو منصوبا، فيكون الفعل المضارع مرفوعا إذا تجرد عن الناصب والجازم، ويكون منصوبا إذا دخل عليه ناصب من النواصب، ويكون مجزوما إذا دخل عليه جازم من الجوازم.

١٢-الفعل المضارع قد يكون أمرا إذا دخلت عليه لام الأمر، وقد يكون نهيا إذا دخلت عليه لا الناهية.

١٣-الفعل الأمر مشتق من المصدر بواسطة المضارع والماضي، كما أن المضارع مشتق من المصدر بواسطة الماضي.

١٤-إذا أردْتَّ أن تشتق الفعل الأمر من المضارع فاحذف أول الفعل المضارع الذي هو حرف المضارعة، وهي حروف (**نأتي**)، ثم تنظر إلى الحرف التالي للفعل المضارع، فإن كان حرفا ساكنا فتأتي بهمزة الوصل لتعذر النطق بالساكن، فإن كان متحركا فأبقه كما هو، واحذف حرف المضارعة فقط.

١٥-الفعل الأمر يكون مبنيا (**إما على السكون إن كان صحيح الآخر، أو إذا اتصلت به نون النسوة، وإما على حذف حرف العلة إن كان معتلا، وإما على حذف النون إن كان من الأمثلة الخمسة، وإما على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد**).

١٦-اسم الفاعل وصف مشتق من المصدر، يدل على حدث معلوم وذات مبهمة.

١٧-اسم الفاعل يكون على وزن (**فَاعِلٍ**) إن كان ماضيه الثلاثي من باب (**فَعَلَ**) مطلقا سواء كان متعديا أو لازما، أو من باب (**فَعِلَ**) إن كان متعديا.

فإن كان الفعل الماضي من الباب الثالث الذي هو باب (**فَعُلَ**) فاسم الفاعل منه يكون على وزن (**فَعْلٍ**) أو على وزن (**فَعِيلٍ**) إلا ما ندر، وإن كان الفعل الماضي من باب (**فَعِلَ**) اللازم حينئذ يأتي اسم الفاعل منه على أوزان، إما (**فَعِلٌ، وإما أَفْعَلُ، وإما فَعْلاَنٌ**).

١٨-اسم المفعول هو وصف مشتق من المصدر بواسطة فعله المبني للمجهول للدلالة على ذات موصوفة وقع عليها الفعل.

١٩-اسم المفعول من الفعل الثلاثي بجميع أوزانه له وزنان:

(**مَفْعُولٌ، وفَعِيلٌ**)، وقد يكون الفعل لازما فتأتي بالجار والمجرور أو الظرف ليتم معناه، أما اسم المفعول من الرباعي والخماسي والسداسي فالقاعدة في غير الثلاثي أن تأتيَ بالفعل المضارع سواء كان رباعيا أو خماسيا أو سداسيا، ثم تقلب حرف المضارعة ميما مضموما، وتفتح ما قبل آخرِ الفعل.

٢٠-أمثلة المبالغة صيغٌ مشتقة من أسماء الأفعال الثلاثية المتصرفة غالباً، للدلالة على المُبالغة في الصفة وبيان الزيادة فيها، وذكر الناظم لها خمسة أوزان: (**فَعَّالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِلٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعِيلٌ**).

فَصْلٌ

فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

فَصلٌ فِي تصرِيفِ الصَّحِيح

٤٨	وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَصَرَّفَا	لِأَوْجُهٍ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَا
٤٩	ثَلَاثَةٌ لِغَائِبٍ كَالْغَائِبَهْ	كَذَا مُخَاطَبٌ وَكَالْمُخَاطَبَهْ
٥٠	وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ هُمَا	فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا
٥١	لِعَشْرَةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الْفَاعِلِ	فَعَلَةٍ وَفَاعِلَيْنِ فَاعِلِ
٥٢	وَفَاعِلِينَ فُعَّلٍ فُعَّالِ	وَفِيهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي
٥٣	فَاعِلَةٍ فَاعِلَتَيْنِ فَاعِلَا	تِ وَفَوَاعِلَ كَمَا قَدْ نُقِلَا
٥٤	ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ لِسَبْعٍ يَاتِي	مَفْعُولَةٍ وَثَنِّ مَفْعُولَاتِ
٥٥	كَذَاكَ مَفْعُولٌ مُثَنَّاهُ وَمَفْـ	ـعُولُونَ ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ
٥٦	وَنُونَ تَوْكِيدٍ بِالَامْرِ النَّهْيِ صِلْ	وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ

شرع الناظم في بيان تصريف الألفاظ الصحيحة، وهي السالمة من حروف العلة والهمزة والتضعيف.

فقال: وَمَاضٍ اوْ مُضَارِعٌ تَـصَرَّفَا * لِأَوْجُهٍ كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ اعْرِفَا**

(**وَمَاضٍ**): مبتدأ، خبره جملة (**تَـصَرَّفَا**)، (**اوْ مُضَارِعٌ**): معطوف على (**ماضٍ**).

يَعْنِي: الفعل الماضي والفعل المضارع يتصرف كل منهما بسبب الإلحاق به، وكذا الأمر والنهي إلى أربعة عشر وجها.

قال: (**ثَلاَثَةٌ لِغَـائِبٍ كَـالْغَائِـبَهْ**).

يَعْنِي: الفعل الماضي والفعل المضارع يأتي كل منهما على ثلاثة أوجه للغائب، وكذا ثلاثة أوجه للغائبة.

أما الغائب: فللماضي نحو (**ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا**)، وللمضارع مثله، نحو: (**يَضْرِبُ، يَضْرِبَان، يَضْرِبُون**).

وكذلك الأمر: نحو (**لِيَضْرِبْ، لِيَضْرِبَا، لِيَضْرِبُوا**).

والنهي: نحو (**لا يَضْرِبْ، لا يَضْرِبَا، لا يَضْرِبُوا**)، هذا كله للفعل المبني للمعلوم، ومثله لمغير الصيغة.

أما الغائبة: فللماضي نحو (**ضَرَبَتْ، ضَرَبَتَا، ضَرَبْنَ**)، والمضارع نحو (**تَضْرِبُ، تَضْرِبَان، تَضْرِبْنَ**).

والأمر: نحو (**لِتَضْرِبْ، لِتَضْرِبَا، لِيَضْرِبْنَ**).

والنهي: نحو (**لا تَضْرِبْ، لا تَضْرِبَا، لا يَضْرِبْنَ**)، ومثلها لمغير الصيغة.

إذن ثلاثة للغائب، وثلاثة للغائبة.

ثم قال: (**كَذَا مُخَاطَبٌ وَكَالْمُخَاطَبَهْ**).

يَعْنِي: ومثل ما سبق للمخاطب، فله ثلاثة أوجه، وثلاثة أوجه للمخاطبة.

فالمخاطب: للماضي، نحو (**ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ**)، والمضارع نحو (**تَضْرِبُ، تَضْرِبَانِ، تَضْرِبُونَ**)، ومثلها لمغير الصيغة.

والأمر: (**اضْرِبْ، اضْرِبَا، اضْرِبُوا**).

والنهي: (**لا تَضْرِبْ، لا تَضْرِبَا، لا تَضْرِبُوا**).

والمخاطبة: للماضي نحو (**ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ**)، وللمضارع نحو (**تَضْرِبِينَ، تَضْرِبَانِ، تَضْرِبْنَ**)، **والأمر**: نحو (**اضْرِبِي، اضْرِبَا، اضْرِبْنَ**).

والنهي: نحو (**لا تَضْرِبِي، لا تَضْرِبَا، لا تَضْرِبْنَ**)، ومثلها لمغير الصيغة.

قوله: (**وَمُتَكَلِّمٌ لَهُ اثْنَانِ هُمَا**).

يَعْنِي: والمتكلم له صيغتان؛ لأنه لا يخرج عن حالتين:

إما وحده، وإما معه غيره.

ففي حالة الماضي: (**ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا**).

وفي حالة المضارع: (**أَضْرِبُ، نَضْرِبُ**)، ومثلهما حالة وقوعه مغير الصيغة.

وفي حالة الأمر حالة كونه مغير الصيغة: (**لأُضْرَبْ، لِنُضْرَبْ**).

وفي حالة النهي حالة كونه مغير الصيغة: (**لا أُضْرَبْ، لا نُضْرَبْ**).

قوله: (**فِي غَيْرِ أَمْرٍ ثُمَّ نَهْيٍ عُلِمَا**).

يَعْنِي: لا يكون الأمر والنهي للمتكلم في الفعل المبني للمعلوم، لكنَّ الصواب وقوعه على قلة، وقد ورد في فصيح الكلام.

فيجوز على قلة أن تقول في حالة الأمر: (**لأَضْرِبْ، ولِنَضْرِبْ**)، كما في قول: (**وَلْنَحْمِلْ**)، وقد ورد ذلك في كتاب الله جل وعلا، في قولهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ العنكبوت: (١٢).

وفي حالة النهي: (**لا أَضْرِبْ، لا نَضْرِبْ**).

تَصْرِيفُ اسْمِ الفَاعِلِ من الفِعْلِ المُجَرَّد

لِعَشْرَةٍ يُصَرَّفُ اسْمُ الْفَاعِلِ	فَعَلَةٍ وَفَاعِلَيْنِ فَاعِلِ
وَفَاعِلِينَ فُعَّلٍ فُعَّالِ	وَفِيهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي
فَاعِلَةٍ فَاعِلَتَيْنِ فَاعِلَا	تٍ وَفَوَاعِلَ كَمَا قَدْ نُقِلَا

شرع في تصريف اسم الفاعل، وقد ذكر له أوزانا عشرة، فقال: (لِعَشْرَةٍ):

الأول: (فَعَلَةٍ). نحو: (نَصَرَةٍ، وقَتَلَةٍ، وكَتَبَةٍ) وهو من جموع التكثير.

والثاني: (فَاعِلَيْنِ). نحو: (قَاتِلَيْنِ، ونَاصِرَيْنِ، وكَاتِبَيْنِ) وهو للمثنى المذكر.

والثالث: (فَاعِلٌ). نحو: (قَاتِلٍ، ونَاصِرٍ، وكَاتِبٍ)، وهو للمفرد المذكر.

والرابع: (فَاعِلِونَ). (كقَاتِلُونَ، ونَاصِرُونَ، وكَاتِبُونَ) وهو جمع مذكر سالم.

والخامس: (فُعَّلٌ). نحو: (قُتَّلٍ، ونُصَّرٍ، وكُتَّبٍ)، وهو من جموع التكثير.

والسادس: (فُعَّالٌ). نحو: (قُتَّالٍ، وكُتَّابٍ، وَنُصَّارٍ)، وهو من جموع التكثير.

والعين في هذين الوزنين مشددة، والفاء مضمومة، وإليهما أشار بقوله (**وَفِيهِمَا اضْمُمْ فَا وَشُدَّ التَّالِي**).

والسابع: (فَاعِلَةٌ). نحو: (قَاتِلَةٍ، ونَاصِرَةٍ، وكَاتِبَةٍ)، وهو للمفردة المؤنثة.

والثامن: (فَاعِلَتَيْنِ). نحو: (قَاتِلَتَيْنِ، ونَاصِرَتَيْنِ، وكَاتِبَتَيْنِ) لمثنى المؤنث.

والتاسع: (فَاعِلَاتٌ). نحو: (قَاتِلَاتٍ، ونَاصِرَاتٍ، وكَاتِبَاتٍ)، وهو لجمع المؤنث السالم.

والعاشر: (فَوَاعِلَ). نحو: (قَوَاتِلٍ، ونَوَاصِرٍ، وكَوَاتِبٍ)، جمع تكثير لمؤنث.

قوله: (كَمَا قَدْ نُقِلَا). **يَعْنِي:** كما نُقل عن العرب، وزاد الألف للإطلاق.

تَصْرِيفُ اسمِ المَفْعُولِ من الفِعْلِ المُجَرَّدِ

ثُمَّ اسمُ مَفْعُولٍ لِسَبْعٍ يَاتِي مَفْعُولَةٌ وثَنِّ مَفْعُولاتِ
كَذَاكَ مَفْعُولٌ مُثَنَّاهُ ومَفْـ عُولُونَ ثُمَّ جمعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ

شرع في بيان ذكر الأوزان التي يَتصرف عليها اسم المفعول.

فقال: (ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ لِسَبْعٍ يَاتِي).

يَعْنِي: أن اسم المفعول يأتي متصرفا على سبعة أوزان، وهي:

الأول: (مَفْعُولَةٌ). نحو: (مَقْتُولَةٍ، ومَنْصُورَةٍ، ومَكْتُوبَةٍ) للمفردة المؤنثة.

والثاني: (مَفْعُولَتَان). (كمَقْتُولَتَان، ومَنْصُورَتَان، ومَكْتُوبَتَان)، وهو للمثنى المؤنث، وإليه أشار بقوله: (وَثَنِّ).

والثالث: (مَفْعُولَاتٌ). نحو: (مَقْتُولَاتٍ، ومَنْصُورَاتٍ، ومَكْتُوبَاتٍ)، وهو لجمع الإناث.

والرابع: (مَفْعُولٌ). نحو: (مَقْتُولٍ، ومَنْصُورٍ، ومَكْتُوبٍ)، وهو للمفرد المذكر.

والخامس: (مَفْعُولانِ). (كمَقْتُولَانِ، ومَنْصُورَانِ، ومَكْتُوبَانِ)، وهو للمثنى المذكر، وإليه أشار بقوله (مُثَنَّاهُ).

والسادس: (مَفْعُولُونَ). (كمَقْتُولُونَ، ومَنْصُورُونَ، ومَكْتُوبُونَ) وهو لجمع المذكر.

والسابع: (مَفَاعِيلُ). نحو: (مَقَاتِيلَ، ومَنَاصِيرَ، ومَكَاتِيبَ)، وهو جمع تكسير، وإليه أشار بقوله: (ثُمَّ جَمْعُ تَكْسِيرٍ يُضَفْ).

وقوله: (يُضَفْ) أصله (يُضَافْ) حذف الألف منه لما وقف عليه، ضرورة للتخلص من التقاء الساكنين.

أَحْكَامُ نُونِ التَّوْكِيدِ

وَنُونَ تَوْكِيدٍ بِالَامْرِ النَّهْيِ صِلْ **وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ**

شرع في بيان أحكام نون التوكيد بنوعيها الخفيفة والمشددة.

فقال: (وَنُونَ). أي: وبمسمى النون، وهي مفعول به مقدم للفعل (صِلْ).

وقوله: (بِالَامْرِ). بهمزة وصل، أصله بالْأَمْرِ، خُفِّفَتِ الهمزة، فنُقلت الحركة على ما قبلها، (النَّهْيِ). أي: والنهي، وفي بعض النسخ بالواو، فيكون الوزن منكسرا.

(صِلْ): فعل أمر من (وَصَلَ، يَصِلُ، وَصْلاً، وصِلَةً) بمعنى: الرَّبْطِ.

والمعنى: صِلْ أيها الصرفي نونَ التوكيد بالأمر والنهي مطلقا، سواء كان لحاضر أو لغائب، وسواء كان الفعل مبنيا للمعلوم أو مغير الصيغة.

ونون التوكيد لا تدخل إلا على الأفعال كي تفيد التوكيد، وتخليص زمن الفعل للدلالة على الاستقبال.

والتوكيد لغة: تَأْكِيدُ الشيء وإحْكَامُهُ وتَوْثِيقُهُ، وهو مصدر (وَكَّدَ، يُوَكِّدُ، تَوْكِيدًا، فهو مُوَكِّدٌ، والمفعول مُوَكَّدٌ).

أما اتصالها بالأمر، فنحو: (اضْرِبَنْ، واضْرِبَنَّ، واضْرِبَانِّ، واضْرِبُونِّ، واضْرِبْنَانِّ، ولِتَضْرِبَنْ، ولِتَضْرِبَنَّ، ولِيَضْرِبَنْ، ولِيَضْرِبَنَّ، ولِتَضْرِبَانِّ، ولِتَضْرِبُونِّ، ولِتَضْرِبْنَانِّ).

وأما اتصالها بالنهي، فنحو: (لا تَضْرِبَنْ، ولا تَضْرِبَنَّ، ولا يَضْرِبَنْ، ولا يَضْرِبَنَّ، ولا تَضْرِبَانِّ، ولا تَضْرِبُونِّ، ولا تَضْرِبْنَانِّ)، ومثلها لمغير الصيغة.

وقوله: (**وَذَاتَ خِفٍّ مَعْ سُكُونٍ لَا تَصِلْ**).

يَعْنِي: لا تصل أيها الصرفي نون التوكيد الخفيفة مع ساكن كحال التثنية، بل يجب أن تكون النون مشددة ثقيلة، نحو (**لا تَضْرِبَانَّ، واضْرِبَانَّ**).

لأنك لو جعلتَ نون التوكيد خفيفة لالتقى ساكنان، فإذا حذفنا الأول منهما وهو الألف، لأصبح (**لا تَضْرِبَنَّ، واضْرِبَنَّ**) حينئذ التبس المفرد بالمثنى، وإذا بَقِيَتِ الألف، وأُوكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة لالتقى ثلاث نونات، نون التثنية، ونونا التوكيد، فحُذفت النون للجازم، ثم حُركت نون التوكيد بالكسر تشبيها لها بنون التثنية، وفَرْقا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، فأصبح (**لا تَضْرِبَانِّ، واضْرِبَانِّ**).

وكذلك لا تدخل نون التوكيد الخفيفة على جمع المؤنث، ولا جمع المذكر السالم خلافا للكوفيين، فلا يُؤكد كل منهما إلا بنون التوكيد الثقيلة.

يتبقى الفعل الماضي، فلا تدخل نون التوكيد على الفعل الماضي إلا على قلة؛ لأن نون التوكيد تُخلص زمن الفعل للاستقبال، وهذا ممتنع مع الماضي لفظا، وقد سُمع نحو: (**دَامَنَّ سَعْدُكِ لو رَحِمْتِ مُتَيَّماً**)، وقوله-صلى الله عليه وسلم-عن الدجال كما عند مسلم (**فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ**)، وفيها معنى بلاغي.

والناظم اختصر هذا المبحث اختصارا شديدا، وترك أمورا ومباحثَ مهمة مفيدة، وسوف أتركها كما تركها الناظم حتى لا نخرج عن المراد، والله أعلم.

مُحَصِّلَةُ فَصْلٍ فِي تَصْرِيفِ الصَّحِيحِ

١-الفعل الماضي والفعل المضارع يتصرف كل منهما بسبب الإلحاق به، وكذا الأمر والنهي إلى أربعة عشر وجها: (**ثلاثة للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم**).

٢-اسم الفاعل يتصرف لعشرة أوزان كما ذكرها الناظم: (**فَعَلَةٌ، وفَاعِلَانِ، وفَاعِلٌ، وفَاعِلِونَ، وفُعَّلٌ، وفُعَّالٌ، وفَاعِلَةٌ، وفَاعِلَتَانِ، وفَاعِلَاتٌ، وفَوَاعِلَ**).

٣-اسم المفعول يتصرف لسبعة أوزان: (**مَفْعُولَةٌ، ومَفْعُولَتان، ومَفْعُولَاتٌ، ومَفْعُولٌ، ومَفْعُولانِ، ومَفْعُولُونَ، وجمع التكسير كمَفَاعِيلَ**).

٤-نون التوكيد تنقسم إلى: (**خفيفة، وثقيلة**).

٥-نون التوكيد لا تدخل إلا على الأفعال كي تفيد التوكيد، وتخليص زمن الفعل للدلالة على الاستقبال، ولا تدخل على الماضي إلا على قلة.

وتدخل نون التوكيد سواء كانت ثقيلة أو خفيفة على المضارع بأنواعه والأمر، إلا الخفيفة، فلا تجتمع مع ساكن، كحال التثنية والجمع، حينئذ لا بد أن تكون النون مشددة ثقيلة.

فَصْلٌ فِي فَوَائِدَ

فَصْلٌ فِي فَوَائِد

٥٧	بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ	وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ
٥٨	وَغَيْرَهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا	وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلَازِمًا يُرَى
٥٩	لِصَادِرٍ مِنِ امْرَأَيْنِ فَاعَلَا	وَقَلَّ كَالْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلَا
٦٠	وَلَهُمَا أَوْ زَائِدٍ تَفَاعَلَا	وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَلَا
٦١	وَابْدِلْ لِتَاءِ الِافْتِعَالِ طَاءً انْ	فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإِطْبَاقٍ تَبِنْ
٦٢	كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ	أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَارِ صُنْ
٦٣	وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَاً سَكَنْ	أَوْ وَاوًا اوْ ثَا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ
٦٤	وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أُوَيْسًا هَلْ تَنَمْ	فَوْقَ الثَّلَاثِ إِنْ بِذِي الْمَرَامُ تَمْ
٦٥	وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ مَا عَدَا	فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى

الفِعْلُ المُتَعَدِّي واللَّازِمُ

بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ   وَحَرْفِ جَرٍّ إنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ
وَغَيْرَهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا   وَإِنْ حَذَفْتَهَا فَلَازِمًا يُرَى

شرع الناظم في الكلام على بعض الفوائد، وبدأ بالفعل المتعدي واللازم.

الفَصْلُ لُغَةً: الحاجزُ بين الشيئين، هذا المشهور، وله معان أخر.

وهو مصدر (فَصَلَ، يَفْصِلُ، فَصْلًا، فهو فَاصِلٌ، ومَفْصُولٌ) ويُجمع على (فُصُولٍ)، وهو مصدر أريد به اسم الفاعل.

واصطلاحا: هو أحدُ أَجْزَاءِ الكتاب مما هو مُندرج تحت باب معين، ويكون غالبا للتفرقة بين حكمين، فهذه الفوائد كلها تندرج تحت أبواب، (وفَوَائِدُ) جمع (فَائِدَةٍ)، والمراد بها هنا ما يستفيده القارئ من عِلْمٍ.

والفعل المتعدي كما سبق بيانه: هو ما يرفع فاعلا، وينصب مفعولا به بنفسه، (كضَرَبْتُ زَيْدًا)، وقد يَنصب مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل، (كأَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، (وكَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، وقد ينصب مفعولين الثاني منهما خبر للأول في الأصل، (كرَأَيْتُ زَيْدًا كَرِيمًا)، (وظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا).

والفعل اللازم أو القاصر: هو ما يرفع فاعلا ولم ينصب مفعولا به بنفسه، نحو (جَاءَ زَيْدٌ)، فالفعل (جَاءَ) لازم؛ لكونه لم ينصب مفعولا به.

لكنه قد ينصب غير المفعول به، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، فنصب حالا.

هذا الفعل اللازم قد يتعدى بواسطةٍ فينصب مفعولا به، وهو ما سيذكره الناظم.

قال: (بِالْهَمْزِ وَالتَّضْعِيفِ عَدِّ مَا لَزِمْ ** وَحَرْفِ جَرٍّ إِنْ ثُلَاثِيًّا وُسِمْ)

قوله: (بِالْـهَمْزِ). متعلق بعَدِّ، والمراد بالهمز همزة النقل أو التعدية، **(وَالتَّضْعِيفِ وَحَرْفِ جَرٍّ)** معطوفان عليه.

والمعنى: عَدِّ أيها الصرفي الفعلَ الثلاثي اللازم بهمزة التعدية والتضعيف وحرف الجر.

فقد ذكر الناظم ثلاثة طرق لتعدية الفعل الثلاثي اللازم، بأي واسطة أو طريقة من هذه الطرق نقوم بجعل الفعل اللازم متعديا، فينصب مفعولا به، إما لفظا كما هو الحال في التضعيف، وهمزة التعدية، وإما مَعْنًى كما هو الحال في حرف الجر.

الأولى: (بِالْـهَمْزِ): أى بمسمى همزة التعدية، نحو: **(أَجْلَسْتُ زَيْدًا)**، الفعل **(جَلَسَ)** لازم في الأصل؛ لكونه لا ينصب مفعولا به، فلما دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولا به، فأصبح **(زيدٌ)** بعد أن كان فاعلا **(مفعولا به)**.

وكذا تجعل همزةُ التعدية الفعلَ المتعدِيَ لواحدٍ متعديا لاثنين، نحو **(أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً)**، وتجعل الفعل المتعدي لاثنين متعديا لثلاثة، كما في باب **(أعلم وأرى)**، نحو: **(أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا عَالِمًا)**.

والـهَمْزُ لُغَةً: الغَمْزُ، والضَّغْطُ، من (**هَـمَزَ يَهْمِزُ هَمْزًا، فهو هَامِزٌ ومَهْمُوزٌ**).

والهمزة: صوتٌ شديدٌ، مخرَجُهُ من الحنجرة، وهي من حروف المعاني كما سبق بيانه، والمراد بها هنا همزة التعدية.

وقلنا: همزة التعدية كما أشار إليه الناظم بقوله: (**عَدِّ مَا لَزِمْ**) احترازا من همزة المطاوعة؛ لكونها تعكس، فتجعل الفعل المتعدي لازما، نحو الفعل (**قَشَعَ**) فهو متعدٍّ، **تقول**: (**قَشَعَ اللهُ الْغَيْمَ**)، فإذا أَدْخَلْتَ عليه همزة المطاوعة صار لازما، نحو: (**أَقْشَعَ الْغَيْمُ**).

والثانية: (**بالتَّضْعِيفِ**).

والتضعيف لغة: مُطْلَقُ التَّكْرَارِ، وهو مصدر (**ضَعَّفَ يُضَعِّفُ تَضْعِيفًا**)، **واصطلاحا**: هو تكرار خاص لعين الفعل، فحينئذٍ يصير الفعل اللازم متعدِّيًا نحو: (**خَرَجَ زيدٌ**)، فالفعل (**خَرَجَ**) لازم؛ لكونه لم ينصب مفعولا به، فإذا أردْتَّ تَعْدِيَتَهُ بالتضعيف قلتَ: (**خَرَّجْتُ زَيْدًا**)، أو (**خَرَّجْتُ الحديثَ**) ومثله (**جَلَسَ**)، تقول: (**جَلَّسْتُ زَيْدًا**)، فنصب كل منهما مفعولا به بعد التضعيف.

الثالثة: (**بحَرْفِ الجَــرِّ**).

نحو: (**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**)، فالفعل (**مرَّ**) لازم، تقول (**مَـرَّ زيدٌ**)، فإذا قلت: (**مَرَرْتُ بِزَيْدٍ**)، بزيد متعلق (**بِمرَّ**)، فالفعل مرَّ تعدي بحرف الجر؛ لكونه نصب مفعولا به، لكن ليس كتعدية الفعل بالهمزة والتضعيف.

فإنه في هذه الحالة ينصب مفعولا به لفظا ومعنى، أما تعدية الفعل بحرف الجر فإنها تكون في المعنى، فزيد هذا مفعول به معنى؛ لأن المرور وقع عليه.

ونقول: (**في المعنى**)؛ لكون الحرف لا يقع مفعولا به، خلافا لبعض النحاة كالفراء، والزمخشري، وأبي حيان، وغيرهم؛ حيث ذهبوا إلى أن الحرف قد يقع مفعولا به، وهذا مرجوح، ولا يليق بنا في هذا المختصر أن نبسط القول في هذا.

إذن: هذه طرق ثلاثة لتعدية الفعل اللازم الثلاثي.

وإليه أشار بقوله: (**إِنْ ثُلاَثِيًّا وُسِمْ**).

(**ثُلاَثِيًّا**): خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وجملة (**وُسِمْ**) نعت لثلاثيا، ويجوز أن نجعل ثلاثيا مفعولا به مقدما للفعل وسم.

قوله: (**وَغَيْرَهُ عَدِّ بِمَا تَأَخَّرَا**).

يَعْنِي: عَدِّ أيها الصرفي غيرَ الفعل الثلاثي اللازم بالمتأخر مما ذكرتُه لك في البيت السابق، وهو حرف الجر، فالأفعال الرباعية والخماسية والسداسية لا تتعدى إلا بحروف الجر، أما الهمزة والتضعيف فلا تتعدى بهما.

أما الرباعي: فنحو: (**خَضْرَمَ زيدٌ**)، خَضْرَمَ فعل رباعي لازم بمعنى (**لَحَنَ**)، فإذا أردْتَّ تعديتَه بحرف الجر قلتَ: (**خَضْرَمْتُ بالكلام**)، **يَعْنِي:** (لحنتُ بالكلام)، وهذا قليل في لسان العرب.

وأما الخماسي: فنحو (**انْطَلَقَ زَيْدٌ**)، انطلق فعل خماسي لازم، فإذا أردْتَّ تعديتَه بحرف الجر قلتَ: (**انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ**).

وأما السداسي: فنحو (**اطْمَـأَنَّ زيدٌ**) فإذا أردْتَّ تعديتَه بحرف الجر قلتَ (**اطْمَـأْنَنْتُ على زيدٍ**).

قوله: (**وَإِنْ حَذَفْـتَهَا**). يَعْنِي: إن حذفت أسباب التعدية، (**فَـلاَزِمًـا يُـرَى**): فيعود الفعل لازما إلى أصله، فيرى لازما.

وهناك أسباب أخرى للتعدية سنذكر بعضها في معاني صيغ الزوائد، وكذلك التضمين، وزيادة (است).

ثم إن الناظم لم يتكلم على أسباب اللزوم كما تكلم على أسباب التعدية، وأشهرها تغيير صيغة الفعل، والمطاوعة، والتضمين، وسوف أترك كل ذلك اختصارا كما تركه الناظم، وسوف يذكر في البيتين التاليين صيغة فاعل وتفاعل.

مَعَانِي صِيغَتَي فَاعَلَ وتَفَاعَلَ

لِصَادِرٍ من امْرَأَيْنِ فَاعَـــلا	وَقَلَّ كالْإِلَـهُ زَيْدًا قَاتَـــلا
وَلَهُـمَا أَوْ زَائِـدٍ تَـفَاعَـلا	وَقَدْ أَتَى لِغَيْرِ وَاقِعٍ جَـلا

قال: لِصَادِرٍ مِنِ امْرَأَيْنِ فَاعَـــلَا).

قوله: (لِصَادِرٍ). جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

وقوله: (فَاعَلَا). مبتدأ مؤخر مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وزاد الألف للإطلاق.

والمعنى: أن وزن (فَاعَلَ) يكون للدلالة على وقوع الحدث واشتراكه بين اثنين، كقولك: (ضَارَبَ زيدٌ عمرًا)، فكل من زيد وعمرو شارك الآخر في الضرب.

وَقَلَّ أن يأتي وزنُ فَاعَلَ للدلالة على وقوع الحدث من واحد ولا يتشارك معه غيره، وقد مَثَّلَ له بقوله: (وَقَلَّ كَالْإِلَهُ زَيْدًا قَاتَلَا)، ومثله: (عَاقَبْتُ اللِّصَّ).

الكاف في قوله: (كَالْإِلَـهُ) بمعنى مثل، ودخلت على محذوف، وهي فاعل للفعل (قَلَّ) يَعْنِي: (قَلَّ مثلُ قولك: الإلهُ قَاتَلَ زَيْدًا).

(الْإِلَـهُ): مبتدأ، (زَيْدًا): مفعول به مقدم، (قَاتَلَا): فعل وفاعل، وزاد الألف للإطلاق، وجملة (زَيْدًا قَاتَلَ) في محل رفع خبر المبتدإ.

ويأتي وزن فَاعَلَ كذلك للموالاة. نحو: (وَالَيْتُ الصَّوْمَ) يعني: أوليتُه وأتبعتُ بعضَه بعضًا.

ويأتي على أصله ويراد به مطلق الفعل. نحو: (سَافَرَ زَيْدٌ) أي: فَعَلَ السفر.

وقد يكون الفعل لازما فيصبح متعديا إذا بنيتَه لوزن (**فَاعَلَ**)، **نحو**: (**جَلَسَ زَيْدٌ**)، فإذا قلتَ: (**جَالَسْتُ زَيْدًا**)، أصبح متعديا.

قوله: (وَلَهُـمَا أَوْ زَائِـدٍ تَفَاعَــلَا):

يَعْنِي: أن وزن تَفَاعَــلَ يأتي للتشارك بين اثنين فأكثر، ويدل على المشاركة أيضا، وكل من المتشاركين يكون فاعلا في اللفظ، مفعولا به في المعنى.

نحو: (**تضاربَ زيدٌ وعمرٌو**)، كل منهما ضارب الآخر، وكل منهما فاعل لفظا، ومفعول به معنى؛ لأن الضرب وقع منهما، ووقع عليهما.

ووزن (**تَفَاعَــلَ**) يُصَيِّـرُ الفعلَ المتعديَ لازما، كالمثال السابق: (**ضَارَبَ زَيدٌ عَمْرًا**)، يُصبح لازما إذا قلتَ: (**تَضَارَبَ زيدٌ وعَمْرٌو**).

ويُصَيِّـرُ الفعلَ المتعديَ لاثنين متعديا لواحد، نحو: (**قَاسَمَ زيدٌ عمرًا الهدية**)، **فإذا قلتَ**: (**تقاسم زيدٌ وعَمْرٌو الهَدِيَّةَ**) صَارَ متعديا لمفعول واحد.

وقوله: (وَقَـدْ أَتَى لِـغَـيْرِ وَاقِـعٍ جَـلَا).

يَعْنِي: قد يأتي وزن (**تَفَاعَلَ**) لغير التشارك، كالتظاهر بالفعل دون حقيقته، **نحو**: (**تَغَافَلَ زيدٌ عن المذاكرة**) يعني: تظاهر بالغفلة وهي منتفية عنه، ونحو: (**تَـمَـارَضَ زيدٌ**) يعني: تظاهر بالمرض وليس به مرض، وفي هذه الحالة لا يكون صادرا إلا من واحد.

ويأتي لحصول الشيء تدريجيا. نحو: (**تَوَارَدَتِ الإبلُ**) أي: حصل ورودها بالتدريج، **ويأتي أيضا لمطاوعة فَاعَلَ**، نحو: (**بَاعَدْتُّهُ فَـتَـبَاعَدَ**).

إبْدَالُ تَاءِ الِافْتِعَال

وَابْدِلْ لِتَاءِ الِافْتِعَالِ طَاءً انْ	فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإِطْبَاقٍ تَبِنْ
كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ	أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَارِ صُنْ
وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَا سَكَنْ	أَوْ وَاوًا اوْ ثَا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ

قوله: (وَابْـدِلْ لِتَاءِ).

يَعْنِي: وَابْـدِلْ تَاءً، فاللام زائدة للوزن، (وتَاءً): مفعول به أول منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله: (الِافْتِعَالِ). أي: ما يُشتق منه، فليس المراد المصدر فحسب، (طَـاءً): مفعول به ثان.

وقوله: (انْ فَاءٌ مِنَ احْرُفٍ لِإِطْبَاقٍ تَبِنْ).

(ان): شرطية، بهمزة وصل للوزن، (فَاءٌ): فاعل لفعل محذوف تقديره (تَظْهَرُ، أو تَبِنُ)، يَعْنِي: إن تظهر فاءٌ، (مِنَ احْـرُفٍ) جـار ومـجـرور متـعلـق بمحذوف حال من الفاعل (فاءٌ).

وقوله (لِإِطْبَاقٍ). يَعْنِي: لأحرف من أحرف الإطباق التي هي (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، (وتَبِنْ): أصله تَبِنُ، من الظهور، وقف عليه، فالتقى ساكنان، فحذف الأول منهما ضرورة للوقف.

والمعنى: أبدل أيها الصرفي التاءَ من مادة الافتعال طاءً حال كون الفاء وقعت حرفا من حروف الإطباق الأربعة.

نحو: (**اصْطَلَحَ**) أصله (**اصْتَلَحَ**)، من (**صَلَحَ**)، وقعت فاء الفعل صادًا، وحرف الصاد من حروف الإطباق، ووقعت بعدها تاء الافتعال، فأُبْدِلَتِ التَّاءُ طاءً، فأصبح (**اصْطَلَحَ**)، وكذا (**اصْتَبَرَ**) أصبح (**اصْطَبَرَ**)، (**واضْتَرَبَ**) أصبح (**اضْطَرَبَ**).

ثم قال: (كَمَا تَصِيرُ دَالًا انْ زَايًا تَكُنْ ** أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا كَالِازْدِجَارِ صُنْ)

قوله: (**كَمَا**). **الكاف**: للتشبيه، (**وما**): مصدرية، **يَعْنِي**: كصيرورة، فاء الافتعال دَالًا.

وقوله: (**انْ زَايًا تَكُنْ أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا**).

يَعْنِي: إن تكن الفاء زايا أَوْ ذَالًا اوْ دَالًا.

والمعنى: كما أن تاء الافتعال تُقلب طاء فكذلك تُقلب دالا إن كانت فاء الفعل حرفًا من الحروف الثلاثة (**الزاي، والدال، والذال**)، حينئذ وجب قلب التاء (**زَايًا، أَوْ ذَالًا، أَوْ دَالًا**)، وقد مثل الناظم بقوله: (**كَالِازْدِجَارِ صُنْ**) وهو مصدر (**ازْدَجَرَ**)، أصلها (**ازْتَجَرَ**) قُلبت التاء دالاً، فصارت (**ازْدَجَرَ**).

وكذا (**ادَّكَرَ**) أصلها (**اذْتَكَرَ**)، فأُبدلت التاء دالا فصارت (**اذْدَكَرَ**)، ثم أُدغمت الذال في الدال، فأصبح (**ادَّكَرَ**).

وكذا (**ادَّمَعَ**) أصله (**ادْتَمَعَ**) أُبدلت التاء دالا فصارت (**ادْدَمَعَ**)، ثم أُدغمت الدال في الدال فصار (**ادَّمَعَ**).

ثم قال: (وَإِنْ تَكُنْ فَا الِافْتِعَالِ يَـًا سَكَنْ ** أَوْ وَاوًا اوْ ثًـا صَيِّرَنْ تَا وَادْغِمَنْ)

يَعْنِي: إن كانت فاء الافتعال ياء ساكنة، أو واوا، أو ثاءً فتُقلب كل منها تاء ثم تُدغم التاء في التاء، **وقال**: (**يَـًا**) بالتنوين على لغة، وليس بالقصر، ولو كانت بالقصر لما جاز التنوين.

نحو (**اتَّعَدَ**)، ماضيه من (**وَعَدَ**)، فافْتَعَلَ منه يكون على (**اوْتَعَدَ**)، وقعت الفاء واوًا ساكنة، فقُلبت الواو تاءً (**اتْتَعَدَ**)، ثم أُدغمت التاء في التاء فصار (**اتَّعَدَ**).

ومثلها (**اتَّصَلَ**)، من (**وَصَلَ**)، فافْتَعَلَ منه يكون على (**اوْتَصَلَ**)، قُلبت الواو تاء وأُدغمت التاء في التاء، فصار (**اتَّصَلَ**)، وكذا اتقي، أصله (**اوْتَقَى**) فصار (**اتَّقَى**).

(**واتَّسَرَ**)، من (**اليسر**)، أصله (**ايتَسَرَ**)، وقعت الفاء ياء فقُلبت الياء تاءً، ثم أُدغمت التاء في التاء، فصار (**اتَّسَرَ**).

(**واتَّغَرَ**) من الثغر، أصله (**اثْتَغَرَ**)، وقعت الفاء ثاء فقُلبت الثاء تاءً، ثم أُدغمت التاء في التاء، فصار (**اتَّغَرَ**).

حُرُوفُ الزِّيَادَة

وَاحْكُمْ بِزَيْدٍ مِنْ أُوَيْسًا هَلْ تَنَمْ	فَوْقَ الثَّلَاثِ إِنْ بِذِي الْمَرَامُ تَمْ

شرع في الكلام على أحرف الزيادة.

فقال: (وَاحْكُمْ). أيها الصرفي (بِزَيْدٍ): بزيادة حرف من هذه الأحرف العشرة **(الهمزة، والواو، والياء، والسين، والألف، والهاء، واللام، والتاء، والنون، والميم)** المجموعة في كلمة **(أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ)**، أو مجموعة في كلمة **(سَأَلْتُمُونِيهَا)** أو في كلمة **(أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ)**.

(أُوَيْسًا): منادى مبني على الضم، ونَوَّنَهُ الناظم للوزن فَنَصَبَهُ، **(وأُوَيْسٌ)** تصغير **(أَوْسٍ)**، وهو اسمُ عَلَمٍ مُذَكَّرٍ، **(والأُوَيْسُ)** أيضا هو الذِّئْبُ، الذي هو الحيوان المعروف، **(وتَنَمْ)**: أصله **(تَنَامْ)**، حَذَفَ الناظم الألف ضرورة للوقف.

فإذا كانت الكلمة زائدة على ثلاثة أحرف، ولم تكن الزيادة مما سبق الكلام عليه سواء بالتضعيف، أو بتكرار حرف أصلي، تَعَيَّنَ أن تكون الزيادة من حروف **(أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ)**.

وقوله: **(إِنْ بِذِي الْمَرَامُ تَمْ)**.

يَعْنِي: إن تم المَطْلَبُ المقصودُ من اللفظ.

ومعرفة الحرف الزائد له طرق عند الصرفيين، أشهرها:

الأول: سقوط الحرف الزائد في بعض التصاريف.

والثاني: معرفة الأوزان السماعية التي جاءت عن العرب، كما سبق الكلام عليه في الفعل المزيد، فراجعه.

وحروف **(سَأَلْتُمُونِيهَا)** قد تكون أصلية، وليس المراد أنها لا تكون إلا زائدة، وهذا واضح لا غموض، فالفعل **(نَصَرَ)** فيه حرف النون، وهو من حروف سألتمونيها، لكنَّ النون فيه أصلية، وحروف سألتمونيها لا بد أن تكون زائدة، كالنون الأولى من **(نَنْصُرُ)**.

الفِعْلُ الرُّبَاعِيُّ والخُمَاسِيُّ والسُّدَاسِيُّ
مِنْ حَيْثُ التَّعَدِّي واللُّزُومُ

وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ مَا عَدَا	فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى
كُلُّ الْخُمَاسِيْ لاَزِمٌ إِلَّا افْتَعَلْ	تَفَعَّلَ اوْ تَفَاعَلَا قَدِ احْتَمَلْ
كَذَا السُّدَاسِيْ غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا	وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْعُولٍ صِلَا

شرع في الكلام على غير الثلاثي من حيث التعدي واللزوم.

فقال: (وَغَالِبَ الرُّبَاعِ عَدِّ).

(وَغَالِبَ): مفعول به مقدم للفعل (عَدِّ).

يَعْنِي: عَدِّ أيها الصرفي غالب الفعل الرباعي، سواء كان الفعل رباعيا مزيدا، أو أصليا، ونص على (غالب) لكونه قد يأتي لازما على قلة، نحو: (أَصْبَحَ زيدٌ)، ونحو: (سَافَرَ زيدٌ).

وقوله: (مَا عَدَا فَعْلَلَ فَاعْكِسَنْ كَدَرْبَخَ اهْتَدَى).

يعني: إلا وزن (فَعْلَلَ) على عكس ما سبق بيانه، فالغالب فيه اللزوم.

مثل قولك: (دَرْبَخَ زيدٌ). إذا طأطأ رأُسه وحَنَى ظَهْرَهُ.

ثم قال: (كُلُّ الْخُمَاسِيْ لاَزِمٌ).

يعني: الخماسي عكس الرباعي، فالغالب في الخماسي اللزوم، سواء كان خماسيا مزيدا على الثلاثي بحرفين، أو مزيدا على الرباعي بحرف واحد.

وقوله: (**إِلَّا افْـتَعَلْ تَـفَـعَّلَ اوْ تَـفَاعَلَا قَدِ احْـتَمَلْ**).

يعني: إلا ثلاثة أوزان من الفعل الخماسي فإنها تحتمل التعدي واللزوم، فلا يُـحكم بغالب فيها، وإنما يُنظر لكل فعل بحسبه.

الأول: وزن (**افْـتَعَلَ**)، نحو: (**اجْتَمَعَ القومُ**)، (**واكْتَسَبَ المالَ**).

والثاني: وزن (**تَـفَـعَّلَ**)، نحو: (**تَكَلَّمَ زَيْدٌ**)، (**وتَعَلَّمَ الْعِلْمَ**).

والثالث: وزن (**تَـفَاعَلَ**)، نحو: (**تَقَاتَلَ الْقَوْمُ**)، (**وتَبَادَلْنَا الحديثَ**).

ثم قال: (**كَذَا السُّدَاسِيْ**).

أي: كذا السداسي سواء كان من مزيد الثلاثي بثلاثة حروف أم من مزيد الرباعي بحرفين، فهو مثل الخماسي، كله لازم، (**غَيْرَ بَابِ اسْتَفْعَلَا**) فإنه يكون محتملا للتعدي واللزوم، (**كاسْتَغْفَرَ اللَّـهَ**)، (**واسْتَحْجَرَ الطِّينُ**).

كذا: (**وَاسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى بِمَفْـعُولٍ صِلَا**).

الفعل (**اسْرَنْدَى**) بمعنى (**عَلَا**)، (**وَاغْرَنْدَى**) بمعنى (**غَلَبَ**).

والمعنى: وكذا يُستثنى من السداسي كل من الفعل (**اسْرَنْدَى**)، والفعل (**اغْرَنْدَى**)، فإنهما متعديان (**بِمَفْـعُولٍ صِلَا**)، أي صله بمفعوله، كما في قول الراجز:

قد جَعَلَ النُّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي * أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَغْرَنْدِينِي**

مَعَانِي صِيغَةِ أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ

لِـهَمْزِ إفْعَالٍ معَانٍ سَبْعَةُ ... تَعْدِيَــةٌ صَيْرُورَةٌ وكَثْرَةُ
حَيْنُونَةٌ إزَالَــةٌ وِجْدَانُ ... كَذَاكَ تَعْرِيضٌ فَذَا البَيَانُ
لِسينِ الاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِ ... لِطَلَبٍ صَيْرُورَةٍ وِجْدَانِ
كَذَا اعْتِقَادٌ بَعْدَهُ التَّسْلِيمُ ... سُؤَالُهُمْ كَاسْتَخْيِرَ الكَرِيمُ

سبق وأن ذكر الناظم للفعل الثلاثي المزيد بأقسامه الثلاثة والرباعي بقسيمه (أوزانا)، ولكل وزن منها معنى مختلف، وقد يتشارك بعضها مع بعض في معنى أو أكثر، وخَصَّ بالذكر هنا همزة (أَفْعَلَ) المزيد على الثلاثي بحرف واحد، وقد ذكر لها سبعة معانٍ:

قوله: (لِهَمْزِ). جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهَمْزِ مضاف، (وإِفْعَالٍ): مضاف إليه، والإِفْعَالُ مصدر (أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالًا)، (مَعَانٍ): مبتدأ مؤخر، (وسَبْعَةُ): نعت له، (تَعْدِيَةٌ): بدل من قوله (سبعة).

إذن: المعنى الأول لهمزة أَفْعَلَ: (التَعْدِيَةُ)، وهي جعل الفعل اللازم متعديا، نحو: (أَجْلَسْتُ زيدا).

والثاني: (الصَيْرُورَةُ). نحو: (أَفْلَسَ زيدٌ) إذا صار ذا فُلُوس.

والثالث: (الكَثْرَةُ). نحو: (أَثْمَرَ البُسْتَانُ) يَعْنِي: كَثُرَ ثَمَرُهُ.

والرابع: (الحَيْنُونَةُ). نحو: (أَحْصَدَ الزَّرْعُ): يَعْنِي: حَانَ وَقَرُبَ وقتُ حَصَادِهِ.

الخامس: (**الإِزَالَةُ**). نحو:(**أَقْذَيْتُ عينَ زيدٍ**) يعني: أزلتُ القذى عن عينه.

والسادس: (**الوِجْدَانُ**). نحو: (**أَشْجَعْتُ زيدًا**) يعني: وجدتُه شجاعا.

والسابع: (**التَعْرِيض**). نحو: (**أَرْهَنَ البيتَ**) يعني: عرضه للرهن.

هذا ما اقتصر عليه الناظم.

وقد تأتي كذلك صيغة (أَفْعَلَ) للدخول في مكان معين، أو زمان معين. نحو: (**أصبحَ زيدٌ**)، إذا دخل عليه الصبح، أو (**أعْرَقَ زيدٌ**)، إذا دخل العراق.

وتأتي للمطاوعة لوزن فعَّلَ. نحو: (**جَلَّسْتُ زيدًا فأَجْلَسَ**)، إلى غير ذلك من المعاني، وقد تأتي على معناها دون معنى زائد.

ووزن (**أَفْعَلَ**) في لسان العرب يأتي متعديا، وقلَّ أن يأتي لازما، نحو: (**أَفْطَرَ الرَّجُلُ، وأَنْسَلَ الرِّيشُ**).

ثم قال: (**لِسِينِ الِاسْتِفْعَالِ جَا مَعَانِ**).

(**لِسِينِ**): متعلق بجاء، (**جَا**): لغة في (**جاء**)، أو قصرها للوزن، وحملها على كونها لغة أحسن، وكذا كل ما كان لغة فالأصل ألا يكون ضرورة.

إذن: شرع في الكلام على سين (**اسْتَفْعَلَ**)، وذكر لها ستة معانٍ:

الأول: (**الطَلَبُ**). نحو: (**اسْتَغْفِرُ الله**)، يَعْنِي: أطلبُ منه المغفرة، وقد يكون الطلب على سبيل المجاز، (**كاستخرجتُ الذهبَ من المَعْدِنِ**)، سُمِّيَتِ الممارسة في إخراجه والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا؛ حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

الثاني: (**الصَّيْرُورَةُ**). نحو: (**اسْتَحْصَنَ المُهْرُ**) يعني: صار حِصَانًا، وكذا يُقال له: التَّحَوُّلُ من شيء إلى شيء، وهذه الصيرورة التَّحَوُّلُ قد يكون على سبيل الحقيقة.

وقد تكون على سبيل المجاز، كما في المَثَل: (**إن البُغاثَ بأرْضِنا يَسْتَنْسِرُ**)، **يَعْنِي**: يصير كالنَّسْرِ في القوة، **والبُغَاثُ**: طائر ضعيف الطيران، **ومعناه**: إن الضعيف بأرضنا يصير قويًّا لاستعانته بنا.

الثالث: (**الوِجْدَانِ**). نحو: (**اسْتَجَدْتُ الكتابَ**) **يَعْنِي**: وجدته جيدا.

الرابع: (**الاعْتِقَادُ**). نحو: (**اسْتَحْسَنْتُ الطعام**)، أي اعتقدت حسنه.

الخامس: (**التَّسْلِيمُ**). والمراد به اختصار حكاية الشيء، نحو: (**اسْتَرْجَعَ الرجلُ**) **إذا قال**: (**إِنَّا للهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ راجعون**).

السادس: (**السُّؤَالُ**). وقد مثل له بقوله (**كَاسْتَخْيَرَ الكَرِيمُ**) أي: سأل الخيرَ.

هذا ما اقتصر عليه الناظم، وقد تأتي كذلك:

للقوة: (**كاسْتُهْتِرَ، واسْتُكْبِرَ**)، يعني: قَوِيَ هِتْرُه وكِبْرُهُ.

وللمصادفة: (**كاسْتَكْرَمْتُ زيدًا**)، يعني: صادفته كريمًا.

وللمطاوعة: كأَحْكَمْتُهُ فاسْتَحْكَمَ، وأَقَمْتُهُ فاسْتَقَامَ.

وربما كان بمعنى أفْعَلَ: كأجاب واستجاب.

وربما جاء (اسْتَفْعَلَ) من غير أن يجيء له ثلاثي مجرد، فيُكتفي في هذه المادة بالمزيد، نحو قوله تعَالَى: ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ القصص: ٢٥.

بَعْضُ مَعَانِي الأَوْزَانِ التِّي لَمْ يَذْكُرْهَا النَّاظِمُ

١-فَعَّلَ:

يأتي وزن (فَعَّلَ) في لسان العرب لعدة معانٍ، منها:

النسبة. كقول: (**فسَّقْتُ زيدًا، أو كفَّرتُ زيدًا**) إذا نسبتَه إلى الفسق، أو الكفر.

والصيرورة. نحو: (**حَجَّرَ الطينُ**)، يعني: صار الطين كالحجر في الجمود.

والتكثير. نحو: (**طَوَّفَ زيدٌ**)، يعني: أكثر من التَّطْوَافِ.

والتوجه إلى مكان أو زمان معين. نحو: (**شرَّقْتُ، أو غرَّبْتُ**)، يَعْنِي: تَوَجَّهْتُ إلى الشرق، أو الغرب.

والنحت: وهو اختصار حكاية شيء ما، وقد سبقت الإشارة إليه في شرح البسملة، فإن من الأوزان التي يكون عليها النحت وزن (**فَعَّلَ**)، نحو: (**سَبَّحَ، وهَلَّلَ**).

وقد يَرِدُ وزن (فَعَّلَ) على أصله. نحو: (**فَكَّرَ**).

٢-انْفَعَلَ.

له معنى واحد مشهور وهو المطاوعة؛ ولذلك يكون لازما، نحو: (**قَطَّعْتُ اللَّحْمَ فَانْقَطَعَ، وكَسَّرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ**).

٣-افْتَعَلَ.

يأتي بمعنى الاتخاذ، نحو: (**اتَّخَذَ زيدٌ خَاتَمًا من فِضَّةٍ**).

والاجتهاد. نحو: (**اكْتَتَبَ، واجْتَهَدَ زيد في طلب العلم**).

والإظهار. نحو: (**اعْتَذَرَ**) يعني: أظْهَرَ العذر.

والتشارك. نحو: (**اقْتَتَلَ زيدٌ وعمرٌو**) يَعْنِي: تشارك كل منهما في القتال.

والمبالغة. نحو: (**ارْتَدَّ فلان**) يعني: بالغ في الردة.

والمطاوعة. نحو: (**قَرَّبْتُه فَاقْتَرَبَ**)، **ويأتي على أصله**، نحو (**اشْتَمَلَ الثَّوْبَ**).

٤ -افْعَلَّ:

له معنى مشهور، وهو قوة اللون أو العيب، نحو: (**احْمَرَّ، واصْفَرَّ، وابْيَضَّ، واعْوَرَّ**)، ولا يكون إلا لازما.

٥ -تَفَعَّلَ:

يأتي بمعنى الاتخاذ. نحو: (**تَوَسَّدَ ثَوْبَهُ**): **يعني**: اتخذه وِسَادَةً.

والمطاوعة لفَعَّلَ. نحو: (**نَبَّهْتُ زيدا فتَنَبَّه**).

والتكلف. نحو: (**تَصَبَّرَ زيدٌ**) يعني: تكلف الصبر.

والتجنُّبُ والوِقَايَةُ. نحو: (**تحَرَّجَ زيدٌ**) يعني: تجنب الحرج واتقاه.

والتَّدْرِيجُ. نحو: (**تَجرَّعْتُ الماء**) يعني: شربتُه جُرْعَةً بعد أخرى.

وربما أَغْنَتْ صيغة (**تفَعَّلَ**) عن الثلاثي، لعدم وروده، (**كتَكَلَّمَ وتَصَدَّى**.

٦ -افْعَنْلَلَ، وتَفَعْلَلَ.

يأتي كل منهما لمطاوعة (**فَعْلَلَ**) المتعدي.

تقول: (**حَرْجَمْتُ الدوابَّ فاحْرَنْجَمَت**)، (**ودَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ**).

٧- **افْعَلَلَّ:**

يأتـي للمبالغة، نحو: (**اقْشَعَـرَّ**)، إذا بالغ في الاقشعرار.

٨- **افْعَوْعَـلَ، وافْعَـوَّلَ، وافْعَـنْلَى، وافْعَالَّ:**

كل هذه الأوزان تدل على قوة المعنى زيادة على أصله، فلو قلتَ: (**اعْشَوْشَبَ المكانُ**)، فإن هذا يدل على زيادة عُشْبِهِ أكثر من (**عَشِبَ**).

(**واخْشَوْشَنَ**): يَدُلُّ على قوة الخشونة أكثر من (**خَشُنَ**).

(**واحْـمَـارَّ**): يدل على قوة اللون أكثر من (**احْـمَـرَّ**)، وهكذا.

الفِعْلُ المُعْتَلُّ وأَقْسَامُهُ

حُرُوفُ وَايٍ هِيَ حُرُوفُ الْعِلَّةِ ... وَالْمَدِّ ثُمَّ اللِّينِ وَالزِّيَادَةِ

فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الْمَاضِي افْتَتَحْ ... فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ

وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ ... بِهِ وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفًا عُلِمْ

وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ إِنْ ... عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ

وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ ... فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ

شرع الناظم في ذكر أقسام الفعل المعتل.

والفعل المعتل يُطلق عند الصرفيين ويراد به المثال، ويُطلق ويُراد به ما كان فيه حرف علة، وحينئذ يَشمل المثال وغير المثال (**كالناقص، واللفيف بنوعيه، والمثال، والأجوف**) وهو ما يريده الناظم في هذه الأبيات.

فقال: (حُرُوفُ وَايٍ هِيَ حُرُوفُ الْعِلَّةِ).

يَعْنِي: (**الألف، والواو، والياء**) هي حروف العلة، وتُسمى حروف العلة لما يَحدث لها من تغيرات، كالنقص، والحذف، والإبدال، والقلب.

قوله: (وَالْمَدِّ).

يَعْنِي: وحروف واي هي حروف المد أيضا؛ لكونها قابلة لامتداد الصوت بها عند النُطق زيادة على مقدار المدر الطبيعي، ولا بد أن تكون ساكنة، والحركة قبلها من جِنسها، فالواو يُناسبها أن يكون ما قبلها مضموما، والياء تُناسبها الكسرة، والألف تُناسبها الفتحة.

قوله: (ثُمَّ اللِّـينِ).

يَعْنِي: حروف واي أيضا هي حروف اللين، وسُميت حروف اللين لسهولة واتساع مخرجها، ولا بد أن تكون ساكنة كذلك، سواء كان يناسبها ما قبلها أو لا.

قوله: (وَالـــزِّيَـادَةِ).

يَعْنِي: وحروف واي كذلك هي من ضمن حروف الزيادة التي تُزاد على أصل الكلمة، فأطلق الناظم العام وأراد به بعض أفراده، فليست حروف واي كل حروف الزيادة، وقد سبق معنا الكلام على حروف الزيادة، وهي مجموعة في كلمة (**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامْ**)، أو في كلمة (**سَأَلْتُمُونِيهَا**) أو في كلمة (**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**)، فحروف واي بعضها، وإنمـا خصها الناظم بالذكر لكون الزيادة تكون بها في الغالب.

قال: (فَإِنْ يَكُنْ بِبَعْضِهَا الـمَـاضِي افْتَتَحْ ** فَسَمِّ مُعْتَلًّا مِثَالًا كَوَضَحْ)

(**الْـمَـاضِي**): اسم يكن، (**بِبَعْضِهَا**): متعلق **بافْتَتَحْ**، وهي جملة خبر يكن.

والمراد بقوله: (**بِبَعْضِهَا**). الياء والواو، فخرج به الألف، فلا يُفتتح الفعل الماضي بالألف، (**مُـعْـتَلًّا**): مفعول به ثان للفعل (**سَمِّ**)، وحَذَفَ المفعولَ الأول، وتقديره (**الفعل الماضي**)، والفاء في قوله (**فَسَمِّ**) واقعة في جواب الشرط، **وقوله**: (**مُـعْـتَلًّا مِـثَالًا**). يعني: سمِّ الفعل الماضي معتلًّا، أو مِثَالًا.

والمعنى: إذا افْتُتِحَ الفعل الماضي بحرف من حروف (**واي**) فسمِّ أيها الصرفي الفعلَ الماضي المُفْتَتَحَ بحرف من حروف واي معتلًا، أو مِثَالًا.

وسُمِّيَ مثالا لكونه يُماثل الفعل الصحيح، فلا يَحصل إعلال لماضيه، فلا تُقلب فاءه ألفا، بخلاف الناقص والأجوف، فإن كل منهما يحصل لماضيه إعلال كما سيأتي.

والفعل المثال: ما كانت فاؤه حرفًا من حروف العلة، ويُسَمَّى المعتل في اصطلاح بعض الصرفيين، ومَثَّلَ الناظم بالفعل (**وَضَحَ، يَضِحُ، وُضُوحًا**)، **تقول**: (**وَضَحَ الشَّيْءُ**) إذا بَانَ وَظَهَرَ، ومثله: (**وَعَدَ يَعِدُ**)، (**ووَجَدَ يَجِدُ**).

ثم قال: (**وَنَاقِصًا قُلْ كَغَزَا إِنِ اخْتُتِمْ بِهِ**).

قوله: (**وَنَاقِصًا**). مفعول به مقدم للفعل (**قُلْ**)، **والمعنى**: الفعل الثاني من أقسام الفعل المعتل (**الفعل الناقص**)، وهو ما كانت لامه حرف علة.

نحو: (**غَزَا**)، هذا الفعل اخْتُتِمَ بالألف، والألف من حروف العلة، لكنَّ أصله (**غَزَوَ**)، تَحركت الواو وانْفَتَحَ ما قبلها فقُلبت الواو ألفًا، وسُمي ناقصا إما لكونه لا تظهر عليه بعض الحركات، وإما لكون لامه تُحذف في بعض الحالات، كحال التنوين في غير النصب، وإذا لم تدخل عليه (أل)، نحو: (**غَازٍ**)، وكحال اتصاله بتاء التأنيث، نحو: (**غَزَتْ**).

ثم قال: (**وَإِنْ بِجَوْفِهِ اجْوَفَا عُلِمْ**).

(**إِنْ**): شرطية، (**بِجَوْفِهِ**): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها، (**اجْوَفَا**): مفعول به ثان للفعل عُلِمْ، والناظم صرف (**أَجْوَفَ**) لأنه زاد عليه الألف، لكنه لم ينونه للوزن.

وأَجْوَفَ في الأصل ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وحَذف همزة القطع منه للوزن، وفي نسخة الحلبي بإثبات الهمزة، وهو خطأ؛ إذ لا يستقيم معه الوزن، (عُلِمْ): جواب الشرط.

والمعنى: إن كانت عين الفعل الماضي -التي هي جوفه ووسطه- حرفا من حروف العلة، فهو فعل أجوف، نحو: (**قَالَ، وبَاعَ، وصَامَ، وخَافَ**).

ثم قال: (وَبِلَفِيفٍ ذِي اقْتِرَانٍ سَمِّ ** إنْ عَيْنٌ لَهُ مِنْهَا كَلَامٍ تَسْتَبِنْ)

(**عَيْنٌ**): فاعل لفعل محذوف دل عليه (**تَسْتَبِنْ**) المذكور، وهو فعل الشرط، (**وتَسْتَبِنْ**) أصله تَسْتَبِينُ، حَذَفَ الياء للوقف، وهو **بمعنى**: وَضَحَ وَظَهَرَ، وجواب الشرط محذوف.

والمعنى: سَمِّ أيها الصرفي الفعلَ الماضي باللفيف المقرون، وهو الذي تكون عينه ولامه حرفي علة، أي: قُرِنَ فيه بين حرفين متتاليين معتلين، نحو: (**أَوَى، وكَوَى، وطَوَى، وَحَوَى، وجَوِيَ، وَهَوِيَ، وعَيِيَ**).

ثم قال: (وَإِنْ تَكُنْ فَاءٌ لَهُ وَلَامُ ** فَذُو افْتِرَاقٍ كَوَفَى الْغُلَامُ)

فإذا كانت فاء الفعل ولامه حرف علة، فهو لفيف مفروق، وسمي مفروقا للفرق بين فاءه ولامه المعتلين بحرف صحيح.

ولا تكون اللام فيه إلا ياءً، والفاء لا تكون إلا واوًا، على ما هو مشهور، وقد مَثَّلَ له بقوله: (**كَوَفَى الْغُلَامُ**)، فالفعل (وَفَى) فِعْلٌ معتل، وهو لفيف مفروق.

الفِعْلُ المُضَاعَفُ والمَهْمُوزُ

وَادْغِمْ لِمِثْلَي نَحْوِ يَا زَيْدُ اكْفُفَا	فَكُفَّ قُلْ وَسَمِّهِ الْمُضَاعَفَا
مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ	نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَلْ

شرع في الكلام على الفعل المضاعف والمهموز.

قوله: (**وَادْغِمْ**). أدغم بهمزة قطع، وأسقطها للوزن، (**لِمِثْلَيْ**): حذف النون للإضافة، والألف في (**اكْفُفَا**) بدل عن نون التوكيد الخفيفة، أصله (**اكْفُفَنْ**)، وقوله (**الْـمُضَاعَفَا**): مفعول به ثان للفعل (**سَمِّهِ**) والألف للإطلاق.

والمعنى: أدغم أيها الصرفي عين ولام الفعل الماضي الثلاثي اللَّذَيْنِ هما من جنس واحد، وهو ما يُسمى عند الصرفيين بالفعل المضاعف.

والإدغام لغة: إدخال الشيء في الشيء، وهو مصدر (**أَدْغَمَ يُدْغِمُ إِدْغَامًا، فهو مُدْغِمٌ، ومُدْغَمٌ**).

واصطلاحا: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك؛ بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا، نحو: (**يا زَيْدُ اكْفُفَا**) فتقول فيه: (**يا زَيْدُ كُفَّ**)، فالفعل اكْفُفْ فعل أمر، جُلبت همزة الوصل له للتمكن من النطق، فأردنا أن نُدغم الكاف في الكاف، فَنُقِلَتِ الضمةُ التي هي حركت الفاء إلى الكاف فصار (**اكُفف**)، حينئذ لا نحتاج لهمزة الوصل؛ لكون الكاف أصبحت متحركة بالضم، ثم أُدْغِمَتِ الكاف الأولى في الثانية، فأصبح (**كُفَّ**).

والمضاعف من الرباعي لم يذكره الناظم: وهو ما كان الحرف الأول والثالث فيه من جنس واحد، والثاني والرابع من جنس واحد أيضا.

ويقال: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو: (**زَلْزَلَ، ووَسْوَسَ، ووَلْوَلَ**).

ثم قال: (مَهْمُوزٌ الَّذِي عَلَى الْهَمْزِ اشْتَمَلْ ** نَحْوُ قَرَا سَأَلَ قَبْلَ مَا أَفَــلْ)

قوله (مَهْمُوزٌ). خبر مقدم، (**الَّذِي**) مبتدأ مؤخر، (**عَلَى الْهَمْزِ**) جار ومجرور متعلق بقوله (**اشْتَمَلْ**)، وجملة (**اشْتَمَلْ**) صلة الموصول لا محل لها، والموصول مع صلته يُؤول بمُشتق، (**قَبْلَ**) ظرف زمان منصوب، تنازعه عاملان وهما (**سَأَلَ، وقرأ**)، فنُعلقه بالأخير منهما، ونقدر للعامل للأول ظرفا، و(**قَبْلَ**) مضاف إلى المصدر الـمُؤَوَّلِ مِنْ (**ما**) المصدرية والفعل (**أَفَلَ**)، ويجوز أن نجعل (**مَا**) موصولا اسميا، صِلَـتُهُ جملة (**أَفَلَ**)، والأول أحسن.

فالمعنى: الفعلُ المشتمل على الهمز مَهْمُوزٌ، سواء وقعت الهمزة لامًا، نحو: (**قَرَأَ**) وأَبْدَلَ الهمزةَ بألف لينة للوزن، أو عينًا، نحو: (**سَـأَلَ**)، أو فاءً، نحو: (**أَفَـلَ**).

والفعل (**أَفَلَ**) بمعنى (**غَابَ واسْتَتَرَ**) تقول: (**أَفَلَ، يَأْفُلُ، أَفْلًا، وأُفُولًا، فهو آفِلٌ، ومَأْفُولٌ**).

الفِعْـلُ الصَّحِيـحُ

ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا عدَا الَّذِي ذُكِرْ   **كَـاغْفِـرْ لَـنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ**

شرع في بيان الصحيح.

فقال: (**ثُمَّ**) للترتيب، (**الصَّحِيحُ**) أي: الفعل الصحيح، وهو كل (**مَا عَدَا الَّذِي ذُكِرْ**) يَعْنِي: ما عدا ما ذَكره من الفعل المعتل بأقسامه الأربعة، والمهموز، والمضاعف.

إذن الصحيح: ما سَلِمَ من حروف العلة، والهمز، والتضعيف.

قال: (**كَـاغْفِـرْ لَـنَا رَبِّي كَمَنْ لَهُ غُفِرْ**).

يَعْنِي: وذلك مثل قولك: (**اغْفِرْ**)، وهو فعل أمر من الفعل (**غَفَرَ**)، بمعنى: مَحَاهُ وَسَتَرَهُ، وهو فعل صحيح؛ لكون حروفه كلها سالمة من العلة، والهمز، والتضعيف.

والناظم يري أن الصحيح ما سبق بيانه، والذي عليه كثير من الصرفيين أن هذا تعريف السالِم لا الصحيح، ويرون التفرقة بين الصحيح والسالم، وأن السالم ما كان خاليا من حروف العلة، والهمز، والتضعيف.

أما الصحيح فهو ما ليس بمعتل، فيشمل حينئذ (**السالم، والمهموز، والمضاعف**)، فكل سالم صحيح، وليس كل صحيح سالم.

وعلى ذلك نقول: الفعل ينقسم إلى نوعين من حيث الصحة والإعلال: (صحيح، ومعتل).

فالصحيح له أقسام ثلاثة: (السالم، والمهموز، والمضاعف).

والمعتل له أقسام أربعة أو خمسة: (المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون، واللفيف المفروق).

مُحَصِّلَةُ فَصْلٍ فِي فَوَائِدَ

١-الفعل المتعدي هو ما يرفع فاعلا وينصب مفعولا به بنفسه.

فقد ينصب مفعولا به، وقد ينصب مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل، وقد ينصب مفعولين الثاني منهما خبر للأول في الأصل.

والفعل اللازم أو القاصر هو ما يرفع فاعلا ولم ينصب مفعولا به بنفسه، لكنه قد ينصب غير المفعول به.

والفعل اللازم قد يتعدى بواسطة فينصب مفعولا به، (**فقد يتعدى بِهَمْزِة التعدية، أو بالتَّضْعِيفِ، أو بحَرْفِ الجَـرِّ**)، وهذا النصب إما لفظا كما هو الحال في همزة التعدية والتضعيف، وإما معنى كما هو الحال في حرف الجر.

٢-وزن فَاعَلَ يكون للدلالة على وقوع الحدث واشتراكه بين اثنين، وَقَـلَّ أن يأتي وزنُ فَاعَلَ للدلالة على وقوع الحدث من واحد ولا يتشارك معه غيره، وقد يكون الفعل لازما فيصبح متعديا إذا بنيته لوزن فَاعَلَ.

٣-وزن تَفَاعَـلَ يأتي للتشارك بين اثنين فأكثر، ووزن تَفَاعَـلَ يُصَيِّرُ الفعل المتعدي لازما.

٤-تُبدل تاءُ الافتعال طاءً إذا وقعت الفاء حرفا من حروف الإطباق الأربعة.

وتبدل تاءُ الافتعال (**زَايًا، أو ذَالًا، أو دَالًا**) إن كانت فاء الفعل حرفًا من الحروف الثلاثة (**الزاي، والدال، والذال**)، وإن كانت فاء الافتعال ياء ساكنة، أو واوا، أو ثاءً، فتُقلب كل منها تاء، ثم تُدغم التاء في التاء.

٥-حروف الزيادة مجموعة في كلمة (**أُوَيْسٍ هَلْ تَنَامُ**)، أو مجموعة في كلمة (**سَأَلْتُمُونِيهَا**)، أو في كلمة (**أَمَانٍ وتَسْهِيلٍ**).

٦-أكثر الفعل الرباعي متعدٍ ينصب مفعولا به، سواء كان رباعيا مزيدا، أو أصليا، وقد يأتي لازما على قلة، إلا وزن (فَعْلَلَ) من الرباعي، فالغالب فيه اللزوم.

٧-الغالب في الفعل الخماسي اللزوم، إلا ثلاثة أوزان فإنها تحتمل التعدي واللزوم، فلا يُحكم بغالب فيها، وإنما يُنظر لكل فعل بحسبه، وهي: (**افْتَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ**).

٨-الفعل السداسي مثل الخماسي كله لازم، (**غير باب اسْتَفْعَلَ**)، فإنه يكون محتملا للتعدي واللزوم، وغير (**اسْرَنْدَى وَاغْرَنْدَى**) فمتعديان.

٩-همزة أَفْعَلَ لها سبعة معانٍ: (**التَعْدِيَةُ، والصَيْرُورَةُ، والكَثْرَةُ، والحَيْنُونَةُ، والإِزَالَةُ، والوِجْدَانُ، والتَعْرِيض**)، وقد تأتي كذلك للدخول في مكان معين أو زمان معين، وتأتي للمطاوعة لوزن فعَّلَ.

١٠-سين (**اسْتَفْعَلَ**) لها ستة معانٍ: (**الطَلَبُ، والصَيْرُورَةُ، والوِجْدَانِ، والاعْتِقَادُ، والتَّسْلِيمُ، والسُؤَالُ**)، وقد تأتي كذلك (**للقوة، وللمصادفة، وبمعنى أفْعَلَ، وللمطاوعة**)، وربما جاء (**اسْتَفْعَلَ**) من غير أن يجئ له ثلاثي مجرد.

١١-الألف، والواو، والياء هي حروف العلة، وتسمى حروف العلة لما يحدث لها من تغيرات، كالنقص، والحذف، والإبدال، والقلب، وهي كذلك حروف المد؛ لكونها قابلة لامتداد الصوت بها عند النطق زيادة على مقدار المدر الطبيعي، وهي حروف اللين أيضا، وسُميت حروف اللين لسهولة واتساع مخرجها، ولا بد أن تكون ساكنة كذلك، سواء كان يُناسبها ما قبلها أو لا، وهي أيضا من ضمن حروف الزيادة، التي تُزاد على أصل الكلمة.

١٢-إذا افْتُتِحَ الفعل الماضي بحرف من حروف (**واي**) فسمِّ أيها الصرفي هذا الفعل الماضي مثالا.

١٣-الفعل المثال ما كانت فاؤه حرفًا من حروف العلة، ويُسمى المعتل في اصطلاح بعض الصرفيين.

١٤-الفعل الناقص هو ما كانت لامه حرف علة.

١٥-الفعل الأجوف ما كانت عينه حرفا من حروف العلة.

١٦-اللفيف المقرون هو ما كانت عينه ولامه حرف علة، **أي**: قُرِنَ فيه بين حرفين معتلين، فإذا كانت الفاء واللام كل منهما حرف علة، فهو لفيف مفروق، وسُمي مفروقا للفرق بين فاءه ولامه المعتلين بحرف صحيح.

١٧-أَدْغِمْ عين ولام الفعل الماضي الثلاثي اللذين هما من جنس واحد، وهو ما يُسمى عند الصرفيين بالفعل المضاعف.

والمضاعف من الرباعي هو ما كان الحرف الأول والثالث فيه من جنس واحد، والثاني والرابع من جنس واحد أيضا.

١٨-الفعل المهموز ما كان مشتملا على همزة، سواء وقعت الهمزة لاما، أو عينا، أو فاء.

١٩-الفعل الصحيح ما سَلِمَ من حروف العلة، والهمز، والتضعيف.

٢٠-الصحيح له أقسام ثلاثة، وهي: **(السالم، والمهموز، والمضاعف)**.

٢١-الفعل المعتل له أقسام أربعة، أو خمسة، وهي: **(المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف المقرون، واللفيف المفروق)**.

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ

بَابُ الْمُعْتَلَّاتِ وَالْمُضَاعَفِ وَالْمَهْمُوزِ

٨٠ وَاوًا اوْ يَا حُـرِّكَا اقْـلِبْ أَلِفَا ... مِنْ بَـعْـدِ فَتْحٍ كَـغَزَا الَّذِي كَفى

٨١ ثُمَّ غَـزَوْا وَغَـزَتَـا كَـذَا غَزَتْ ... وَأَلِفٌ لِلسَّاكِـنَـيْـنِ حُـذِفَـتْ

٨٢ وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الْإِنَاثِ مُنْتَفِي ... وَغَزَوَا كَذَا غَزَوْتُ فَاقْتَفِي

٨٣ وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا ... لِكَـغَـزَا ثُمَّ كَـفى قَدِ انْـتَمَـى

٨٤ كَغَـزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ ... كِلْنَ بِضَـمٍّ فَـا وَكَـسْـرِهَا رَوَوْا

٨٥ وَالْـيَاءُ إِنْ مَا قَـبْلَهَا قَـدِ انْـكَسَرْ ... فَـابْـقِ مِثَالُـهُ خَشِـيتَ لِلْـضَّـرَرْ

٨٦ أَوْ ضُـمَّ مَعْ سُكُـونِهَا فَصَـيِّـرِ ... وَاوًا فَقُـلْ يُـوسِـرُ فِي كَـيُـيْـسِـرِ

٨٧ وَوَاوٌ اثْرَ كَـسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ ... يَاءً كَـجِـيـرَ بَعْدَ نَـقْـلٍ فِي جُـوِرْ

٨٨ وَإِنْ تُـحَـرَّكْ وَهْيَ لَامُ كِـلْـمَـةِ ... كَـذَا فَـقُلْ غَـبِـيْ مِــنَ الْغَـبَاوَةِ

٨٩ حَرَكَـةٌ لِـيَا كَـوَاوٍ إِنْ عَـقِــبْ ... مَا صَـحَّ سَاكِـنًا فَـنَقْـلُهَا يَـجِبْ

٩٠ مِثَـالُ ذَا يَـقُولُ أَوْ يَـكِـيـلُ ثُــمْ ... يَـخَافُ وَالْأَلِـفُ عَنْ وَاوٍ تَـقُـمْ

٩١ وَإِنْ هُـمَـا مُـحَـرَّكَيْـنِ فِي طَرَفْ ... مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُـحَفْ

٩٢ نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا ... أَوْ مِنْ خَـشِيْ وَيَـاءَ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا

٩٣ وَاحْذِفْـهُمَـا فِي جَـمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ ... وَمَـا كَـتَـغْزِيـنَ بِـذَا مُـسْـتَـوِيَـهْ

٩٤ وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُـلْ قَائِلَا ... بِـأَلِـفِ زَيْـدٍ وَهَـمْـزِ مَا تَــلَا

٩٥ فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَـمْ يَنْتَصِبْ ... وَلَا بِـأَلْ وَحَـذْفُ يَائِـهِ يَـجِـبْ

٩٦ وَكَـمَقُـولٍ اسْـمَ مَفْـعُـولٍ خُـذَا ... بِالـنَّـقْلِ كَالْمَكِيلِ وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا

٩٧ وَمِثْـلِي الْـمَغْـزُوِّ حَـتْمًا أَدْغِمَـا ... كَـذَاكَ مَـخْشِـيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا

٩٨ وَأَمْـرُ غَائِـبٍ أَتَـى مِنْ أَجْوَفِ ... كَـلِـيَقُلْ وَأَصْـلُـهُ غَيْـرُ خَـفِــي

٩٩	مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ	وَحَذْفِ هَمْزِهِ وَعَيْنِ الْأَصْلِ
١٠٠	وَثَنِّهِ عَلَى كَقُولَا وَالْتَزِمْ	مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلْمُتِمْ
١٠١	وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ	وَأَمْرٍ اوْ نَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي
١٠٢	بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا	وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا
١٠٣	ثُمَّ اللَّفِيفُ لَا بِقَيْدٍ قَدْ حُكِمْ	لِلَامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ
١٠٤	وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنٍ مَا قُرِنْ	وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ
١٠٥	وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا	لِاثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ائتِيَا
١٠٦	وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ	مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ
١٠٧	أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ	وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ
١٠٨	مَهْمُوزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتَى سَكَنْ	بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ
١٠٩	كَيَاكُلِ ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ مَتَى	حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى
١١٠	نَحْوُ قَرَا وَإِنْ يُحَرَّكْ هُوْ فَقَطْ	كَاسْأَلْ كَذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ
١١١	وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ	وَكَالصَّحِيحِ غَيْرَهُ صَرِّفْ وَقِسْ
١١٢	قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ الْمَقْصُودِ	فَاعْذِرْ حَدِيثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُودِ
١١٣	وَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا

تَصْرِيفُ الفِعْلِ النَّاقِص

وَاوًا او يَـا حُرِّكا اقْلِبْ أَلِفَا	مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ كَغزَا الَّذِي كَفى
ثُمَّ غَزَوْا وغَزَتَا كَذَا غَزَتْ	وَأَلِفٌ لِلسَّاكِنَيْنِ حُذِفَتْ
وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الإِنَاثِ مُنْتَفِي	وَغزَوَا كَذا غَزَوْتُ فَاقْتَفِي

بعد أن انتهى من الكلام على تصريف الصحيح، ثم تكلم على بعض الفوائد التي تتعلق بالأفعال، ختم بالكلام على تصريف المعتلات والمضاعف والمهموز، ثم بدأ بالفعل الناقص منها.

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، إما بقلبه، وإما بإسكانه، وإما بحذفه.

فالإعلال له أنواع ثلاثة: (إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف).

قال: (**وَاوًا او يَـا حُرِّكَا اقْلِبْ أَلِفَا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ**).

(**وَاوًا**): مفعول به أول مقدم للفعل اقْلِبْ، **اوْ يَـا**: معطوف على قوله وَاوًا، وقَصَرَهُ على لغة، أو ضرورة، ويجوز تنوينه، (**حُرِّكَا**): جُمْلَةُ نَعْتٍ لقوله (**وَاوًا اوْ يَـا**)، ولو قدرنا كَوْنَ الواوِ والياءِ عَلَمَيْنِ على الحرف لكانت جُمْلَةُ (**حُرِّكَا**) حَالا، (**أَلِفَا**): مفعول به ثانٍ للفعل اقْلِبْ.

يَعْنِي: حال كون الواو والياء محركين مطلقا، وهذا يَشْمَلُ تَحَرُّكَ لام الفعل كما في الفعل الناقص، سواء كانت لام الفعل واوًا أو ياء.

ويَشْمُلُ تَحَرُّكَ عين الفعل كما في الفعل الأجوف، سواء كانت عين الأجوف واوًا أو ياء، ويَشْمَلُ أيضا كل حركة للواو والياء، سواء تَحركتا بالفتح أو بالكسر، أو بالضم، ويَشْمَلُ كذلك اللفيف كما سيأتي.

وقوله: (**مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ**). هذا قيد لا بد منه.

فإذا تَحركت الواو أو الياء لكن ليس بعد فتح فلا تُقلب كل منهما ألفا.

والمعنى: اقلب أيها الصرفي الواو أو الياء ألفا إذا تحرك كل منهما وانفتح ما قبلهما.

قوله: (**كَغَزَا**). أي: مثل تَحَرُّكِ الواو في (**غَزَا**)، وهو فعل ناقص؛ لكون لامه حرفَ علة، وأصله (**غَزَوَ**) تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (غَزَا).

قوله: (**الَّذِي كَفى**). (**الَّذِي**): فاعل غزا، وجملة (**كَفى**) صلته، وهذا مثال من الناظم لانفتاح الياء.

لأن الفعل كفى أصله (**كَفَيَ**)، تَحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا.

ثم قال: (**ثُمَّ غَـزَوْا**).

يَعْنِي: ثم إذا أردْتَّ أيها الصرفي أن تسند الفعل الناقص لواو الجماعة فاحذف لامه، تقول فيه: (**غَـزَوْا**).

فالفعل أصله (غَزَوَ) تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (غَزَا) فإذا أُسند لواو الجماعة، قِيل: (غَزَاوْ) التقى عندنا ساكنان، حذفنا الأول منهما، فأصبح (غَـزَوْ)، ثم زدنا الألف الفارقة فأصبح (غَـزَوْا) فهذه الألف الزائدة بعد واو الجماعة فارقة بين واو الجماعة وبين غيرها من الواوات، وكذا إذا كانت لام الفعل ياءً في الأصل، نحو: (كَفَى)، تقول: (كَفَوْا).

ثم قال: (وَغَـزَتَا).

يَعْنِي: أيضا احْذِفْ لام الفعل إذا أَسندْتَّه للمثنى المؤنث، فتقول: (غَـزَتَا) أصله (غَزَا)، أسندناه للضمير، فأصبح (غَزَاتْـا)، التاء ساكنة في أصلها وتَحركت لعارض؛ ولذلك لم ترجع لام الفعل بعد تحريك التاء، فلا عبرة بِتَحَرُّكِهَا لمناسبة الألف، التقى عندنا ساكنان، فحذفنا الأول، ومثله: (كَفَتَا).

قوله: (كَـذَا غَزَتْ).

يَعْنِي: إذا أُسند الناقص للمفردة المؤنثة كذلك تُحذف لامه، فتقول: (غَزَتْ)، (وكَفَتْ).

قوله: (وَأَلِفٌ لِلسَّـاكِـنَـيْنِ حُـذِفَتْ). يَعْنِي: والعلة في كل ما سبق هي حذف الألف المنقلبة عن واو أو ياء-التي هي لام الفعل-للتخلص من التقاء الساكنين.

ثم قال: (**وَالْقَلْبُ فِي جَمْعِ الْإِنَاثِ مُنْتَفِي**).

(**وَالْقَلْبُ**): مبتدأ، خبره (**مُنْتَفِي**)، أي: غير ثابت، (**مُنْتَفٍ**): اسم فاعل من (**انْتَفَى، يَنْتَفِي، انتِفاءً، فهو مُنتَفٍ**)، وأثبت الياء في النظم للإشباع.

والمعنى: قَلْبُ الألف واوًا أو ياء لا يَثبت إذا أُسند الفعل الناقص إلى نون الإناث، وإنما يبقى الفعل على حاله، وذلك لانتفاء العلة.

فلو قلتَ: (**غَزَوْنَ**). الواو ساكنة لم تتحرك، والشرط في قلب الواو ألفا أن تتحرك، ولم تُحذف الواو لأنها لم تَلْتَقِ مع ساكن؛ لكون نون الإناث متحركة.

وهذا الحكم ثابت سواء أَسندْتَّ الناقص إلى نون الإناث الغائبات أو المخاطبات، فتقول فيه: (**غَزَوْنَ، وغَزَوْتُنَّ**)، ومثله لو كانت لام الفعل ياء، نحو: (**كَفَيْنَ، وكَفَيْتُنَّ**).

ثم قال: (**وَغَزَوَا**).

يَعْنِي: إذا أَسندْتَّ الفعل الناقص للمثنى المذكر فلا تُقلب الواو ألفا كذلك؛ لأننا لو قلبناها ألفا لالتقى عند ألفان ساكنان، فإذا حذفنا الألف الأولى منهما التبس المثنى بالمفرد، فتبقى الواو على حالها مع تحركها وانفتاح ما قبلها لهذه العلة.

قوله: (كَذَا غَزَوْتُ فَاقْتَفِي).

(فَاقْتَفِي) يَعْنِي: فاتَّبِعْ ما ذكرتُه لك، وأصله (فَاقْتَفِ)؛ لأنه فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الياء، وأثبتها الناظم للإشباع، وهو من الاقْتِفَاءِ، مصدر (اقتفي، يقتفي، اقْتِفَاءً، فهو مُقْتَفٍ، ومُقْتَفًى).

والمعنى: لا تَقلبِ الواو ألفا إذا أَسندْتَّ الفعل إلى ضمير المتكلم، سواء كان مفردا مذكرا، نحو: (غَزَوْتُ، وكَفَيْتُ)، أو مفردا مؤنثا، نحو: (غَزَوْتِ، وكَفَيْتِ)، أو مثنى، نحو: (غَزَوْتُما، وكَفَيْتُما).

إذن: تُقلب الواو أو الياء ألفا إذا أُسندَ الفعل الناقص لواو الجماعة، (كغَزَوْا)، أو إذا أُسندَ لضمير المؤنثة الغائبة، (كغَزَتْ)، أو إذا اتصل بضمير التثنية للمؤنثة الغائبة، (كغَزَتَا).

أما إذا أُسندَ إلى نون الإناث، أو للمثنى المذكر، أو لضمير المتكلم المفرد، أو المؤنث، أو المثنى فلا تُقلب.

وفي قلب الواو والياء ألفا كلامٌ يطول، وشروط لا بد منها، ولا يَليق بنا في هذا المختصر أن نذكر شيئا من ذلك، والله أعلم.

تَصْرِيفُ الفِعْلِ الأَجْوَف

وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا	لِكَغَزَا ثُمَّ كَفى قَدِ انْتَمَى
كَغَزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ أَوْ	كِلْنَ بِضَمٍّ فَا وَكَسْرِهَا رَوَوْا

شرع في بيان تصريف الفعل الأجوف.

والأَجْوَفُ لغة: الفَارِغُ، وأَجْوَفُ مفرد، يُجمع على (أَجْوَافٍ)، ومصدره (جَوْفٌ)، وهو مصدر (جَافَ يَجُوفُ جَوَفًا)، وسُمع (جَوِفَ) من باب فَعِلَ.

واصطلاحا: ما كانت عينه حرفا من حروف العلة، كالواو، أو الياء.

وقد تكون الواو أو الياء باقية على أصلها، نحو (عَوِرَ)، وقد تكون منقلبة إلى ألف، كما سبق بيانه في الناقص.

قال: (وَانْسُبْ لِأَجْوَفَ كَقَالَ كَالَ مَا ** لِكَغَزَا ثُمَّ كَفى قَدِ انْتَمَى)

يَعْنِي: وانسب أيها الصرفي للفعل الأجوف، كقولك: (قَالَ، وكَالَ) الحكم الذي نسبتَه للفعل الناقص، نحو: (غَزَا، وكَفى).

والذي نسبناه للفعل الناقص هو قَلْبُ الواو أو الياء ألفا إذا تحرك كل منهما وانفتح ما قبلها، فكذلك نَفْعَلُ مع الفعل الأجوف، فنقول: (قَالَ) أصله (قَوَلَ)، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، ومثله: (كَالَ)، أصله (كَيَلَ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، **فتقول**: (قَالُوا)، إذا اتصل بواو الجماعة، وأصله (قَوَلُوا) تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (قَالَوْا)، ثم ضُمَّ آخره لمناسبة الواو، فأصبح (قَالُوا)، ومثله الفعل: (كَالُوا).

وتقول: (**قَالَتْ**). إذا أَسندْتَّ الأجوف لضمير المؤنثة المفردة الغائبة، وأصله (**قَوَلَتْ**)، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (**قَالَتْ**) ومثله (**كَالَتْ**).

وتقول: (**قَالَتَا**). إذا اتصل به ضمير التثنية للمؤنثة الغائبة، أصله (**قَوَلَتَا**)، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، وكذا (**كَالَتَا**).

وتقول: (**قَالَا**) إذا اتصل به ضمير التثنية، أصله (**قَوَلَا**)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (**قَالَا**)، ومثله: (**كَالَا**).

وتقول: (**قُلْنَ**) إذا اتصل بالفعل الأجوف نون الإناث، وأصله كما سبق بيانه (**قَوَلَ**)، اتصلت به نون الإناث فأصبح (**قَوَلَنَ**)، فسُكِّنَ آخر الفعل للبناء لاتصاله بنون الإناث، فأصبح (**قَوَلْنَ**) ثم تَحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فأصبح (**قَالْنَ**) فالتقى ساكنان، حذفنا الأول منهما، فأصبح (**قَلْنَ**)، ثم تَحركت القاف بالضم بدلا عن الفتحة للدلالة على الواو المحذوفة، وعلى أن الفعل من باب (**فَعَلَ يَفْعُلُ**)، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله: (**كَغَـزَتِ احْذِفْ أَلِفًا مِنْ قُلْنَ**).

والأسهل أن تقول: في مضارعه (**يَقُولُ**) حُذف حرف المضارعة كما سبق بيانه في اشتقاق الأمر من المضارع، وسُكن آخر الفعل للبناء، فأصبح (**قُوْلنَ**)، ثم حُذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح (**قُلْنَ**)، ومثله (**كِلْنَ**).

وقوله (احْذِفْ) بهمزة وصل، فعل أمر بمعنى (**أَسْقِطْ، وأَزِلْ**).

من (**حَذَفَ، يَحْذِفُ، حَذْفًا، فهو حَاذِفٌ، ومَحْذُوفٌ**)، والقول بنقل حركة همزة الوصل للساكن قبلها (**كَغَزَتِ**) مرجوح.

وقد أجازه بعضهم كالزمخشري وغيره احتجاجا بقراءة من قرأ بالنقل، كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ آل عمران: (١، ٢)

ثم قال: (أَوْ كِلْنَ بِضَمِّ فَا وَكَسْرِها رَوَوْا).

(**بِضَمِّ فَا**) من إضافة المصدر إلى مفعوله، لا إلى فاعله، وبعضهم يُجيز أن يكون لفاعله، على تقدير (**الضَّمِّ**) (**بالانْضِمَامِ**)، فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله.

يَعْنِي: وكِلْنَ مثل قُلْنَ، لكنه تحرك بالكسر للدلالة على الياء؛ لأن أصله (**كَيَلَ يَكْيِلُ**) من باب (**فَعَلَ يَفْعِلُ**).

وكذلك تقول: (**قُلْتُ**)، (**قُلْتِ**) (**قُلْتَ**) (**قُلْتُنَّ**) (**قُلْتُمَا**) (**قُلْتُمْ**).

قَاعِدَتَانِ فِي قَلْبِ اليَاءِ واوًا

وَالْيَاءُ إِنْ مَا قَبْلَهَا قَدِ انْكَسَرْ فَابْقِ مِثَالُهُ خَشِيتَ لِلضَّرَرْ
أَوْ ضُمَّ مَعْ سُكُونِهَا فَصَيِّرِ وَاوًا فَقُلْ يُوسِرُ فِي كَيُيْسِرِ

قوله: (وَالْـيَاءُ إِنْ مَا قَـبْلَهَا قَـدِ انْـكَسَرْ فَـابْقِ).

(وَالْـيَاءُ): أي الياء الساكنة، (إِنْ): شرطية، (مَا): فاعلٌ لفعل محذوف تقديره (انْـكَسَرَ) دل عليه (انْـكَسَرَ) المذكور، والموصول هنا يَنطلق على الحرف، يَعْنِي: إن انكسر الحرف قبل الياء، (فَـابْقِ) فعل أمر من (أَبْقَى، يُبْقِي، أَبْقِ)، بهمزة قطع، وسَهَّلَهَا الناظم للوزن، ومفعوله محذوف تقديره الياء.

والمعنى: الياء الساكنة إن انكسر الحرف الذي قبلها فأبق أيها الصرفي الياءَ على حالها ولا تقلبها ألفا ولا واوا، (مِثَالُهُ خَشِيتَ لِلضَّرَرْ) يَعْنِي: خَشِيتَ الضَّرَرَ، فالفعل خَشِيتَ يتعدى بنفسه، وزاد اللام للوزن.

كما ترى الياء في خَشِيْتَ ساكنة، والشرط في قلبها ألفا أن تتحرك الياء ويَنفتح ما قبلها، وهنا كُسر ما قبلها وسَكنت الياء فلم تنقلب ألفا لفقد الشرطين، وقد تكون الياء متحركة، لكن لم يُفتح ما قبلها، وإنما كُسر، فلا تُقلب ألفا لفوات أحد الشرطين، مثاله: (خَشِيَ) الياء متحركة، لكن كُسر ما قبلها، فلم تنقلب.

إذن: الياء لا تَنقلب ألفا إلا بتحقق الشرطين، وهما: (تَحَرُّكُ الياء، وانفتاح ما قبلها).

ثم قال: (**أَوْ ضُـمَّ مَعْ سُكُـونِهَا فَصَيِّرِ وَاوًا**).

يَعْنِي: أو ضم أيها الصرفي الياء إذا كانت ساكنة، فاجعلها وَاوًا.

إذن القاعدة الثانية للياء: إذا سَكَنَتِ الياء وضُـمَّ ما قبلها وجب قَلْبُ الياء وَاوًا.

مثاله: (**فَقُلْ يُوسِرُ فِي كَيُيْسِرِ**).

الفعل يُـوسِرُ مضارع، والماضي منه (**أَيْسَرَ**)، يعني: إذا صَارَ غَنِيًّا، من الإِيسَارِ، وهو مصدر (**أَيْسَرَ، يُوسِرُ، إيسارًا، فهو مُوسِرٌ، ومُوسَرٌ**).

والأصل في المضارع قياسا من الفعل الماضي (**أَيْسَرَ**) أن يكون (**يُؤَيْسَرَ**).

فإذا أتيتَ بالمضارع منه بالهمزة لقلتَ: (**أُأَيْسِرُ**)، اجتمع فيه همزتان فكرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفًا، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، فأصبح (**يُيْسِرُ**) سَكَنَتِ الياء وضُـمَّ ما قبلها فقُلبت واوا للثقل، فأصبح (**يُوسِرُ**).

إذن: هذه الواو منقلبة عن ياء، وهناك حالات تُقلب الياء فيها واوا تركها الناظم اختصارا، وسوف أتركها كما تركها.

قَاعِدَتَانِ مُتَعَلِّقَتَانِ بِالوَاوِ

وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ ... يَاءً كَجِيرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِي جُورْ
وَإِنْ تُحَرَّكْ وَهْيَ لامُ كِلْمَةِ ... كَذَا فَقُلْ غَبِي مِنَ الْغَبَاوَةِ

ذكر في هذين البيتين قاعدتين للواو.

فقال: (وَوَاوٌ اثْرَ كَسْرٍ انْ تَسْكُنْ تَصِرْ يَاءً).

(اثْرَ كَسْرٍ): بهمزة وصل للوزن، أي: عقب كَسْرٍ (انْ تَسْكُنْ) هذا شرط فلا بد من سكون الواو، (تَصِرْ) فعل مضارع ناقص مجزوم، وجزمه حذف حرف العلة الياء؛ لوقوعه في جواب إن الشرطية، واسم (تَصِرْ) مستتر تقديره هو أو هي يعود على الواو، (يَاءً) خبر تَصِرْ، وجملة (تَصِرْ) لا محل لها جواب شرط جازم غير مقترنة بالفاء.

والمعنى: الواو إن كانت ساكنة، وانْكَسَرَ ما قبلها، وجب قَلْبُ الواو ياءً.

مثل: (كَجِيرَ بَعْدَ نَقْلٍ فِي جُوِرْ).

الفعل (جِيرَ) أصله (جُوِرَ) طُرِحَتْ حركة الجيم التي هي الضمة للثقل، فَسُكِّنَتْ، ثم نُقلت حركة الواو التي هي الكسرة إلى الجيم، فصار (جِوْرَ) فسَكَنَتِ الواو وانْكَسَرَ ما قبلها فقُلبت ياء، فأصبح (جِيْرَ).

ثم قال: (وَإِنْ تُحَـرَّكْ وَهْيَ لاَمُ كِـلْمَةٍ كَـذَا).

(وَإِنْ تُحَـرَّكْ) الواو، **(وَهْيَ)** أي الواو، **(لاَمُ كِـلْمَةٍ)**، سواء كانت اسمـا، أو فعلا، بأنواعه السابقة، **(وكِـلْمَةٍ)** بكسر الكاف، وإسكان اللام، لغةٌ في كَلِمَةٍ، **(كَـذَا)** بعد كسر.

والمعنى: إذا تَـحَرَكَتِ الواو وهي لام كلمة وانْكَسَرَ ما قبلها وجب قلب الواو ياء، **وهذه القاعدة الثانية للواو.**

مثاله: **(فَـقُلْ)** أيها الصرفي **(غَـبِيْ مِنَ الْغَـبَاوَةِ)** فالفعل **(غَـبِي)** أصله **(غَبِوَ)**؛ لأنه من الْغَـبَاوَةِ، وهي **(الجهل والغفلة)** ضِدُّ الفَطَانَةِ.

فقُلبت الواو في **(غَبِوَ)** ياء؛ لكونها لام الكلمة، فتحركت الواو وانْكَسَرَ ما قبلها، فقُلبت ياء، فصار **(غَـبِي)**.

الإِعْـــلَالُ بِالنَّقْــــل

حَرَكَةٌ لِيَــا كَوَاوٍ إنْ عَقِبْ	مَا صَحَّ سَاكِنًا فَنَقْلُهَا يَجِبْ
مِثَالُ ذَا يَقُولُ أَوْ يَكِيلُ ثُمْ	يَخَافُ وَالْأَلِفُ عَنْ وَاوٍ تَقُمْ

الإعلال بالنقل يبقى الحرف فيه كما هو، وتُنقل الحركة من محل إلى محل آخر.

قال: (حَرَكَةٌ لِيَا كَوَاوٍ إنْ عَقِبْ ** مَا صَحَّ سَاكِنًا فَنَقْلُهَا يَجِبْ).

قوله: (حَرَكَـةٌ). مبتدأ، وهو نكرة، وهذا شاذ، **(لِـيَا)**: أي لِيَاءٍ، جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لحركة، وقصره للوزن.

(كَـوَاوٍ): الكاف هذه داخلة على محذوف تقديره حرف، **يَعْنِي**: كحرف واو، **(إِنْ)**: شرطية، **(عَقِبْ)** ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر لكان المحذوفة مع اسمها، التي فعل الشرط، وجواب الشرط **(فَنَقْلُهَا يَجِبْ)**، **(وعَقِبْ)**: منصوب، ونصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف، وهو مضاف، **(مَا)** مضاف إليه تقديره الحرف الذي، **(صَحَّ)**: صلة الموصول ما، **(سَاكِنًا)**: حال من فاعل صَحَّ المستتر، **(فَنَقْلُهَا)** **نَقْلُ**: مبتدأ ثانٍ، وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله إضافة لامية، **يَعْنِي**: فنقلك أنت إياها، **(يَجِبْ)** جملة خبر للمبتدإ الثاني، والجملة من المبتدإ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأول.

والمعنى: كل ياء وواو متحركتين عقب حرف صحيح فلا بد أن تُنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح، (**مِثَالُ ذَا يَـقُولُ**): حرف القاء الذي هو فاء الفعل متحرك بالضم، والأصل أنه لا يمكن أن يكون متحركا؛ لأنه من باب (**فَعَلَ يَفْعُلُ**)، فالمتحرك هو عين الفعل، وفاء الفعل في المضارع ساكنة، فأصله (**يَقْوُلُ**)، فحصل إعلال بالنقل، فنُقلت حركة الواو التي هي الضمة إلى القاف لثقلها، فأصبح (**يَـقُولُ**)، وهنا مَثَّـلَ الناظم بالمعتل بالواو.

وكذا: (**أَوْ يَـكِيلُ**): هذا للمعتل بالياء، أصله (**كَالَ يَكْيِلُ**)، من باب (**فَعَلَ يَفْعِلُ**)، فاء الفعل ساكنة، وعينه متحركة بالكسر، حصل إعلال بالنقل، فنُقلت الكسرة إلى الكاف الساكنة التي قبلها، فأصبح (**يَكِيلُ**).

قوله: (**ثُمَّ**). للترتيب، (**يَـخَافُ**): هذا مثال للمعتل بالألف، أصله (**خَوِفَ يَخْوَفُ**) من باب (**فَعِلَ يَفْعَلُ**)، فحصل إعلال بالنقل، نُقلت حركة الواو التي هي الفتحة إلى ما قبلها، التي هي الخاء الساكنة، فأصبح (**يَـخَـوَفُ**) ثم حصل إعـلال بالقلـب، فتحـركت الواو وانفتـح مـا قبلهـا فقُلبـت ألفـا، فأصبـح (**يَـخَـافُ**).

وإليه أشار الناظم بقوله: (**وَالْأَلِـفُ عَنْ وَاوٍ تَـقُمْ**)، وتَقُمْ أصله (**تَقُومُ**) وقف عليه بالسكون، فأصبح (تَقُوْمْ)، التقى ساكنان الواو والميم، فحذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين ضرورة للوقف.

مَباحِثُ تَتَعَلَّقُ بِالواوِ والياءِ للنَّاقِص

وَإنْ هُمَا مُحَرَّكَيْنِ فِي طَرَفْ ... مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُحَفْ
نَحْوُ الَّذِي جَا مِنْ رَمَى أَوْ مِنْ عَفَا ... أَوْ مِنْ خَشِيَ وَيَاءُ ذَا اقْلِبْ أَلِفَا
وَاحْذِفْهُمَا فِي جَمْعِهِ لَا التَّثْنِيَهْ ... وَمَا كَتَغْزِينَ بِذَا مُسْتَوِيَهْ

شرع الناظم في الكلام على بعض المباحث التي تتعلق بالواو والياء من إعلال.

قال: (وَإنْ هُمَا مُحَرَّكَيْنِ فِي طَرَفْ ** مُضَارِعٍ لَمْ يَنْتَصِبْ سَكِّنْ تُحَفْ)

قوله: (وَإِنْ). شرطية، **(هُمَا)**: اسم لكان المحذوفة، والضمير يعود على الواو والياء، **(مُحَرَّكَيْنِ)** خبر لكان المحذوفة، ويجوز أن نقدر فعل الشرط اسْتَقَرَّا، **وهما:** فاعله، **ومُحَرَّكَيْنِ:** حال من الفاعل، **يَعْنِي:** حال كونهما محركين، **فِي طَرَفْ، أي:** في آخر الفعل المضارع الذي **(لَمْ يَنْتَصِبْ)**، وهذا احتراز عن الفعل المنتصب، فلا تُسَكَّنُ الواو ولا الياء فيه، بل تظهر الحركة عليهما.

(سَكِّنْ): أنت أيها الصرفي الواوَ والياءَ؛ فحَذَفَ المفعول به، **(تُحَفْ)**: فعل مضارع مغير الصيغة، مجزوم في جواب سَكِّنْ، **ومعناه: (تُحِطْ علما وتَنَلْ ما أردْتَّ)**، من **(حَفَّ الشيءَ)** إذا أحاط به، والمضارع **(يَحُفُّ)**.

والمعنى: إذا تحركت الواو والياء وكانتا متطرفتين، فوقعتا لام كلمة، في فعل مضارع ليس منصوبا، فيجب تسكينهما، **(نَحْوُ)** الفعل المضارع، **(الَّذِي جَا)**، لغة في جاء، **(مِنْ رَمَى)** فالمضارع منه **(يَرْمِيُ)**، فالياء مضمومة في الأصل؛ لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وقعت الياء المتطرفة لام الفعل، فَسَكَنَتِ الياء للثقل، فأصبح **(يَرْمِي)**.

(أَوْ مِنْ عَفَا)، فالمضارع منه **(يَعْفُـوُ)** وقعت الواو لام الفعل المضارع المرفوع فاسْتُثْقِلَتِ الضمة فَسَكَنَتِ الواو، فأصبح **(يَعْفُـوْ)**.

قوله: (أَوْ مِنْ خَـشِيْ).

يَعْنِي: أو من الفعل المضارع الذي جاء مِنْ خَـشِيْ، أصله **(يَـخْشَيُ)** وقعت الياء متطرفة لام الفعل المضارع المرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، فاسْتُثْقِلَتِ الضمة عليها فَسَكَنَتْ، فأصبح **(يَـخْشَيْ)**.

وقوله (وَيَـاءَ): مفعول به أول مقدم للفعل اقلب، والمفعول الثاني **(أَلِفَا)**، **(ذَا)** اسم إشارة للفعل المضارع يَخْشَى، **(اقْلِبْ أَلِفَا)**؛ لأن الياء تَحركت وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفا، فأصبح **(يَـخْشَى)**

ثم قال: (وَاحْذِفْـهُمَـا فِي جَمْعِهِ).

يَعْنِي: واحذف أيها الصرفي الواو والياء حال كونهما متصلتين بضمير الجمع، والضمير في جمعه يعود على الفعل المضارع الناقص، والمراد به إسناده لواو الجمـاعة؛ لأن الفعل لا يُجمع، فإذا أُسْنِدَ الفعل إلى واو الجماعة فلا بد من حذف الياء، إن كان معتل بالياء، أو والواو إن كان معتل بالواو.

مثاله: الفعل الماضي **(غَزَا)** المضارع منه أصله **(يَغْزُوُ)** إذا أردْتَّ أن تسنده لواو الجماعة، تقول: **(يَغْزُوُونَ)** مثل **(يَنْصُرُونَ)**؛ لأنه من الأمثلة الخمسة.

فنزيد عليه الواو والنون، وقعت الواو لام الفعل فسُكِّنَتِ الواو للثقل كما سبق بيانه، فأصبح (يَغْزُوْوْنَ)، فاجتمع عندنا واوان ساكنان، الواو الأولى لام الفعل وهي حرف علة، والواو الثانية واو الجماعة وهي فاعل، فحذفنا الأولى منهما، فأصبح (يَغْزُونَ).

ومثله: (يَرْمُونَ) من (رَمَى، يَرْمِي) فإذا أَسندْتَّه لواو الجماعة، تقول: (يَرْمِيُوْنَ) سَكَنَتِ الياء للثقل لوقوعها لام الفعل المضارع المرفوع، فأصبح (يَرْمِيْوْنَ)، فالتقى عندنا ساكنان الياء والواو، فحذفنا الأول منهما، فأصبح (يَرْمِونَ) ثم حُرِّكَتِ الميم التي هي عين الفعل لمناسبة الواو، فأصبح (يَرْمُونَ).

قوله: (لَا التَّثْنِيَهْ).

يَعْنِي: ولا تحذفهما في حالة التثنية بخلاف الجمع، فإذا أُسْنِدَ الفعل المضارع المعتل إلى ألف الاثنين فلا تُحذف منه الواو أو الياء، بل تبقى كل منهما محركة.

نحو: (يَغْزُوَانِ) الواو في أصلها ساكنة، أمكن تحريكها بالفتح لمناسبة الألف فلم تُحذف، ومثله: (يَرْمِيَانِ)، (ويَخْشَيَانِ).

ثم قال: **(وَمَا كَـتَـغْزِينَ بِذَا مُسْـتَوِيَـهْ)**.

(وَمَا): اسم موصول بمعنى الذي، وهو مبني في محل رفع مبتدإ، **(كَـتَـغْزِينَ)**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، **(بِذَا)** متعلق بما بعده والمشار إليه الجمع، **(مُسْـتَوِيَـهْ)**: خبر ما، **أي**: مماثل للجمع في حذف اللام للتخلص من التقاء الساكنين.

والمعنى: أن الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير المخاطبة المؤنثة، نحو: **(تَـغْزِينَ)**، فإنه يكون مستويا مع **(تَغْزُونَ)**؛ لأن أصله **(تَـغْزُوِيْنَ)**، سَكَنَتِ الزاي للثقل قبل الواو المكسورة، فأصبح **(تَـغْزْوِيْنَ)**، ثم نُقلت حركة الواو إلى الزاي، فأصبح **(تَـغْزِوْيْنَ)** فاجتمع عندنا ساكنان الواو وياء المخاطبة المؤنثة، فحُذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح **(تَـغْزِيْنَ)**.

صِيَاغَةُ اسْمِ الفَاعِلِ مِنَ النَّاقِصِ والأَجْوَفِ

وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلَا ... بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزَ مَا تَلَا
فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَمْ يَنْتَصِبْ ... وَلَا بِأَلْ وَحَذْفُ يَائِهِ يَجِبْ

قوله: (وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ قُلْ قَائِلَا).

(وَفِي اسْمِ): هذا متعلق بقُلْ، يَعْنِي: قل في اسم فاعل أجوف، ولم ينون (فَاعِلِ) للإضافة، ونون (اجْوَفٍ) ضرورة، وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وأسقط الهمزة منه للوزن، وهو نعتٌ لفاعل.

والمعنى: قل أيها الصرفي في اسم الفاعل من الفعل الأجوف الذي وسطه حرف علة من الفعل (قَالَ، يَقُولُ) فهو (قَائِلٌ).

إذن: قلبنا الواو همزة، هذا المراد، فالواو أو الياء الواقعة بعد الألف الزائدة في الفعل الأجوف تقلب همزة؛ لأن (قَائِلٌ) اسم فاعل من (قَالَ، يَقُولُ، قَوْلًا) فهو (قَاوِلٌ) هذا الأصل، فوقعت الواو بعد ألف زائدة في الفعل الأجوف، تَحركت الواو وانفتح ما قبلها وهي القاف، والألف الساكنة غير معتد بها، فقُلبت الواو ألفا، فأصبح (قَاْاْلٌ) اجتمع ألفان ساكنان، ألف اسم الفاعل والألف المنقلبة عن واو، فقُلبت الثانية همزة، كما أشار إليه بقوله: (بِأَلِفِ زَيْدٍ وَهَمْزَ مَا تَلَا)، ومثله (كَائِلٌ) من (كَالَ، يَكِيلُ، كَيْلًا) فهو (كَايِلٌ) قُلبت الياء همزة، فأصبح (كَائِلٌ).

فالقاعدة إذن: كل اسم فاعل على وزن فَاعِلٍ من فعل أجوف تُقلب عينه التي تقع بعد الألف الزائدة همزة.

وليس مراد الناظم من قوله: (**وَفِي اسْمِ فَاعِلِ اجْوَفٍ**) أن اسم الفاعل يُشتق من الماضي، كما هو ظاهر كلامه، وقد سبق بيان ذلك.

ثم قال: (فِي نَاقِصٍ قُلْ غَازٍ انْ لَمْ يَنْتَصِبْ).

(**فِي نَاقِصٍ**): متعلق بقوله (**قُلْ**)، **يَعْنِي**: قل أيها الصرفي في اسم الفاعل غَازٍ من الناقص نحو: (**غَزَا، يَغْزُو**) فَهُوَ (**غَازٍ**)، والأصل (**غَازِوٌ**) قُلبت الواو ياء لتطرفها ووقعها عَقِبَ كَسْرٍ، فأصبح (**غَازِيٌ**) ثم سَكَنَتِ الياء لاسْتِثْقَالِ الضمة، فأصبح (**غَازِيْ**) التقى عندنا ساكنان، الياء الساكنة والتنوين، فحذفنا الياء، وبقي التنوين على ما قبله، فأصبح (**غَازٍ**)، وهذا في حالة الرفع والجر، **تقول: (جاء غَازٍ)** فغازٍ فاعل مرفوع، ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، **وكذا:** (**مررت بغازٍ**).

أما في حالة النصب فإنها لا تُحذف، وإليه أشار بقوله (**انْ لَمْ يَنْتَصِبْ**).

كما قال الحريري في الملحة:

وَنَوِّنِ الْمُنَكَّرَ الْمَنْقُوصَا ** فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصوصَا

فإذا قلتَ: رأيتُ غَازِيًا ورَامِيًا، لم تُحذف الياء، بل ظهرت عليها الفتحة لخفتها، إلا في جمع المذكر، وهذا لم يُشر إليه الناظم، وفيه تفصيل لا يتسع لمثله هذا المقام.

قوله: (وَلَا بِـأَلْ).

وكذلك لا تُحذف لام الناقص إذا دخلت عليه (أل)، سواء كانت ياء أو واوا، لانتفاء علة الحذف وهي التنوين، لأن التنوين لا يُجامع (أل)، **تقول**: جاء الغَازِيُ.

وقوله: (وَحَذْفُ يَائِهِ).

يَعْنِي: إذا لَّمْ يَنْتَصِبْ ولم تدخل عليه أل، كما سبق بيانه، فحذف الياء **(يَجِبْ)**: للتخلص من التقاء الساكنين.

صِياغَةُ اسْمِ المفعُولِ مِنَ النَّاقِص والأَجْوَف

وَكَمقُول اسْمَ مَفعُول خُـذَا ... بِالنَّقْل كالمَكِيل واكْسِرْ فاءَ ذَا

وَمِثْلَي المَغْزُوِّ حَتْمًا أَدْغِما ... كَذاكَ مَخْشِيٌّ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّما

قوله: (وَكَمَقُولٍ اسْمَ مَفْعُولٍ خُذَا بِالنَّقْلِ).

(وَكَمَقُولٍ): الكاف بمعنى مثل، وهي حال من قوله مفعول، وهي مضاف، ومَقُولٍ: مضاف إليه، (اسْمَ): مفعول به مقدم للفعل خُذَا، (خُذَا): الألف مبدلة عن نون التوكيد الخفيفة.

والمعنى: خذ أيها الصرفي اسمَ المفعول حال كونه مثل مَقُولٍ مُتَلَبِّسٍ بالنقل لضمة الواو إلى القاف.

ومَقُولٌ: اسم مفعول من (قَالَ، يَقُولُ)، وهو على وزن (مَفْعُولٍ)، أصله (مَقْوُولٌ) بإسكان القاف واجتماع واوين، واو المفعول، وواو الفعل التي هي عين الأجوف، اسْتُثْقِلَتِ الضمة على الواو فنُقلت للقاف، فأصبح (مَقُوْوْلٌ) فالتقى عندنا واوان ساكنان، حذفنا الأول منهما، فأصبح (مَقُوْلٌ).

ويجوز أن يُصاغَ للتيسير بطريقة أخرى: تأتي بالمضارع منه، (يَقُولُ) ثم تُبدل حرف المضارعة ميما مفتوحة، فتقول: (مَقُولٌ)، لكن لا يمكن طرد هذا.

قوله: (كَالْمَكِيلِ). مَكِيلٌ اسم مفعول من (كَالَ، يَكِيلُ) أصله (مَكْيُولٌ) حصل إعلال بالنقل، تَحركت الياء وسَكَنَتِ الكاف، فنُقلت ضمة الياء إلى الكاف، فأصبح (مَكُيْوْلٌ)، التقى ساكنان، الياء والواو، فحذفنا الأول منهما.

فأصبح (مَكُوْلٌ)، ثم كُسِرَتِ الكاف لِتَدُلَّ على الياء المحذوفة، فأصبح (مَكِوْلٌ) وأشار إليه بقوله: (وَاكْسِرْ فَاءَ ذَا)، الواو ساكنة وكُسر ما قبلها فقُلبت ياء، فأصبح (مَكِيلٌ).

ويجوز أن يُصاغَ للتيسير بطريقة أخرى: تأتي بالمضارع منه، (يَكِيلُ) ثم تُبدل حرف المضارع ميما مفتوحة، فتقول: (مَكِيلٌ)، ولا يمكن طرد ذلك، وإنما هو للتيسير فقط.

قوله: (وَمِثْلَي الْمَغْزُوِّ حَتْمًا أَدْغِمَا ** كَذَاكَ مَخْشِيْ بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا)

(وَمِثْلَي): التقاء الواوين في الناقص كما سبق في الأجوف، (الْمَغْزُوِّ): اسم مفعول من (غَزَا يَغْزُو)، فهو (مَغْزُوْوٌ) هذا الأصل، اجتمع واوان، الواو الأولى واو الفعل وهي لام الناقص، وهي ساكنة، والثانية واو المفعول، وهي متحركة، فوجب إدغام الأولى في الثانية للتخفيف، فأصبح (مَغْزُوٌّ)، وهذا الإدغام واجب، وإليه أشار بقوله (حَتْمًا أَدْغِمَا).

قوله: (كَذَاكَ): مثل الْمَغْزُوِّ (مَخْشِيْ) وسكن ياءه للوزن، وأصله (مَخْشِيٌّ) اسم مفعول من (خَشِيَ، يَخْشَيُ)، هذا الأصل، فهو (مَخْشُوْيٌ).

اجتمعت الواو والياء، الأولى منهما واو المفعول، والياء هي لام الفعل، **والقاعدة**: إذا التقى الواو والياء وسبق الواو بالسكون وجب قلب الواو ياءً وإدغامه[1] في الياء، فيصبح (مَخْشُيْيٌ)، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله: **(بَعْدَ قَلْبٍ قُدِّمَا)**، فالقلب أولا ثم الإدغام، ثم أُبْدِلَتْ ضمة الشين كسرة من أجل أن تَصِحَّ الياء، فأصبح (مَخْشِيْ)، بخلاف (مَغْزُوٌّ) حصل إدغام دون قلب.

---

(١) قال سيبويه رحمه الله (٣/ ٢٥٩):

فالعرب تختلف فيها، يؤنثها بعضٌ ويذكِّرها بعضٌ، كما أن اللَّسَانَ يُذكَّر ويُؤنَّث، زعم ذلك يونس، **وأنشدنا قول الراجز**: كافاً وميمين وسيناً طاسمـا

فذكَّر ولم يقل: طاسمةً.

وقال الراعي: كما بيِّنت كاف تلوح وميمها، فقال: بيِّنت فأنّث

صِيَاغَةُ الفِعْلِ الأَمْرِ لِلأَجْوَفِ والنَّاقِص

وَأَمْرُ غَائِبٍ أتَى مِنْ أَجْوَفِ	كَلِيَقُلْ وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِي
مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ	وَحَذْفِ هَمْزِهِ وَعَيْنِ الْأَصْلِ
وَثَنِّهِ عَلَى كَقُولَا وَالْتَزِمْ	مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْنِ حَذْفًا لِلْمُتِمْ

قال: (وَأَمْـرُ غَائِبٍ أَتَى مِنْ أَجْوَفِ):

(وَأَمْـرُ) شخصٍ (غَائِبٍ) أَتَى حال كونه (مِنْ) فعل مضارع (أَجْوَفِ) بالكسر للوزن، وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، مثل (لِيَقُلْ) (وَأَصْلُهُ غَيْرُ خَفِي) ظاهر واضح لا يخفى على الصرفي.

والمعنى: قل أيها الصرفي في فعل الأمر من الفعل المضارع الأجوف لغائب (لِيَقُلْ)، وأصله (لِيَقْوُلْ) حصل إعلال بالنقل، فنُقلت حركة الواو إلى القاف فأصبح (لِيَقُوْلْ)، التقى ساكنان، حذفنا الأول، فأصبح (لِيَقُلْ).

إذن: حصل إعلالان، إعلال بالنقل، ثم إعلال بالحذف.

قوله: (مُخَاطَبٌ مِنْهُ كَقُلْ بِالنَّقْلِ).

(مُخَاطَبٌ): مبتدأ، وهو نكرة، خبره الكاف في (كقُلْ)، فالكاف اسم بمعنى مثل، (قُلْ) مضاف إليه قُصد لفظه، أو نجعل المضاف إليه محذوفا، (مِنْهُ) متعلق بمحذوف نعت، والضمير يعود على الأجوف، (بِالنَّقْلِ) متعلق بمحذوف حال من فاعل (قُلِ) المستتر، يعني: قُلْ حال كونك قائلا بالنقل.

والمعنى: أن فعل الأمر من الأجوف للمخاطب يُقال فيه: **(قُلْ)**، أصله **(اقْوُلْ)** حصل إعلال بالنقل، فنُقلت الضمة إلى القاف **(اقُوْلْ)**، حينئذ لا نحتاج لهمزة الوصل للنطق، فَسَقَطَتْ، فصار **(قُوْلْ)** التقى عندنا ساكنان حذفنا الأول منهما، فصار **(قُلْ)**، وإليه أشار بقوله: **(وَحَذْفِ هَـمْزِهِ وَعَيْنِ الْأَصْـلِ)**، **إذن**: حذفنا همزة الوصل، وعين الأجوف.

ثم قال: (وَثَـنِّـهِ عَلَى كَقُولَا).

يَعْنِي: إذا أَرَدْتَّ إسناد الفعل الأجوف لضمير التثنية فَثَـنِّـهِ على **(قُولَا)** تَحركت اللام فلم يعد عندنا ساكنان، فلم تُحذف الواو، وإنما حُذفت همزة الوصل وحدها لما سبق بيانه في **(قُلْ)**.

ثم قال: (وَالْتَـزِمْ مِنْ نَاقِصٍ فِي ذَيْـنِ حَذْفًـا لِلْمُتِمْ).

(وَالْتَـزِمْ) أنت أيها الصرفي، **(مِنْ نَاقِصٍ)** أي: في فعل مضـارع ناقـص، **(فِي ذَيْـنِ)** مثنى ذا، أي: أمر المخاطب وأمر الغائب، **(حَذْفًـا)** مفعول به لالتزم، **(لِلْمُتِمْ)** فتَحذف حرف العلة الذي تمت به الكلمة.

والمعنى: إذا أَرَدْتَّ الإتيان بالفعل الأمر لمخاطب أو غائب من الفعل الناقص فاحذف حرف العلة من آخره، وهو لام الكلمة، لا كالأجوف، نحو: **(اغْزُ، ولْيَغْزُ)**.

حَذْفُ فَاءِ الـمُعْتَلِّ الـمِثَال حَالَ المُسْتَقْبَلِ والأَمْرِ والنَّهْيِ

وَحَذْفُ فَا الْمُعْتَلِّ فِي مُسْتَقْبَلِ وَأَمْرٍ اوْ نَهْيٍ مَتَى تُعْلَمْ جَلِي

بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا

قوله: (وَحَذْفُ). مصدر مضاف إلى مفعوله، (فَا) بالقصر للوزن، أو على لغة في الممدود، (الْـمُعْتَلِّ) الفعل المعتل، والمراد به المثال.

(فِي مُسْتَقْبَلِ وَأَمْرٍ اوْ نَهْيٍ): أي في مضارع وأمر ونهي مطلقا، سواء كان لغائب أو لحاضر، (مَتَى تُعْلَمْ): هذا قيد، يَعْنِي: متى تُبنى هذه الأفعال للمعلوم فالحكم (جَلِي) ظاهر وواضح فيها، وأما إذا غُيرت صيغتها فتبقى على حالها ولا تُحذف، (وجَلِيٌّ) صفة مشبَّهة تدل على الثبوت، من (جَلَا، يَجْلُو، جَلَاءً)، وأصله (جَلِوَ) قُلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

وهذا يكون من ثلاثة أبواب، جمعها الناظم في قوله:

بِبَابِ مَا كَوَهَبَ اوْ كَوَعَدَا * وَرِثَ زِدْ وَقَلَّ مَا قَدْ وَرَدَا**

(بِبَابِ): هذا متعلق بقوله (جلي)، (مَا): موصولة في موضع جر مضاف إليه، وجملة الصلة محذوفة، (كَوَهَبَ): الكاف بمعنى مثل، أي: مثل (وَهَبَ اوْ مثل وَعَدَا أو وَرِثَ زِدْ)، يعني: كل ما كان من هذه الأوزان الثلاثة فإن فاءه تُحذف قياسا، إن كانت فاء الفعل واوا، فلو كانت فاء الفعل المثال ياء فإنها لا تُحذف.

الباب الأول: باب (**فَعَلَ يَفْعَل**) بفتح العين في الماضي والمضارع، مثل (**وَهَبَ يَـهَبُ**)، هذا فعل مثال معتل بالواو، المضارع منه أصله (**يَوْهَبُ**).

حُذفت فاءه التي هي الواو لوقعها بين عدوتيها الياء والكسرة، فصار (**يَـهَبُ**) والأمر منه (**هِبْ**)، والنهي منه (**لا تَـهِبْ**)، حُذفت الفاء في الجميع.

الباب الثاني: (**فَعَلَ يَفْعِلُ**) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، مثل (**وَعَدَ**) المضارع منه على الأصل (**يَوْعِدُ**)، حُذفت فاءه، فصار (**يَعِدُ**)، والأمر منه (**عِدْ**)، والنهي (**لا تَعِدْ**).

الباب الثالث: (**فَعِلَ يَفْعِلُ**) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، مثل: (**وَرِثَ**) المضارع منه على الأصل (**يَوْرِثُ**) حُذفت فاءه، فصار (**يَرِثُ**) والأمر منه (**رِثْ**)، والنهي (**لا تَرِثْ**)، أما إذا غُيرت صيغة الفعل المثال فلا تُحذف فاءه، نحو: (**يُوهَبُ، ويُوعَدُ، ويُورَثُ**).

ثم قال: (**وَقَــلَّ مَـا قَـدْ وَرَدَا**). (**وَقَلَّ**) حذفها بباب (**فَعِلَ يَفْعَلُ**)؛ لأن باب (**فَعِلَ**) له بابان مع المضارع، فقل حذفها في الباب الثاني، (**قَدْ**): للتحقيق (**وَرَدَا**): عن العرب، والألف للإطلاق، نحو: (**وَسِعَ يَسَعُ**)، والأصل في هذا الباب (**فَعِلَ يَفْعَلُ**) عدم الحذف، بل قِيلَ بعدم جواز الحذف فيه، وأما ما سُمِعَ منه محذوفا فهذا في الأصل من باب (**فَعِلَ يَفْعِلُ**) وليس من (**فَعِلَ يَفْعَلُ**) ثم تَحركت العين بالفتح للثقل، بخلاف ما إذا كان مفتوح العين فَتْحًا أصليا فإنه لا تُحذف منه الواو، ونص على ذلك غير واحد من الصرفيين، نحو (**وَجِلَ يَوْجَلُ**).

الفعْلُ اللَّفيفُ بِنَوْعيه

ثُـمَّ اللَّفيفُ لا بِقيْدٍ قَدْ حُكِمْ	لِلامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ
وَكالصَّحيحِ احْكُمْ لِعيْنِ ما قُرِنْ	وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ زُكِنْ
وأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا	لاِثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ايتِيَا

شرع في بيان الفعل اللفيف، وأنه كالناقص.

فقال: (ثُمَّ) للترتيب الذكري، (اللَّـفِيفُ لَا بِقَيْدٍ) بنوعيه المقرون والمفروق، (قَدْ) للتحقيق، (حُكِمْ لِلَامِهِ بِمَا لِنَاقِصٍ عُلِمْ) من الحكم الذي سبق بيانه.

فنتعامل مع لام الفعل اللفيف بنوعيه معاملة الفعل الناقص من إعلال؛ لكون لام كل منهما حرف علة، فاستويا في الحكم.

أما اللفيف المقرون. فنحو: (أَوَى، يَأْوِي) (وكَوَى، يَكْوِى)، (ولم يَأْوِ، ولِتَأْوِ، ولم يَكْوِ، ولِتكْوِ).

وأما اللفيف المفروق. فنحو: (وَقَى، يَقِي، ولم يَقِ، ولِتَقِ)، (ووَفي، يَفِي، ولم يَفِ، ولِتَفِ).

وفي القلب كذلك: نحو (أَوَى) أصله (أَوَيَ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، أما عين اللفيف المقرون فحكمها كالصحيح.

وإليه أشار بقوله: (وَكَالصَّحِيحِ احْكُمْ لِعَيْنِ مَا قُرِنْ).

(وَكَالصَّحِيحِ): أي ومثل حكم الصحيح (احْكُمْ): أيها الصرفي، (لِعَيْنِ): فعل، (مَا قُرِنْ): المقرون، الموصول مع صلته يُؤول بمشتق.

والمعنى: احكم أيها الصرفي لعين الفعل اللفيف بما حكمت به للفعل الصحيح، فلا تتغير عين المقرون بنقل، أو حذف، أو قلب، (**كأَوَى يَأْوِي**).

قوله:(وَفَاءِ مَفْرُوقٍ كَمُعْتَلٍّ).

أما فاء اللفيف المفروق فحكمها كحكم فاء الفعل المعتل المثال، مثل: (**وَقَى، يَقِي، لِيَقِ**)، تماما كالمثال: (**وَعَدَ، يَعِدُ، لِيَعُدْ**).

فاللفيف بنوعيه باعتبار لامه يُعامل معاملة الناقص؛ لكون لام كل منهما حرف علة، والمفروق باعتبار فاءه يعامل معاملة المثال، والمقرون باعتبار عينه يُعامل معاملة الصحيح، فالقسمة ثلاثية، وقوله (**زُكِنْ**) أي عُلِمَ.

ثم قال: (وَأَمْرُ ذَا لِلْفَرْدِ قِهْ وَقِي قِيَا ** لِاثْنَيْنِ قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ايتِيَا)

(**وَأَمْرُ ذَا**): أي أمر اللفيف المفروق للمفرد يكون (**قِهْ**) أصله من الماضي (**وَقَى**)، فالمضارع منه (**يَوْقِي**) هذا الأصل، فالأمر منه (**اوْقِي**) حُذفت الواو من المضارع كما سبق بيانه لوقوعها بين عدوتيها، وحُذفت همزة الوصل؛ لكون الحرف الذي يلي حرف المضارعة متحركا، فصار (**قِي**) ثم حُذفت الياء للبناء على حذف حرف العلة، فصار (**قِ**) وقد تدخل عليه هاء السكت فتقول (**قِهْ**).

وقوله: (وَقِي). يَعْنِي: إذا أَسندْتَّ الفعل الأمر للمفردة المخاطبة المؤنثة، يُزاد على (**قِ**) ياء المخاطبة المؤنثة.

وأصله (قِي) أَسندْتَّ إليه ياء المخاطبة فصار (قِيِي)، التقى ياءان، الأولى مكسورة، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الكسرة فسُكِّنَتْ، فالتقى ساكنان، الياء الأولى وهي ياء الفعل، والثانية وهي ياء المخاطبة المؤنثة، فحُذفت الياء الأولى للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: (قِيَا لِاثْنَيْنِ).

يَعْنِي: إذا أَسندْتَّ اللفيف المفروق لضمير التثنية لمذكرين أو لمؤنثين، تقول: (**قِيَا**)، وهو فعل أمر مبني على حذف النون، والألف فاعل.

وقوله: (قُوا وَقِينَ لِلْجَمْعِ ائتِيَا).

يَعْنِي: إذا أَسندْتَّ الفعل اللفيف المفروق لجمع المذكر السالم تقول: (**قُوا**) أصله (**قِيُوْنَ**)، نُقلت الضمة إلى القاف، فالتقى ساكنان، الياء التي هي لام الكلمة، والواو التي هي ضمير الجمع، وهي فاعل، فحذفنا الأول للتخلص من التقاء الساكنين، فأصبح (**قُوْنَ**)، ثم حُذفت النون للجزم، فأصبح (**قُوا**).

وقوله: (وَقِينَ لِلْجَمْعِ ايتِيَا).

(**وَقِينَ**): لجمع الإناث، بناؤه على السكون، بثبوت الياء، فلم تُحذف لعدم التقاء الساكنين كالمفردة، وزِيدت عليه نون الإناث، وهي فاعل.

(**ايتِيَا**): فعل أمر من الإتيان، بمعنى الحضور، والألف فيه بدل عن نون التوكيد الخفيفة، وهو مصدر (**أَتَى، يَأْتِي، إِتْيَانًا**).

الفِعْلُ المُضَاعَفُ

وَمَا كَمَدٍّ مَصْدَرًا أَوْ مَدَّ مِنْ ... مُضَاعَفٍ فَهْوَ بِإِدْغَامٍ قَمِنْ
أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ ... وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ

بعد ما فرغ من الكلام على المعتلات، شرع في الكلام على المضاعف وما يَحدث له من تغييرات.

فقال: (وَمَا). أي اللفظ، (كَمَدٍّ) كلفظ مَدٍّ حال كونه (مَصْدَرًا) مضاعفا، (أَوْ مَدَّ) الماضي، (مِنْ) فعل، (مُضَاعَفٍ) ثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، (فَهْوَ) أي المضاعف، (بِإِدْغَامٍ) متعلق بما بعده، (قَمِنْ) جَدِيرٌ وثابت فيه وجوبا.

والمعنى: أن الفعل المضاعف الثلاثي -وهو المراد هنا-، يكون الإدغام فيه واجبا، سواء كان في المصدر أو في الفعل الماضي.

مثال ذلك: (مَدٌّ) هذا مصدر، والماضي منه (مَدَدَ) على وزن فَعَلَ، نُقلت حركة الدال الأولى إلى الميم أو سَقطت، فصار (مَدْدَ)، فأصبح عندنا حرفان من جنس واحد الأول منهما ساكن، فأدغمنا الأول في الثاني، فصار (مَدَّ).

قوله: (أَوْ كَمَدَدْنَ أَوْ مَدَدْنَا فَاظْهِرِ).

يَعْنِي: إن كان الحرف الأول من الفعل المضاعف متحركا، وكان الثاني ساكنا فاعكس، فيكون الإظهار واجبا، ولا يجوز الإدغام، بخلاف المصدر والماضي، وذلك إذا اتصل المضاعف بنون الإناث، نحو: (مَدَدْنَ)، أو بنا الفاعلين، نحو: (مَدَدْنَا).

أو بتاء الفاعل، نحو: (مَدَدْتُ، ومَدَدْتِ، ومَدَدْتَ، ومَدَدْتُمْ، ومَدَدْتُما، ومَدَدْتُنَّ).

قوله: (وَفِي كَلَمْ يَمُدَّ جَوِّزْ كَافْرِرِ).

يعنى: في الفعل المضارع المجزوم، مثل: (لم يَمُدْ)، والأمر من المضاعف (كَافْرِرْ)، جَوِّزْ أيها الصرفي، أى يجوز لك الوجهان، جواز الإدغام نظرا إلى تحركه في الأصل، وعدم الإدغام نظرا إلى سكونه في الحال، نحو: (يَمُدُّ)، فإذا دخل عليه جازم، تقول: (لَمْ يَمُدَّ)، ويجوز لك أن تقول: (لَمْ يَمْدُدْ)، وفي الأمر منه (مُدّ)، أو (امْدُدْ).

وقوله: (كَافْرِرِ). هذا مثال للأمر، من (فَرَّ يَفِرُّ) فالأمر منه (فِرَّ)، أو (افْرِرْ) يجوز فيه الوجهان.

إذن أحوال المضاعف من حيث الإدغام وعدمه ثلاثة:

الأول: تُدغم عينه ولامه وجوبا في المصدر والماضي.

الثاني: يجب الإظهار إذا اتصل به نون الإناث، أو نا الفاعلين، أو تاء الفاعل.

الثالث: يجوز الإدغام والإظهار في الفعل المضارع والأمر.

وكلُّ ما سبق بيانه في الثلاثي المضاعف ثابتٌ كذلك في مضاعف الخماسي والسداسي، وهذا لم يُشر إليه الناظم.

الفِعْلُ المَهْمُوزُ

مَهْموزٌ ابْدِلْ هَمْزَهُ مَتى سَكَنْ	بِمُقْتَضى حَركَةٍ أَوِ اتْرُكَنْ
كَيَاكُل ايذَنْ يُومِنُوا واتْرُكْ مَتَى	حَرَّكْتَهُ وَسَابِقٌ كَذا أَتَى
نَحْوُ قَرا وإنْ يُحَرَّكْ هُوَ فَقَطْ	كاسْأَلْ كذا وسلْ أَجِزْ كمَا انْضَبَطْ
وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ ومُرْ كُلْ لا تَقِسْ	وَكالصَّحِيحِ غَيْرُهُ صَرِّفْ وَقِسْ

شرع في الكلام على المهموز.

فقال: (مَهْمُوزٌ). بالرفع على أنه مبتدأ، خبره (ابْدِلْ) ولو نصبه على أنه مفعول به مقدم للفعل (ابْدِلْ) لكان أحسن، والمهموز ما كان أحد حروفه الأصلية همزة، نحو: (سَأَلَ، وأَفَلَ، وقَرَأَ)، (وابْدِلْ): بهمزة وصل للوزن.

(مَتَى سَكَنْ): هذا شرط، خرج به فاء المهموز؛ لأن أوله لا يكون ساكنًا وإنما يكون متحركًا، إذن يكون الكلام في عينه ولامه.

فإذا سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها أبدلنا الهمزة من جنس الحركة التي قبلها، (بِمُقْتَضَى حَرَكَةٍ): فإن كانت ضمة قُلِبَتِ الهمزة واوًا، وإن كانت كسرة قُلِبَتِ الهمزة ياءً.

قوله: (أَوِ اتْرُكَنْ) ظاهر كلامه أنه يجوز لك أن تترك الهمزة على أصلها، والصحيح أن الترك هو الأصل، وهو المشهور في لسان العرب، والإبدال جائز.

إذن: متى سَكَنَتِ الهمزة جاز لك الوجهان، الإبدال والترك.

نحو: (كَيَاكُلِ ايذَنْ يُومِـنُوا).

الفعل (**يَاكُلُ**) أصله (**يَأْكُلُ**)، سُكِّنَتِ الهمزة وفُتح ما قبلها فقُلبت ألفا من جنس ما قبلها.

وكذا الفعل (**ايذَنْ**) أصله (**ائْذَنْ**) سُكِّنَتِ الهمزة وكُسِرَ ما قبلها فقُلبت ياء.

وكذا الفعل (**يُومِـنُوا**) أصله (**يُؤْمِنُونَ**) سُكِّنَتِ الهمزة وضُمَّ ما قبلها فقُلبت واوا، وحَذَفَ الناظم النون من (**يُومِـنُون**) للوزن.

فيجوز لك الوجهان في كل ما سبق: (**يَاكُلُ، ويَأْكُلُ**)، (**ايذَنْ، وائْذَنْ**)، (**يُومِـنُون، ويُؤْمِنُونَ**)، وكلاهما فصيح.

ثم قال: (واتْرُكْ مَتَى حَـرَّكْـتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَـى).

(**واتْرُكْ**): أيها الصرفي الهمز، إن (**حَرَّكْـتَهُ وَسَابِقٌ كَذَا أَتَى**): وكان الحرف السابق عليه متحركا مثل الهمز، فلا تُغَيِّرِ الهمزةَ واتْرُكْهَا كمـا هي.

إذن: إن كانت الهمزة متحركة، وكان الحرف الذي قبلها متحركا، فتتـرك الهمزة على حالها، (**نَحْـوُ قَرَا**): خففه للوزن، فالفعل (**قَرَأَ**) الهمزة فيه متحركة، وحرف الراء الذي قبلها متحرك، حينئذ تبقى الهمزة على حالها ولا تُبدل.

قوله : (وَإنْ يُحرَّكْ هُوْ فقطْ ** كَاسْأَلْ كذَا وَسَلْ أَجِزْ كَمَا انْضَبَطْ)

(وَإِنْ): شرطية، (يُحَرَّكْ): فعل الشرط، وجوابه (أَجِزْ)، (هُوْ فَقَطْ): الضمير عائد على الهمز.

يَعْنِي: إذا تحركت الهمزة فقط ولم يَتحرك الحرف قبلها فيجوز لك وجهان، الترك والنقل، (كَاسْأَلْ)، الهمزة متحركة بالفتح، والسين ساكنة، فيجوز لك وجهان، الترك على الأصل.

فتقول: (وَاسْأَلْ)، كما قال تعالَى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ الزخرف (٤٥).

ويجوز النقل، فتقول: (وَسَلْ) كما قال تَعَالَى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ البقرة (٢١١)، حُذفت الهمزة التي هي عين الكلمة، ونُقلت حركتها للسين، ثم حُذفت همزة الوصل لتحرك السين.

وهذا الذي سبق بيانه إن كانت الهمزة عين الفعل، أما مهموز الفاء فلا تُخفف الهمزة فيه، نحو: (أَفَلَ، وأَمِنَ)، وما سُمع من تخفيفها فهو شاذ، **كما قال الناظم:** (وَحَذْفُ هَمْزِ خُذْ وَمُرْ كُلْ لَا تَقِسْ).

(خُذْ) مضاف إليه، قُصد لفظه، والفعل خُذْ فعل أمر من (أَخَذَ يَأْخُذُ) الأصل أن تقول قياسا: (أُأْخُذْ) بضم همزة الفعل كما سبق بيانه، فحُذفت فاءه التي هي الهمزة الثانية للثقل، ولكثرة الاستعمال، فصار (أُخُذْ)، ثم حُذفت همزة الوصل واستغنينا عنها؛ وذلك لتحرك عين الفعل، فصار (خُذْ).

وكذا (مُرْ) الأصل فيه (أُؤْمُرْ)، ثم حُذفت الفاء وهمزة الوصل، فصار (مُرْ)، ومثلهما الفعل (كُلْ)، فهذه الأفعال شاذة، **يَعْنِي**: مخالفة للقياس، وليس المراد بقولهم: (**شاذة**) أي: ليست فصيحة، بل هي فصيحة لورودها في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وفصيح كلام العرب، لكنها وردت على غير القياس، فتُحفظ ولا يُقاس عليها.

ثم قال: (**وَكَالصَّحِيحِ غَيْرَهُ صَرِّفْ وَقِسْ**).

(**وَكَالصَّحِيحِ**): ومثل تصريف الصحيح، (**غَيْرَهُ**): بالنصب على أنه مفعول به للفعل (**صَرِّفْ**).

يَعْنِي: صَرِّفْ أيها الصرفي وقس غيرَ الفعل الصحيح على الصحيح الذي ليس بمعتل ولا مضاعف، على ما سبق بيانه في بابه.

مُحَصِّلَةُ بَابَ المُعْتَلَّاتِ والمُضَاعَفِ والمَهْمُوزِ

١-**الإعلال**: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، إما بقلبه، وإما بإسكانه، وإما بحذفه، **وله أنواع ثلاثة: (إعلال بالقلب، وإعلال بالنقل، وإعلال بالحذف)**.

٢-تُقلب الواو أو الياء ألفا إذا تحرك كل منهما، وانفتح ما قبلهما.

٣-الفعل الناقص إذا أُسْنِدَ لواو الجماعة، أو للمثنى المؤنث، أو للمفردة المؤنثة تُحذف لامه، والعلة في كل ما سبق هي حذف الألف المنقلبة عن واو أو ياء للتخلص من التقاء الساكنين.

٤-تُقلب الواو أو الياء ألفا إذا أُسند الفعل الناقص لواو الجماعة (**كغَـزَوْا**)، أو إذا أُسند لضمير المؤنثة الغائبة، (**كغَزَتْ**)، أو إذا اتصل بضمير التثنية للمؤنثة الغائبة، (**كغَـزَتَا**).

أما إذا أَسندْتَّه إلى نون النسوة، أو للمثنى المذكر، أو لضمير المتكلم المفرد، أو المؤنث، أو المثنى فلا تُقلب.

٥-الفعل الأجوف كالناقص، فتُقلب الواو أو الياء فيه ألفا إذا تحرك كل منهما وانفتح ما قبلهما.

٦-الياء الساكنة إن انكسر الحرف الذي قبلها فتَبْقَى على حالها ولا تُقلب ألفا ولا واوا، وقد تكون الياء متحركة لكن لم يُفتح ما قبلها وإنما كُسر، فلا تُقلب ألفا لفوات الشرط.

٧-القاعدة الثانية للياء إذا سُكِّنَتِ الياء وضُمَّ ما قبلها وجب قلب الياء وَاوًا.

٨-الواو إن كانت ساكنة وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياءً.

٩-القاعدة الثانية في الواو إذا تحركت الواو وهي لام كلمة وانكسر ما قبلها وجب قلب الواو ياء.

١٠-كل ياء وواو متحركتين عقب حرف صحيح فلا بد أن تُنقل حركتهما إلى الحرف الصحيح.

١١-إذا تحركت الواو والياء وكانتا متطرفتين فوقعتا لام كلمة في فعل مضارع ليس منصوبا فيجب تسكينهما.

١٢-إذا أُسند الفعل الناقص إلى واو الجماعة فلا بد من حذف الياء إن كان معتل بالياء، وحذف الواو إن كان معتل بالواو.

١٣-كل اسم فاعل على وزن فَاعِلٍ من فعل أجوف تُقلب عينه التي تقع بعد الألف الزائدة همزة.

١٤-اسم الفاعل من الفعل الناقص على وزن (فاعٍ) بحذف اللام، وهذا في حالة الرفع والجر، أما في حالة النصب أو دخول أل فإنها لا تُحذف.

١٥-اسم المفعول من الأجوف (**مفول**)، بحذف عينه.

١٦-تُدغم الواو في الواو في اسم المفعول للناقص.

١٧-الفعل الأمر للفعل الأجوف لشخص غائب يكون على وزن (**لِيَفُلْ**) بحذف عينه للتخلص من التقاء الساكنين، ولمخاطب على وزن (**فُلْ**).

١٨-إذا أردْتَّ الإتيان بالفعل الأمر لمخاطب أو غائب من الفعل الناقص فاحذف حرف العلة من آخره.

١٩-الفعل المثال تُحذف فاءه قياسا في ثلاثة أبواب: (**فَعَلَ يَفْعَل، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ**)، أما إذا غُيرت صيغة الفعل المثال فإنه لا تُحذف فاءه.

٢٠-تُعامل لام الفعل اللفيف بنوعيه معاملة الفعل الناقص من إعلال؛ لكون لام كل منهما حرف علة، فاستويا في الحكم.

٢١-احكم لعين الفعل اللفيف بما حكمت به للفعل الصحيح، فلا تَتَغير عين المقرون بإعلال أو نقل أو حذف، أما فاء اللفيف المفروق فحكمها كحكم فاء الفعل المعتل المثال، فاللفيف بنوعيه باعتبار لامه يُعامل معاملة الناقص، والمفروق باعتبار فاءه يعامل معاملة المثال، والمقرون باعتبار عينه يُعامل معاملة الصحيح، فالقسمة ثلاثية.

٢٢-الفعل الأمر من اللفيف المفروق للمفرد يكون (قِ) وقد تدخل هاء السكت (قِهْ)، ويكون (قِي) إذا أَسندْتَّ الفعل الأمر للمفردة المخاطبة المؤنثة، وإذا أَسندْتَّ الفعل لضمير التثنية لمذكرين أو لمؤنثين، تقول: (قِيَا)، وإذا أَسندْتَّ الفعل لضمير جمع المذكر السالم تقول: (قُوا)، (وقِينَ) لجمع الإناث.

٢٣-أحوال المضاعف من حيث الإدغام وعدمه ثلاثة:

الأول: تدغم عينه ولامه وجوبا في المصدر والماضي.

الثاني: يجب الإظهار إذا اتصل به ضمائر الرفع المتحركة.

الثالث: يجوز الإدغام والإظهار في الفعل المضارع والأمر.

٢٤-إذا سَكنت الهمزة في الفعل المهموز وتحرك ما قبلها أبدلنا الهمزة من جنس الحركة التي قبلها، فإن كانت ضمة قُلِبَتِ الهمزة واوًا، وإن كانت كسرة قلبت الهمزة ياءً، أو نتركها، فيجوز لك الوجهان، الإبدال والترك، وإن كانت الهمزة متحركة، وكان الحرف الذي قبلها متحركا تُركت الهمزة على حالها.

٢٥-إذا تَحركت الهمزة فقط ولم يَتحرك الحرف قبلها فيجوز لك وجهان، الترك والنقل، وهذا إن كانت الهمزة عين الفعل، أما مهموز الفاء الذي فاءه فلا تخفف همزته، وما سُمع من تخفيفها فهو شاذ.

٢٦-قس وصَـرِّفْ غير الفعل الصحيح على الصحيح الذي ليس بمعتل ولا مضاعف، على ما سبق بيانه في بابه.

خَــاتِمَــةٌ

قَدْ تَمَّ مَا رُمْنَا مِنَ المقْصُودِ	فَاعْذِرْ حَدِيثَ السِّنِّ يَا ذَا الْجُودِ
وَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا

(قَدْ): للتحقيق، (تَمَّ) أي: كَمُلَ، (مَا): النظم الذى، (رُمْنَا): قصدنا نظمه، (مِنَ): كتاب (المقْصُودِ)، (فَاعْذِرْ): ارفع عنى الملام إذا وقع منى زلل أو خطأ، فلا يَسلم منه أحد، فإني (حَدِيثَ السِّنِّ) أي: صغير السن، وهذا من تواضعه رحمه الله، وإلا فالنظم وسبكه يدل على تمكنه في هذا الفن، مع ما فيه من ملاحظات، وانكسار الوزن في بعض الأبيات، لكنه يُتسامح فيه، (يَا ذَا الْجُودِ): يا صاحب الكرم.

(وَأَحْمَدُ اللهَ): أُثنى عليه بذكر محاسنه جل جلاله مع حبه وإجلاله وتعظيمه على إتمام هذا النظم، (مُصَلِّيًا): طالبا من الله الصلاة (عَلَى) النبي (مُحَمَّدٍ) صلى الله عليه وعلى (آلِهِ) المراد بهم هنا (أهله) فرقا بينهم وبين (مَنْ تَلَا) وهم الذين اتبعوا سنته.

وقد تَرَكَ الناظم السلام، وهذا مكروه عند بعضهم، ولو قَرَنَ الصلاة بالسلام لكان أحسن لقوله تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ الأحزاب: (٥٦)، وإِفْرَادُ الصلاة وحدها دون السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ليس مكروها؛ لكون دلالة الاقتران هنا ضعيفة، والله أعلم.

تم الانتهاء من هذا الشرح بفضل الله، وأسأل الله جل وعلا الإخلاص في القول والعمل

وأن يكون هذا الكتاب مباركا، وأن ينفع به الطلاب، وأن يكتب لنا الأجر والثواب

وأن يغفر لنا التقصير والجهل والخطأ، إنه ولي ذلك ومولاه

وكتبه / أبو زياد محمد بن سعيد البحيري

غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين

الجيزة – مصر
هاتف
٠١١٥٠٤٠٤٩٤٤

فهرس الموضوعات

المراجع

إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك – المكتبة الثقافية الدينية.

حل المعقود من نظم المقصود –لمحمد بن أحمد عليش–طبعة مصطفي البابي الحلبي.

دروس التصريف للشيخ محمد محي الدين – طبعة دار الطلائع.

الطرة شرح لامية الأفعال لحسن بن زين الشنقيطي – مؤسسة الكتب الثقافية.

شرح بدر الدين على لامية الأفعال – طبعة مكتبة الإمام الوادعي.

الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور – دار المعرفة – بيروت.

الشافية لابن الحاجب- المكتبة المكية، وشرحها للرضي – دار الكتب العلمية.

شرح تصريف العزي للتفتازاني – المكتبة الأزهرية.

حاشية الصبان على السلم – مصطفي الحلبي.

لسان العرب لابن منظور – دار المعارف.

القاموس المحيط للفيروز أبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت.

بدائع الفوائد لابن القيم – مكتبة نزار مصطفي الباز – مكة.

هداية العارفين – دار إحياء التراث العربي.

معجم المطبوعات – مطبعة سركيس بمصر.

شذا العرف في فن الصرف – مكتبة ابن سينا.

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – دار الطلائع.

الأعلام للزركلي – طبعة دار العلم للملايين.

تفسير ابن كثير – مكتبة الصفا.

الكتاب لسيبويه - مكتبة الخانجي – تحقيق عبد السلام هارون.